



الهيئة السعودية للمياه
Saudi Water Authority

2024م

(1445هـ - 1446هـ)

تقرير الاستدامة
لأجيال تنمو .. وموارد لا تنضب



استدامة وابتكار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



”

إن النهج التنموي في المملكة يستهدف صنع نهضة شاملة ومستدامة، محورها وهدفها الإنسان الذي سيدير تنمية الحاضر، ويصنع تنمية المستقبل بالمعرفة.

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
حفظه الله ورعاه





”

يواجه العالم اليوم تحديات متزايدة في قطاع المياه، ومن ذلك ارتفاع معدلات الجفاف وهي تؤدي إلى أزمات متعددة تتمثل في نقص المياه الصالحة للاستخدام، وتفاقم مشكلات التصحر، وما يتبع ذلك من تهديد حياة الإنسان والمجتمعات، مما يستوجب العمل المشترك لوضع خطط لضمان استدامة مصادر المياه.

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله ورعاه





هذا التقرير

المعالم الرئيسية للتقرير

نحن ملتزمون بالاستدامة كونها أحد قيمنا الأساسية ونسعى جاهدين لمشاركة أدائنا مع جميع أصحاب المصلحة. يؤدي قطاع البيئة والاستدامة بالهيئة دوراً جوهرياً في دمج ممارسات الاستدامة ضمن ثقافتنا وأعمالنا، بما يحقق تأثير إيجابي في مجتمعنا ويُعزز مكانتنا في المملكة.

إطار عمل التقرير

منذ إسناد المهام التنظيمية والإشرافية لنا في الهيئة السعودية للمياه حتى يومنا هذا شهدت خدمات المياه تحولاً ملموساً كبيراً، حيث أطلقنا الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز أدائنا على كافة الأصعدة بما في ذلك ممارسات الاستدامة. وقد أعدنا تقريرنا الأول هذا بما يخدم توجهات رؤية السعودية 2030، ويتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN Sustainable Development Goals - UN SDGs). وتجدر الإشارة إلى أننا نتبى معايير المبادرة العالمية للتقارير (Global Reporting Initiative - GRI) لرفع مستوى الشفافية والمساءلة عن أدائنا، وفق خيار الامتثال الأساسي (Core)، بما يعكس انطلاقنا وتوجهنا نحو تعزيز شمولية الإفصاح في التقارير المستقبلية.



تمت الإشارة إلى بعض المصادر في هذا التقرير من خلال تضمين روابط إلكترونية (Hyperlinks) تحت النصوص ذات الصلة لتيسير الوصول إليها.

نطاق وفترة التقرير

نهدف من خلال تقريرنا الأول هذا إلى الإفصاح عن أدائنا في ممارسات الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والحوكمة لعام 2024م. كما نتناول لمحة عن استراتيجياتنا، ولا نتطرق للجوانب المالية.

تغطي الإفصاحات في تقريرنا هذا الفترة من 1 يناير 2024م إلى 31 ديسمبر 2024م، حيث نسلط الضوء على المعلومات المناسبة ذات العلاقة بهذه الفترة بالتوافق مع أصحاب المصلحة.

وعلى الرغم من أن قرار التحول المؤسسي للهيئة صدر بتاريخ 7 مايو 2024م، إلا أن التقرير يعكس أداء الهيئة خلال العام الكامل، بما في ذلك الفترة السابقة للتحول، التزاماً بالشفافية والشمولية في الإفصاح.

إضافة إلى ذلك، نخطط لإصدار تقرير الاستدامة بشكل سنوي اعتباراً من عام 2024م.

تشير المصطلحات "الهيئة"، "نحن"، أو "لنا" إلى الهيئة السعودية للمياه.

شمولية البيانات والإفصاحات

نحرص على ضمان شمولية إفصاحاتنا المقدمة ضمن هذا التقرير، من خلال تغطية كافة مواضيعنا ذات الأهمية النسبية، وتضمين البيانات الكمية والنوعية ذات الصلة بأعمالنا وممارساتنا. وقد اعتمدنا نطاق تنظيمي واضح يشمل وحدات العمل ذات الصلة، مع الإشارة بشفافية إلى أي استثناءات أو فجوات في البيانات.

نقد آرائكم

في إطار سعينا المستمر لتحقيق الأفضل، فإننا نرحب بملاحظاتكم ومقترحاتكم حول تقريرنا هذا عبر بريدنا الإلكتروني: sustainability@swa.gov.sa

يمكنكم الاطلاع باستمرار على كافة أنشطتنا من خلال متابعتنا على منصات التواصل الاجتماعي:

www.swa.gov.sa/ar
[saudi-water-authority](https://www.linkedin.com/company/saudi-water-authority)
[swa_gov](https://www.instagram.com/swa_gov)
[swa_gov](https://www.facebook.com/swa_gov)
[swa_gov](https://www.youtube.com/channel/UC...)
[swa_gov](https://www.tiktok.com/@swa_gov)



المحتويات

كلمة معالي رئيس الهيئة السعودية للمياه	12
الاستراتيجية والحوكمة	14
الاستدامة البيئية	80
الاستدامة الاقتصادية	128
الاستدامة الاجتماعية	176
الملاحق	240



كلمة معالي الرئيس

المهندس عبدالله بن إبراهيم العبدالكريم
رئيس الهيئة السعودية للمياه

يشرفنا أن نقدم لكم تقرير الاستدامة الأول للهيئة السعودية للمياه لعام 2024م، والذي يعكس التزامنا الراسخ بتطوير نموذج عالي متميز للإدارة المستدامة لخدمات المياه وتعزيز الابتكار. واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (918) والذي يشير إلى أن تكون الهيئة هي الجهة المنظمة في المملكة العربية السعودية لأنشطة خدمات المياه، فإننا ملتزمون بقيادة وتمكين المنظومة لتحقيق التميز بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030، واستراتيجياتها، وبرامجها، ومبادراتها المتنوعة التي تعزز من أداء الجهات العاملة في قطاع المياه وتصب في صالح المستفيدين من خدمات المياه.

إن بناءنا للقدرات وتجهيزنا للممكنات اللازمة يحسن من كفاءة عمليات سلسلة القيمة لدينا ويسهم في خدمة الأجيال القادمة، كما سيدعم المحتوى المحلي في خدماتنا ويجذب الاستثمارات لها. وفي ضوء ذلك، نطلق عدة مشاريع تنموية بالتعاون مع أصحاب المصلحة، كالاستراتيجية الشاملة للاستدامة في خدمات المياه؛ بهدف تحقيق الالتزام البيئي وتعزيز الممارسات المستدامة من خلال إطار عمل للاقتصاد الدائري والتخفيف من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ للمساهمة في الوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2045م. حيث تأتي هذه الجهود في إطار التزامنا بمبادئ الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والحوكمة (ESG)، بما يضمن تحقيق التوازن بين الأداء البيئي، وتعزيز الأثر الاجتماعي، وترسيخ الشفافية والمساءلة في مختلف ممارساتنا التنظيمية.

لقد ساهم تبنينا للتقنيات المتطورة وأفضل الممارسات المحلية والعالمية بشكل كبير في تحسين كفاءة مخرجاتنا، وفي سياق التحول الرقمي المتسارع والذي نعتبره أولوية قصوى، أحرزنا تقدماً واضحاً في أتمتة أعمالنا؛ مما يعزز الشفافية والمساءلة في أدائنا، ويعكس تقدمنا نحو رقمنة شاملة لخدمات المياه تتماشى مع طموحاتنا المستقبلية.

في الختام، نود أن نعبر عن خالص امتناننا لحكومتنا الرشيدة على دعمها السخي للقطاع، كما نود أن نشكر كل من ساهم وسيساهم في تحقيق أهدافنا. إن هذا التعاون والالتزام يساهمان في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء مستقبل مزدهر للمملكة العربية السعودية.





الاستراتيجية والحوكمة

18	لحة عن الهيئة
26	تحديد أصحاب المصلحة
28	الأهمية النسبية
32	للمائمة مع التوجهات الوطنية والعالية
40	الاستدامة في الهيئة
48	تطبيق الحوكمة
50	مجلس الإدارة
52	الهيكل التنظيمي



ممارسات تعزز الثقة والمسؤولية

نلتزم في الهيئة بتعزيز الحوكمة المؤسسية عبر ترسيخ مبادئ الشفافية، والمساءلة، والامتثال، كمرتكزات رئيسية في منهجية العمل، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتوجهات برنامج التحول الوطني، وسياسات كفاءة الإنفاق، وأفضل الممارسات المحلية والعالية في إدارة القطاعات العامة. ويُعد تطوير الأطر التنظيمية والرقابية ركيزة أساسية في دعم ازدهار قطاع المياه، ورفع جاهزيته للتحديات المستقبلية، وضمان استدامة كفاءته التشغيلية.



توجّهنا:

01

ترسيخ ممارسات الحوكمة المؤسسية على كافة المستويات.

02

مواءمة ممارسات الحوكمة مع المبادئ الوطنية والدولية ذات العلاقة.

03

دعم اتخاذ القرار بناءً على بيانات موثوقة ومؤشرات أداء واضحة.

04

تطوير منظومة متكاملة لإدارة المخاطر والتنبؤ بها.

05

تعزيز الامتثال التنظيمي عبر أدوات رقابية فعالة.

06

تطوير السياسات والتشريعات الداعمة لاستدامة خدمات المياه.

07

رفع مستوى الشفافية من خلال الإفصاح المنتظم عن الأداء والقرارات.





لمحة عن الهيئة

أدوارنا

أصدر قرار مجلس الوزراء رقم (918) بتاريخ (1445/10/28هـ) (الموافق 2024/05/07م) القاضي بالموافقة على تحويل (للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة) إلى هيئة باسم (الهيئة السعودية للمياه). ويكمن الهدف من هذا التحول في تعزيز واستدامة الأمن المائي للمملكة، من خلال تمكين الهيئة السعودية للمياه من إدارة وتنظيم الأعمال والخدمات المتعلقة بأنشطة المياه والرقابة عليها وتطوير أساليبها، بما يسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للمياه، وفقاً لتطلعات رؤية السعودية 2030.

ويمثل هذا القرار نقطة تحول بارزة في مسيرة تطوير حوكمة المياه التي تشهدها المملكة، والتي تجسد نهجاً متكاملًا يجمع بين تعزيز الدور الإشرافي والتنظيمي على خدمات المياه، وتقديم حلول مبتكرة تهدف إلى حماية هذا المورد الحيوي.



حماية المستفيدين:

من خلال تنظيم الموارد المائية وضمان استخدامها المستدام، ومراقبة جودة الخدمات المقدمة.

الإشراف على تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية:

التكامل مع الاستراتيجيات الوطنية، وبرامج توطيد خدمات المياه، ورفع نسبة المحتوى المحلي، وبرامج تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية وجودة الحياة، وبرامج تعزيز البحث والابتكار والتعاون الدولي لحلول المياه.

تنظيم خدمات المياه:

إصدار التراخيص والتصاريح والأدلة المرتبطة بأنشطة الجهات التشغيلية، وتحديد مواصفات وضوابط جودة المياه والخدمات المرتبطة بها، وتنظيم الاتفاقيات التجارية المتعلقة بخدمات المياه.

تخطيط وإدارة الأمن المائي:

تكامل مشاريع وخدمات سلسلة الإمداد المائي، وتعزيز المنافع، وضمان توفر متطلبات الأمن المائي ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك، ومراقبة وتحليل البيانات وقياس أداء الخدمات والمشاريع.



استراتيجية الهيئة السعودية للمياه

رؤيتنا

نموذج عالمي متميز للإدارة المستدامة لخدمات المياه وتمكين الابتكار.

رسالتنا

تحقيق التميز في خدمات المياه من خلال الرقابة التنظيمية والإشراف، وإدارة المياه المستدامة وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز القدرات والنمو الاقتصادي، والابتكار والتكنولوجيا، وحماية البيئة مع الحفاظ على التزامنا بالمسؤوليات المحلية خلال أعمال التحول.

قيمتنا

- المسؤولية
- الاستدامة
- التكامل والتواصل
- الابتكار

محاورنا

- الإشراف التنظيمي
- أمن الإمدادات وإدارة مستدامة للمياه
- مصالح المستفيدين
- الالتزام والامتثال
- بناء القدرات
- تمكين التنمية الاقتصادية
- الرقمنة والابتكار وتمكين التقنيات الواعدة

أهدافنا

- دعم تطوير السياسات وتطوير وتنفيذ اللوائح والإجراءات المتعلقة بخدمات المياه.
- توفير إدارة متكاملة للمياه وتمكين الإمدادات المستدامة لجميع المستهلكين.
- حماية مصالح المستفيدين في منظومة خدمات المياه.
- مراقبة منظومة خدمات المياه وجودة البيانات وضمان الامتثال.
- تطوير وتعزيز القدرات لرفع الكفاءة.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية وتمكين المحتوى المحلي في خدمات المياه.
- تعزيز الابتكار والرقمنة وتمكين التكنولوجيا في خدمات المياه.

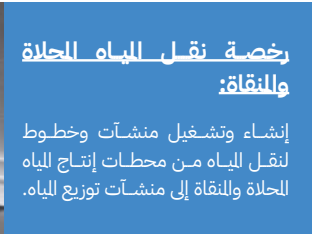
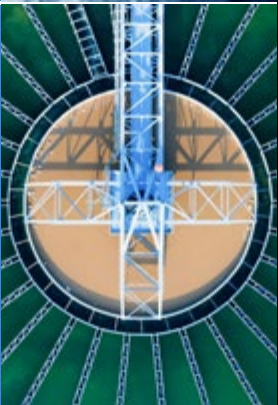
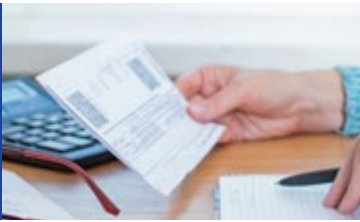
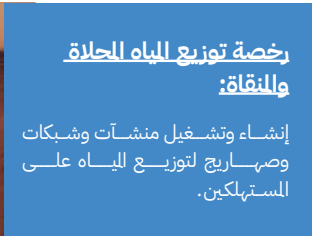
توجهاتنا

- التنظيم
- المستفيدون
- الكفاءة
- الاقتصاد
- التحول



خدماتنا

لتحقيق استدامة الموارد المائية، نحرص على تطوير وتقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة، والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة استخدام المياه وضمان استدامتها للأجيال الحالية والقادمة، ومنها:

خدمات المستفيدين		تراخيص أنشطة الأعمال		خدمات التدريب والتعليم	
	خدمة تصعيد الشكاوى: تتيح هذه النصة لجميع المستفيدين تصعيد شكاوى المياه والصرف الصحي على مقدمي الخدمة في حال عدم الرضا على الخدمة.		رخصة إنتاج المياه للحلقة والنقطة: إنشاء وتشغيل محطات إنتاج المياه للحلقة والنقطة محددة الموقع، وبيع المياه المنتجة من المحطة بالجملة، والتي تنتج أكثر من 5,000 متر مكعب يومياً.		رخصة معالجة مياه الصرف الصحي: إنشاء وتشغيل محطة معالجة مياه صرف صحي محددة الموقع، وبيع المياه المعالجة المنتجة من المحطة بالجملة.
	خدمة الاستعلام عن الشكاوى: تتيح هذه النصة للمستفيدين الاستعلام عن حالة وتفاصيل شكاوى المياه والصرف الصحي الخاصة بهم.		رخصة نقل المياه للحلقة والنقطة: إنشاء وتشغيل منشآت وخطوط لنقل المياه من محطات إنتاج المياه للحلقة والنقطة إلى منشآت توزيع المياه.		رخصة نقل وتوزيع المياه المعالجة: إنشاء وتشغيل منشآت وخطوط وشبكات وصهاريج لنقل مياه الصرف المعالجة وتوزيعها على المستهلكين.
	حاسبة فاتورة المياه: تساعد المستخدمين في تقدير فاتورة المياه بناءً على استهلاكهم، حيث تحسب التكاليف وفقاً للاستهلاك والتعريفات المطبقة، مما يسهل إدارة نفقات.		رخصة التخزين الاستراتيجي: إنشاء وتشغيل منشآت وخزانات لتخزين المياه لغايات استخدامها في حالات طوارئ الإمداد.		رخصة إنتاج المياه للحلقة والنقطة من المحطات المصغرة: إنشاء وتشغيل محطات إنتاج كلاً من المياه للحلقة، والمياه للنقطة، والتي تُنتج أقل من 5,000 متر مكعب يومياً، من المياه الصالحة للشرب.
	خدمة تقديم البلاغات: تتيح هذه النصة للمستخدمين تقديم وتتبع البلاغات الرسمية بكفاءة، وتوفر نظاماً مركزياً لتوثيق ومعالجة مختلف القضايا.		رخصة توزيع المياه للحلقة والنقطة: إنشاء وتشغيل منشآت وشبكات وصهاريج لتوزيع المياه على المستهلكين.		
	خدمة الاستعلام عن بلاغ: تتيح هذه النصة للمستخدمين الاستعلام عن حالة وتفاصيل بلاغات المياه والصرف الصحي الخاصة بهم.		رخصة تجميع ونقل مياه الصرف الصحي: إنشاء وتشغيل منشآت وشبكات وخطوط وصهاريج لتجميع مياه الصرف الصحي ونقلها إلى محطات المعالجة أو نقاط التفريغ.		
	مؤشر جودة المياه السعودي: أداة متقدمة لتقييم جودة المياه باستخدام منهجيات علمية. توفر رؤى حول السلامة وللخاطر والصحة البيئية لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة.		ترخيص خدمات المياه اللاشبكة (صهرج): تتيح هذه الخدمة لتقديم الطلبات طلب ترخيص لخدمات المياه اللاشبكة باستخدام الصهاريج، بما في ذلك المياه الصالحة للشرب، والمياه غير الصالحة للشرب، والمياه المعالجة، وتجميع مياه الصرف.		طلب الدعم التنظيمي: تتيح هذه الخدمة للجهات الحكومية والخاصة تقديم طلبات أو استفسارات للحصول على خدمة الدعم التنظيمي والتي تعد خدمة ذات معايير قانونية بهدف معالجة المشكلات المرتبطة بالبنية التحتية لقطاع المياه
					التدريب في بيئة تعلم ذكية، ودعم البحوث العلمية.



جوائزنا وشهادتنا

في إطار سعيينا لتكون نموذجاً رائداً ومستداماً في تحقيق التميز والابتكار، نستعرض بفخر مجموعة من الجوائز والشهادات التي حققناها عام 2024م:



01

حققنا نسبة التزام بلغت 100% في تقديم القوائم المالية لعام 2023م، حيث حصلنا على الجائزة الماسية بفئة الاستدامة والتميز ضمن برنامج رواد الاستحقاق المحاسبي والتي خضعت للمراجعة الخارجية وفق معايير المحاسبة الدولية.



02

حصلنا الجائزة الوطنية للعمل التطوعي بشأن تفعيل العمل التطوعي وفق العيار الوطني السعودي للتطوع، والتي منحتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.



03

كزمتنا هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية عن مساهمتنا الفاعلة في تبني أفضل الممارسات العالمية في كفاءة الإنفاق والارتقاء بجودتها وتحقيق الأثر المالي.



04

أحرزنا المركز التاسع في مؤشر تبني استخدام التقنيات الناشئة الصادر عن هيئة الحكومة الرقمية.



05

تُوجنا بالمركز الثالث في جائزة المحتوى المحلي عن فئة الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً، للتأكيد على دورنا الريادي في دعم المكنات الوطنية والمساهمة في تحقيق مستهدفات الاستدامة الاقتصادية.



06

حققنا نسبة 100% في معايير الأداء المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة الصادرة من المركز السعودي لكفاءة الطاقة، وحصلنا على بطاقة أداء متميز إثر جهودنا في الالتزام بمعايير الأداء وترشيد استهلاك الطاقة.



07

حصلنا على شهادة برنامج تحسين للشهد الحضري (مقر) لمقرات الجهات الحكومية في مدينة الرياض لعام 2024م، فئة (A) المقدمة من أمانة منطقة الرياض.



08

حصلنا على الاعتماد الدولي لتمييزنا في مجالات المشتريات والتوريد من معهد تشايرتد "CIPS" وذلك لالتزامنا بممارسات الشراء المسؤولة، والفعالة، والقائمة على القيمة، وتطبيق أفضل ممارسات الشراء والتوريد العالمية.



09

حققنا المستوى الثالث، من أصل 5 مستويات في تقييم نضج إدارة المشاريع (P3M3) من المنظمة البريطانية (Axelos) المتخصصة عالمياً في مجال إدارة المشاريع. ويهدف هذا التقييم إلى قياس مدى نضج منهجية وإجراءات وعمليات إدارة المشاريع، وتحديد الفجوات ووضع خطط التحسين المقترحة.



10

حصلنا على شهادة أفضل بيئة عمل لعام 2024م المقدمة من "Great Place to Work" العالمية.



11

حصلنا على شهادة دولية في نضج قدرات الاختبار (CMMI Level 3) أحد شهادات جودة العمليات المرتبطة بالاختبارات البرمجية. وتهدف إلى تحسين كفاءة جودة الاختبارات، وتقليل الأخطاء البرمجية، ودعم تحسين العمليات، وتقليل المخاطر. كما حصلنا على شهادة دولية في نضج قدرات التطوير (CMMI Level 3) والتي تعد من الشهادات التخصصية في قياس النضج التنظيمي. وتهدف إلى تحسين كفاءة العمليات، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الابتكار، وتقليل المخاطر.



12

حصلنا على شهادة الإيزو في نظام إدارة الابتكار (ISO 56002) نظير التزامنا بالمعايير العالمية وتعزيزاً لرؤيتنا بتمكين الابتكار في منظومة المياه.



تحديد أصحاب المصلحة

نحن نسعى إلى تعزيز العلاقات مع جميع أصحاب المصلحة لدينا كونهم يشكلون أهمية قصوى بالنسبة لنا، وندرك أن تواصلنا المستمر معهم هو قيمة أساسية من استراتيجيتنا وقد بذلنا جهوداً كبيرة لفهم احتياجاتهم ومتطلباتهم، وتطوير آليات مشاركة رسمية وشفافة معهم، وهم كل شخص أو جهة تؤثر وتتأثر بأعمالنا كالتالي:



الفئة	أصحاب المصلحة	قنوات التواصل والتفاعل
الداخليون	العاملون: الإدارات، والعاملون في الهيئة بجميع درجاتهم الوظيفية.	- الاجتماعات الداخلية الدورية. - ورش العمل / الفعاليات. - الأنظمة الداخلية بما فيها رسائل البريد الإلكتروني. - وسائل ونماذج جمع البيانات.
الخارجيون	سلسلة القيمة في خدمات المياه: الجهات المرخص لها للعمل في أنشطة الإنتاج والنقل والخبز والتوزيع ومعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي وإعادة الاستخدام في الري والصناعة.	- الاجتماعات الدورية. - ورش العمل / الفعاليات. - الأنظمة الرقمية بما فيها رسائل البريد الإلكتروني. - وسائل ونماذج جمع البيانات.
	الجهات الحكومية: الكيانات المعنية بصنع القرارات وإعداد السياسات التنظيمية وأطر الامتثال ذات العلاقة كالوزارات، والمراكز الوطنية، والهيئات، وما إلى ذلك.	- الاجتماعات / تشكيل اللجان. - التقارير الدورية والسنوية. - ورش العمل / الفعاليات. - الشراكات الاستراتيجية.
	المتعاملون: للتعاملون في الأسواق الصناعية، والتجارية، والسكنية، وما إلى ذلك.	- وسائل التواصل الاجتماعي. - التقارير السنوية. - المشاريع ذات الصلة.
	الشركاء: الجامعات، ومعاهد الأبحاث، وما إلى ذلك.	- منصات وسائل التواصل الاجتماعي. - الأوراق العلمية، والدراسات البحثية، وبراءات الاختراع. - ورش العمل، والمؤتمرات، والفعاليات. - الاجتماعات ذات الأهداف المشتركة. - الفعاليات المجتمعية. - البرامج التعليمية وبرامج رفع مستوى الوعي.
	الموردون / المقاولون: موردو السلع، والخدمات، وخدمات البناء، وما إلى ذلك.	- الفرص الاستثمارية. - المشاريع ذات الصلة. - الاجتماعات. - ورش العمل / الفعاليات. - منصات وسائل التواصل الاجتماعي.
	المستثمرون: شركات الاستثمار المحلية، والدولية، وما إلى ذلك.	- الفرص الاستثمارية. - المشاريع. - الاجتماعات. - ورش العمل / الفعاليات. - منصات وسائل التواصل الاجتماعي.
	القطاع الخاص: يشمل الأطراف الأخرى التي تشارك في الأعمال المتعلقة باستدامة إمدادات المياه والكيانات العاملة في القطاعات البيئية، والاجتماعية، والخاصة، وما إلى ذلك.	- الاجتماعات ذات الأهداف المشتركة. - ورش العمل / الفعاليات. - الشراكات الفاعلة.
	المجتمع المدني: المستفيدون من خدمات المياه الذين تعد سلوكياتهم عوامل مؤثرة في جهود الحفاظ على المياه من أفراد المجتمع المحلي الحالي والمستقبلي، بالإضافة إلى الكوادر الوطنية التي تم بناؤها للعمل في المهن الحرة التي توفرها الهيئة.	- ورش العمل / الفعاليات. - منصات وسائل التواصل الاجتماعي. - الفعاليات المجتمعية. - البرامج التعليمية، وبرامج رفع مستوى الوعي.



مواضيع الأهمية النسبية

تعتبر الاستدامة محوراً رئيسياً في رؤيتنا، حيث تدعم خارطة الطريق الاستراتيجية لدينا بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإيماننا بأن تحقيق التميز والاستدامة يبدأ بفهم توقعات أصحاب المصلحة، وتطبيق أفضل الممارسات، قمنا بإجراء تقييم الأهمية النسبية لتحديد أولويات المواضيع البيئية والاجتماعية والحوكمة، ولتوجيه مواردها نحو المجالات التي نؤمن أننا سنحقق من خلالها تأثيراً مستداماً يتماشى مع رؤيتنا وأهدافنا طويلة الأمد.

وقد اشتمل نهج تقييم وتحديد المواضيع الجوهرية على 4 خطوات:

تحديد المواضيع ذات الصلة:

قمنا بإعداد قائمة شاملة بمواضيع الأهمية النسبية متوائمة مع معيار GRI والأطر العالية للاستدامة من خلال المقارنات المعيارية إقليمياً ودولياً مع الجهات ذات العلاقة. واطلعنا على أفضل الممارسات المتعلقة بخدمات المياه، وجمعنا قائمة أولية تضم 300 موضوعاً.

التفاعل مع أصحاب المصلحة:

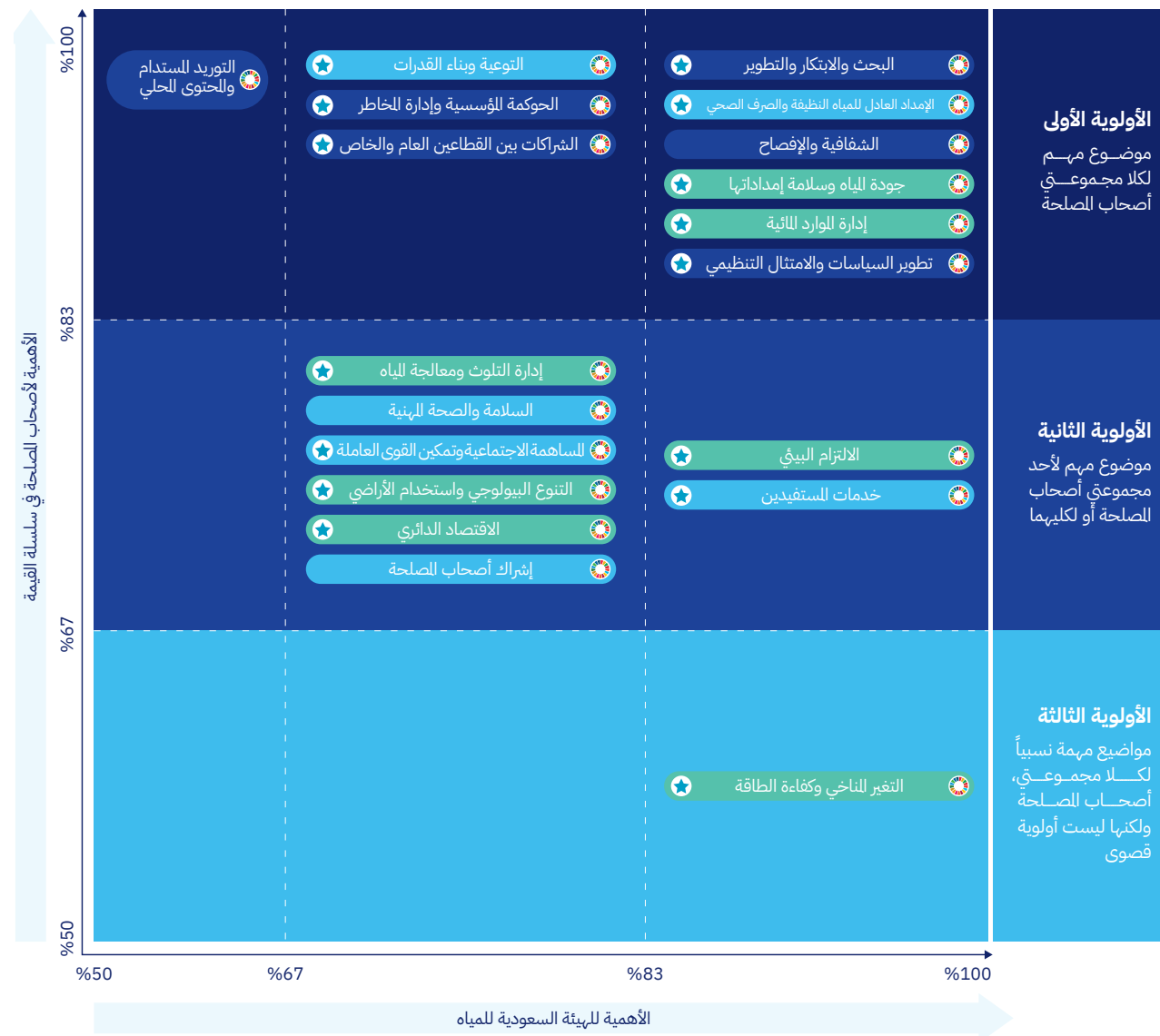
تناولنا هذه المواضيع بعناية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لفهم أولوياتهم، واخترنا 26 موضوعاً ذا أهمية نسبية تتعلق بشكل خاص بسياق أعمالنا.

التقييم وترتيب الأولويات:

أجرينا استبيان كأداة لقياس رؤى أصحاب المصلحة الداخليين، وعقدنا ورشة عمل مع أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة لدراسة وتقييم أهمية المواضيع، وأسفرت نتائج كل من الاستبيان وورشة العمل عن تحديد 19 موضوعاً للأهمية النسبية.

اعتماد النتائج:

راجعنا واعتمدنا نتائج تقييم المواضيع الجوهرية على مستوى الإدارة العليا؛ لضمان قدرتها على عكس رؤيتنا وتطلعات أصحاب المصلحة بدقة.



يتماشى مع رؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات الوطنية للمملكة العربية السعودية

يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

البيئة المجتمع الحوكمة



الإفصاح عن مواضيع الأهمية النسبية

سنتطرق إلى مواضيع الأهمية النسبية ضمن هذا التقرير، وفقاً لتصنيف الثلاثي للأبعاد البيئية، والاجتماعية، والحوكمة، وتم تخصيص قسم مستقل للإفصاح عن أدائنا الاقتصادي، بينما تم تناول محور الحوكمة ضمن النظرة الاستراتيجية؛ وذلك للمحافظة على نسق التقرير وتسلسل المحتوى. هذا الترتيب لا يؤثر على التزامنا بالإفصاح الكامل وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)، ويعكس حرصنا على تقديم تقرير متكامل وشفاف يواكب أفضل الممارسات العالمية.





الموائمة مع التوجهات الوطنية

رؤية السعودية 2030 والمستهدفات الوطنية:

يرتكز طموحنا على تعزيز التكامل والتعاون بين مختلف الجهات لضمان استدامة مواردها المائية والارتقاء بجودة خدماتنا تماشياً مع رؤية السعودية 2030. ومن خلال هذه الشراكات الوثيقة، نعمل على تحسين أدائنا وتوسيع آفاقنا في مجال الاستدامة، سعياً منا إلى خدمة المجتمع بكل فئاته وحماية حقوق الأجيال القادمة في الحصول على موارد مائية موثوقة ونظيفة. ومن الجدير بالذكر أن مستقبلنا يعتمد على قدرتنا على تبني أحدث التقنيات وأفضل الممارسات العالية التي تُعزز كفاءة عملياتنا وتُحد من التأثيرات البيئية. كما أننا ملتزمون بشفافية منهجنا والتطوير المستمر، إيماناً بأهمية دورنا المسؤول في صياغة مستقبل أكثر ازدهاراً للأجيال الحاضرة والقادمة.

برنامج التحول الوطني:

نؤمن بأهمية دورنا في قيادة تحول منظومة المياه نحو الكفاءة والاستدامة. ومن خلال اضطلاعنا بمسؤولياتنا التنظيمية والإشرافية، نسهم في تعزيز أداء خدمات المياه بما يتماشى مع مستهدفات برنامج التحول الوطني. وبجهودنا في تطوير الأطر التنظيمية وتعزيز الحوكمة، والتزام مقدمي خدمات المياه بها، استطعنا زيادة القدرة الإنتاجية في خدمات المياه إلى 16,600,000 متر مكعب يومياً، وتطورت قدرات أنظمة النقل لتغطي 14,000 كيلو متر من خطوط الأنابيب، بقدرة نقل 19,400,000 متر مكعب يومياً؛ مما يساهم في تعزيز أمن إمدادات المياه في مختلف مناطق المملكة.

وفي سياق دعم اللزعة التشغيلية، أنشئت بنية تحتية متقدمة لتخزين المياه بسعة إجمالية 27,000,000 متر مكعب؛ مما يضمن الاستجابة الفعالة لتغيرات الطلب وتحقيق موثوقية الإمداد.

برنامج خدمة ضيوف الرحمن:

نضطلع بدورنا الحوري في تمكين تجربة مائية آمنة ومستدامة لضيوف الرحمن أثناء موسم الحج، من خلال ضمان جودة المياه وتلبية الطلب المتزايد في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وقد بلغت القدرة الإنتاجية اليومية للمياه المحلاة في موسم الحج خلال عامنا المنصرم أكثر من 5,000,000 متر مكعب يومياً، وتم ضخ ما يزيد عن 5,000,000,000 لتر، الأمر الذي يعزز موثوقية الإمداد ويسهم في تحسين تجربة الحجاج، وضمان راحتهم وسلامتهم طوال فترة أداء للناسك.



الموائمة مع التوجهات الوطنية

برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية:

نحن نهتم بتعزيز المحتوى المحلي كرافعة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تمكين منظومة المياه بفرص نوعية لتوطين الصناعة وتحفيز الاستثمارات. وقد طرحنا 85 فرصة استثمارية عبر منصة "استثمر في السعودية"، وأبرمت 21 صفقة نوعية، ساهمت في تطوير الصناعات الوطنية، بإجمالي عقود تجاوزت 96,000,000,000 ريال تضمنت آليات المحتوى المحلي.

وفي سياق دعم الاستدامة، عملنا على تمكين إمدادات مياه معالجة مستدامة من خلال تطوير تقنيات حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي، ورفع نسبة إعادة الاستخدام للأغراض الصناعية، بما يلبي احتياجات المناطق الاقتصادية والمدن الصناعية، ويعزز من تنافسية القطاع الصناعي.

برنامج تنمية القدرات البشرية:

نلتزم بدورنا في تطوير رأس المال البشري ورفع كفاءة الكوادر الوطنية المتخصصة في خدمات المياه، من خلال تقديم برامج تدريبية نوعية وشهادات مهنية احترافية تتماشى مع متطلبات سوق العمل الحالي والمستقبلي.

وقد قدمنا خلال فترة التقرير عبر ذراعنا الأكاديمي "أكاديمية المياه" خدمات تدريبية لأكثر من 20,000 متدرباً ومتدربة، بما يساهم في تعزيز جاهزية الكفاءات الوطنية وتحقيق مستهدفات البرنامج، ويدعم استدامة الموارد البشرية في منظومة المياه.

برنامج جودة الحياة:

نسهم في دعم مستهدفات جودة الحياة من خلال رفع كفاءة خدمات المياه والصرف الصحي، وتعزيز موثوقية الإمدادات المائية.

ونقوم بدورنا الاستراتيجي في ضبط جودة المياه عبر مراقبة الالتزام بالعايير التنظيمية البيئية، بما يضمن الامتثال للمستدام، ويحسن البيئة المحلية والصحة العامة، ويعزز من جودة الحياة في مختلف مناطق المملكة.



أهداف التنمية المستدامة

نحرص في الهيئة على الإسهام الفاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs- United Nation Sustainable Goals) من خلال دورنا الإشرافي والتنظيمي، وتعزيز التكامل مع الأطراف المعنية، بما يخدم مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء. حيث أننا ندرك أهمية هذه الأهداف في تعزيز الأثر الإيجابي على بيئتنا ومجتمعاتنا، فقد قمنا بدمجها طوعاً في منظومة أعمالنا التنظيمية والتشريبية، سعياً لتعزيز الشفافية، والكفاءة، واستدامة القطاع.

ويعكس توافقنا مع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التزامنا الراسخ بدعم مستهدفات التحول الوطني ورؤية السعودية 2030، ورغبتنا الثابتة في إحداث فرق حقيقي يساهم في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة.



وقعنا اتفاقية تعاون مع مؤسسة سقاية الأهلية نهدف من خلالها إلى تعزيز التعاون المشترك في تطوير وتحسين خدمات المياه المقدمة للمستفيدين، وتفعيل دور منظمات القطاع غير الربحي، والتأسيس لتكامل استراتيجي في جوانب العمل الإنساني، والتطوعي بما يحقق أهداف الاستدامة.



نولي مبادئ السلامة والصحة المهنية أهمية قصوى في أعمالنا، باعتبارها أحد المحاور الاستراتيجية الرئيسة في إطار عملنا التنظيمي، وعنصراً أساسياً في تمكين الاستدامة التشغيلية على مستوى قطاع المياه. وخلال عام 2024م، كثفنا جهودنا في رفع مستوى الوعي بالسلامة والصحة المهنية، عبر الإشراف على الامتثال وتطوير الأدلة التنظيمية، ومتابعة تطبيق السياسات بالتعاون مع الجهات العاملة في خدمات المياه.



تمتلك "أكاديمية المياه" الذراع الأكاديمي التابع لنا خبرة واسعة واعتمادات محلية وعالمية في مجال تقديم ومنح العديد من البرامج، والدورات، والشهادات؛ بهدف بناء القدرات في مجالات حيوية مختلفة مثل الطاقة المتجددة، والاستدامة، وتقنيات التحلية، وقد حققنا من خلالها عدد 20,000+ متدرباً ومتدربة في برامج متنوعة بلغ إجماليها 1,540 برنامجاً.



نفخر بقياداتنا النسائية، وندعم المزيد منهنّ لتولي مناصب واعدة، وفي ذلك الإطار نقّذنا برنامج "تطوير القيادات النسائية" بشراكة تطويرية مع كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال، وبمشاركة 20 عاملة بهدف تعزيز مكانة المرأة حرصاً منا على رفع مساهمتها في التنمية المؤسسية.



وقعنا اتفاقية مع دشش بهدف إمداد الجزر التابعة لحافظة الليث بالمياه الحلاة عبر منظومات متنقلة، وذلك وفق أعلى المعايير التشغيلية والفنية المعتمدة لدينا وقد طورنا هذه الحلول للاستدامة لتلبية احتياج المياه في المناطق النائية، ودعماً لاستمرارية الأنشطة الاقتصادية في تلك المناطق لاسيما قطاع الاستزراع المائي.



تعمل الهيئة على تحقيق إنجازات في مجالات البحث والتطوير والابتكار، وقد تمكّنا من دمج حلول الطاقة المتجددة في المنظومات التشغيلية ضمن أعمال تحلية المياه التابعة للهيئة كذراع تشغيلي مرحلي في خطوة نوعية نحو رفع الكفاءة وتقليل البصمة الكربونية، مما يعزز من استدامة العمليات ويخفف الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.



نقود جهود توطین العدات والخدمات ذات الصلة بمجالات المياه ونسعى لتعزيز الكفاءة في سلاسل الإمداد الاستراتيجية لنظومتنا، وخلال عام 2024م طرحنا (3) فرص لتوطين سلع ومواد استراتيجية ذات أثر مباشر على كفاءة عمليات واستدامة خدمات المياه، تمثلت في تصنيع مواد الغسيل الكيميائي للأغشية، وموانع الترسيب، والفلتر الخرطوشية بالشراكة مع هيئة المحتوى المحلي والشترت الحكومية.



نعمل بكفاءة في معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة الذراع البحثي التابع لنا، ونركّز مجموعتنا البحثية على مواضيع حيوية مثل الاقتصاد الدائري، والطاقة المتجددة، والاستدامة وتطبيقات التحلية المستقبلية بالإضافة إلى تطوير كفاءة العمليات وأنظمة التناضح العكسي، وخلال عام 2024م، حصلنا على 60+ براءة اختراع، ونشرنا 339+ من الأوراق والتقارير العلمية، وأجرينا 200+ بحثاً تطبيقياً.



أهداف التنمية المستدامة

نحن ملتزمون بسياسة عدم التمييز الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، التي تهدف إلى ضمان بيئة عمل عادلة وأمنة وخالية من كافة أشكال التمييز، سواء على أساس الجنس، أو العمر، أو الخلفية الاجتماعية، أو غيرها من العوامل الشخصية. وقد فعلنا هذه السياسة من خلال تضمينها في ممارساتنا المؤسسية الداخلية، ورفع مستوى وعي عاملينا بها على جميع المستويات، كما أننا قمنا بتوفير قنوات للإبلاغ عن أي ممارسات تمييزية، مع الالتزام باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في سبيل ترسيخ مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، وتعزيز ثقافة مؤسسية قائمة على الشمول والمساواة.



نشجع عاملينا في المركز الرئيسي على استخدام "مترو الرياض" كوسيلة تنقل مستدامة، وقد بدأ عدد متزايد منهم باعتماد هذا الخيار بدافع الوعي البيئي، والرغبة في الإسهام الفعلي في تقليل الانبعاثات المرتبطة بالتنقل اليومي، مما يعكس التزاماً جماعياً وثقافة داخلية تدعم أهداف الاستدامة والمحافظة على البيئة.



نجحنا في الهيئة في تحقيق وفورات مالية تجاوزت 3,000,000,000 ريال، وذلك من خلال تعزيز مراجعتنا لحفظه مشاريع خدمات المياه، وتركيزنا المستمر على تحسين كفاءة النفقات الرأسمالية، ودورنا الفاعل في ترشيد الإنفاق، وتعزيز كفاءة التخطيط الاستثماري.



أطلقنا العديد من المبادرات للحد من انبعاثات الكربون، وعلى رأسها خارطة طريق الوصول للحياد الكربوني بنهاية عام 2045م على مستوى خدمات المياه، وتعزيز اعتماد الأصول على التقنيات الخضراء، واستبدال الوقود السائل بدائل أكثر استدامة، إلى جانب الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. كما نؤدي دوراً محورياً في تفعيل فرص الاقتصاد الدائري، وحماية البيئات البرية والبحرية، إلى جانب اعتمادنا على التقنيات الحديثة والصديقة للبيئة التي تعزز من كفاءة التشغيل وتدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.



نحرص على حوكمة إجراءات فحوصات المسح البحري الدورية، ونعمل ضمن منظومة تكاملية مع الجهات ذات العلاقة للإشراف والتنسيق بشأن أعمال المتابعة والدراسة البحرية وتجميع عينات المياه والتربة وتحليلها بأحدث التقنيات، وإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمواقع المستهدفة.



نعتزم العمل بمسؤولية لتحقيق هدف مبادرتنا ب زراعة 50,000,000 شجرة على مستوى خدمات المياه، دعماً لمستهدفات مبادرة السعودية الخضراء، ونفخر بتحقيقنا بالتكامل مع أصحاب الصلحة لدينا بزراعة 8,000,000+ شجرة منها حتى عام 2024م مما يعكس التزامنا بتحقيق التوازن البيئي والمساهمة في تعزيز الغطاء النباتي ورفع جودة الحياة.



أطلقنا عدداً من البرامج التنظيمية لمراقبة أداء الجهات المرخصة في خدمات المياه، وضمان التزامها بالعايير والضوابط التي تُشرف على تطبيقها. وقد فعلنا من خلال منظومتنا التنظيمية أدوات رقمية للحكومة وقياس الامتثال، تُتيح لنا تتبع الأداء وتحليل الفجوات بموثوقية وشفافية. كما أننا عملنا على تحديث وثائقنا التنظيمية ومؤشرات الأداء التشغيلية للمنظمة بنسبة 100%.



نظّمنا "مؤتمر الابتكار في استدامة المياه" والذي يركز على الابتكار، وممكنات الاستدامة، واستشراف مستقبل صناعة المياه كمنصة للتباحث حول الحلول المستدامة لمواجهة التحديات والاحتياج المتزايد للمياه مع التركيز على الابتكار كأداة لتحقيق الأمن المائي وتعزيز استدامة الموارد في ظل التغيرات العالمية. كما توسعنا في بناء شراكات مع شركات ناشئة دولية مختصة بالتقنيات المائية، مما يعزز تبادل المعرفة ويكرّس التعاون الدولي لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.





الاستدامة في البيئة

أشادت الأمم المتحدة بريادة المملكة في إدارة الموارد المائية وقامت باختيارها كنموذج عالمي لتحقيق الهدف السادس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في خطوة رفعت سقف طموحنا في قطاع المياه لنكون نموذج رائد يُحتذى به.

نظراً لدورنا التنظيمي في خدمات المياه، فإننا نعمل على تأطير أعمالنا، وإشراك أصحاب المصلحة لرسم تصور واضح عن الوضع الراهن وتحديد ما يمكن تحقيقه خلال الأعوام القادمة. فقمنا بإعداد إطار حوكمة متين وتأهيل إدارة متخصصة في الاستدامة والبيئة، تتألف من مجموعة من المحترفين المؤهلين والمتخصصين يمضون برؤية واضحة تتماشى مع المستهدفات الوطنية وأفضل الممارسات العالمية، ويكرسون جهدهم لدمج ممارسات الاستدامة في جميع جوانب أعمالنا بالإضافة إلى سلسلة القيمة في خدمات المياه. كما نعمل على بناء استراتيجية طموحة للاستدامة تؤطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في خدمات المياه؛ لننطلق بثقة نحو آفاق جديدة في إدارة المياه، ونساهم في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.



من التبني إلى الريادة

مؤشر نضج ممارسات الاستدامة في خدمات المياه

كون الاستدامة أحد قيمنا الأساسية، عملنا على استحداث مؤشر لقياس مستوى نضج الأداء لممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في خدمات المياه، مستنديين في بنائه على أفضل المقارنات المرجعية المحلية والعالمية، بالإضافة إلى تقييمنا الدقيق للوضع الراهن لمنظومة المياه، وأبرز المكنات والعوامل ذات التأثير العالي على استدامة الخدمات، ويرتكز مؤشرنا على سبعة محاور رئيسية تمثل منهجية متكاملة لممارسات الاستدامة، وهي:

- الحوكمة والثقافة لممارسات الاستدامة.
- الرؤية والأولويات الاستراتيجية للاستدامة.
- تقييم مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارة التغيير.
- حوكمة واستدامة سلسلة القيمة.
- الشفافية والإفصاح.
- تمكين التكنولوجيا والتحول الرقمي.
- رصد ومتابعة الأداء في ESG.

وانطلاقاً من ذلك، استطعنا تحديد خط أساس لقياس نضج ممارسات الاستدامة في خدمات المياه، والتوافق على الخطط، والعمل على المكتسبات السريعة، ووضع المستهدفات ذات العلاقة. وقد حققت الجهات نتائج فاعلة بالانتقال كنتيجة إجمالية من مرحلة "النمو" إلى مرحلة "التطبيق" خلال 6 أشهر فقط، مما يُعزز الثقة بكفاءة المنظومة في تنفيذ التحولات الجوهرية خلال زمن قياسي.

وقد أسهم هذا التقدم في رفع سقف طموحاتنا نحو ترسيخ مكانتنا كنموذج وطني رائد في نضج ممارسات الاستدامة محلياً وعالمياً.



تحديات وفرص الاستدامة

ندرك أن توجّهنا لتعزيز تبني ممارسات الاستدامة في خدمات المياه يتطلب الوعي العام بالتحديات والفرص البيئية والاجتماعية والحوكمة. لذلك، نقوم بدراسة وتقييم تحديات وفرص الاستدامة على المدين المتوسط والبعيد لخدمات المياه كجزء أساسي من نهجنا لرفع مستوى أدائنا بشكل مسؤول.

وبوصفنا الجهة التنظيمية والإشرافية على خدمات المياه، فإن أعمالنا تتطلب التعامل مع الموارد الحيوية بكفاءة وموثوقية، علاوة على توفير إمدادات مياه عادلة ونظيفة للمستفيدين في ظل التحولات التي تشهدها المنظومة. ولا تخلو هذه الممارسات من التحديات والفرص سواء كانت مادية أو فيما يتعلق بالتحول والتي قد تؤثر أو تتأثر بأعمالنا وخدمات المياه بشكل عام. وتكمن أهم ممكناتنا لمواجهة هذه التحديات واستثمار الفرص في محاورنا ومركزاتنا الأساسية التي طورنا من خلالها الأطر التنظيمية الشاملة، وتبنيها نهجاً تكاملياً فاعلاً يُعزز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة، وأطلقنا مبادرات استراتيجية لتحسين جودة الخدمات مثل إنشاء منصة تصعيد الشكاوى، وبادرنا في تبني ثقافة الالتزام والامتثال بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة الفعالة، وأطلقنا عدة مبادرات تهدف إلى تطوير المهارات الفنية والمعرفية لعاملينا، وأسسنا عدة برامج تهدف إلى تمكين التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستدامة المالية في خدمات المياه، إضافة إلى تبني أحدث التقنيات والابتكارات الرقمية لتعزيز فعالية إدارة الموارد المائية، وسنواصل التزامنا بتطبيق أعلى المعايير المحلية والعالمية ذات العلاقة بأعمالنا وبالشكل الذي يساهم في تحقيق مستقبل أفضل للمجتمعات التي نخدمها.

قصة نجاح

أثر مستدام يتجاوز الامتثال بتمكين الرقابة المستدامة في خدمات المياه: (نحو منظومة رقابية أكثر كفاءة)

من منطلق تعزيز كفاءتنا التنظيمية، والفنية، والمالية وتكامل أدوارنا مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، أطلقنا عدداً من المبادرات النوعية التي شكّلت تحولاً في منهجية الرقابة على خدمات المياه، ومن أبرزها تفعيل النصّة الوطنية للتفتيش والرقابة "ممثل" وفق أعلى معايير الجودة والرقابة المبتكرة، وذلك تماشياً مع قرار مجلس الوزراء رقم (277) وتاريخ (2-4-1445هـ)، وبالتعاون مع وزارة البلديات والإسكان للاستفادة من البنية التحتية الرقمية لنصّة "بلدي".

وقد عمدنا في هذا الإطار إلى تأهيل مأموري الضبط من مختلف الجهات المرتبطة بخدمات المياه، بالإضافة إلى كواادر من أصحاب المهن الحرة الذين تم تدريبهم، وترخيصهم عبر أكاديمية المياه؛ لرفع كفاءة التفتيش وضمان توحيد الإجراءات.

ومن خلال هذه الكفاءات يمكننا ضبط المخالفات في مختلف ممارسات خدمات المياه التي تؤثر على استدامة مواردا المائية في المملكة، بما في ذلك:

- مزاولة أنشطة تقديم خدمات المياه دون الحصول على التراخيص النظامية.
- رصد تسريبات المياه خارج حدود المباني العامة والخاصة للحد من هدر الموارد المائية.

كما نعمل حالياً على الإطلاق التجريبي للرصد الآلي للمخالفات عبر الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع (بلدي لنز)، بهدف رفع الكفاءة والتغطية الجغرافية للرصد، وتقليل التكاليف التشغيلية للتفتيش.

وتُنفّذ الزيارات الميدانية بناءً على استراتيجية مراقبة الأداء، من خلال المسح الروتيني أو عبر البلاغات الواردة من قنوات خدمات المستفيدين، والتي تُحال إلى فروعنا، وبيباشرها مأمورو الضبط عبر منصة "ممثل" لتوثيق المخالفات ورفعها بناءً على الإجراءات النظامية، وفي حال اكتمال الأركان للمخالفة، تُحال إلى "لجنة الفصل والنظر في المخالفات"، مع منح الجهات المعنية مهلة لتقديم الاعتراضات، أو التظلم عن طريق المحكمة المختصة، بما يُعزز الشفافية والعدالة الإجرائية.

ويمثل هذا التكامل الرقابي بين خدمات المياه ومنصة "ممثل" نقلة نوعية في منظومة الامتثال البيئي، حيث أسهم في توحيد الجهود الرقابية بين الجهات الحكومية، وتحسين الامتثال للأنظمة واللوائح، وتقليل الهدر المالي والبيئي في الموارد المائية، مما يعكس التزامنا بالتحول الرقمي والحوكمة البيئية الفعالة. ونعمل حالياً على توسيع نطاق استخدام النصّة، ورفع جاهزية فرق الرقابة، وتعزيز التكامل الرقمي بما يدعم استدامة أعمالنا الرقابية ويساهم في تحقيق مستهدفات المملكة للتنمية المستدامة.





أبرز منجزاتنا في ممارسات الاستدامة

فيما يلي نستعرض أدائنا بشكل تنفيذي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ونبرز أهم إنجازاتنا الرئيسية ومبادراتنا الاستراتيجية التي تعزز أثرنا البيئي ومسؤوليتنا تجاه مجتمعاتنا وإدارتنا لخدمات المياه بالتوافق مع الأهداف الوطنية وأفضل الممارسات العالمية.

الممارسات البيئية

خفضنا استهلاك الوقود في خدمات نقل العاملين بنسبة **25%** لعام 2024م مقارنة بعام 2023م

إنشاء مشروع "واحة المياه" بمساحة **70,000م²** وفق معايير LEED العالية

أعدنا إطار عمل للاقتصاد الدائري في منظومة المياه

زراعة

+8,000,000 شجرة

للمساهمة في مبادرة السعودية الخضراء بالتكامل مع منظومة المياه

إدراج أول مركبة كهربائية ضمن أسطول يتجاوز

2,200 مركبة

استخدام مياه الصرف في ري شجرة **612,000**

وتطوير الأراضي الرطبة المشيدة

تطبيق نظام التوأم الرقمي والروبوتات الذكية لمراقبة شبكات المياه

نسبة توظيف بلغت

98.74%

وتعيين

226 من العاملين الجدد

ومنهم

64

أنثى لعام 2024م

تنفيذ

+1,020

برنامج تدريبي

4,600 ل

عامل وعاملة

وتقديم

21,570

ساعة تدريبية

تدريب

70 عاملاً وعاملة

ضمن برنامج HiPo، وتنفيذ برامج قيادية بالتعاون مع كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال

تنظيم

+199

فرصة تطوعية

51,350 ساعة



+8,800,00

ساعة عمل آمنة في منظومة المياه

حصول الهيئة على شهادة "أفضل بيئة عمل" لعام 2024م

عدم تسجيل أي حالات انتهاك لحقوق الإنسان، أو عمل قسري أو توظيف للأطفال



ممارسات الحوكمة

دعم رواد الأعمال في “مباهثون” وملتقى “بيان” +47 فكرة ابتكارية	رفع نسبة المحتوى المحلي إلى %65 إجمالي إنفاق +23,000,000,000 إ.د.	خفض مدة التوريد بنسبة %53 وتحسين كفاءة العقود بنسبة %64
توطين المعدات الاستراتيجية، وتحفيز +300 وظيفة مباشرة	نجحنا في أتمتة عمليات التراخيص بنسبة %100	تنفيذ 648 منجزاً في البحث والتطوير، تشمل 220 مشروعاً تطبيقياً و 60 براءة اختراع
تحقيق نسبة توطين %100 للوحدات القيادية	تحقيق أثر اقتصادي على ميزان المدفوعات بلغ +135,000,000,000 إ.د.	إدارة تمويل حكومي بقيمة 179,000,000,000 إ.د. لتنفيذ 2,172 مشروعاً
تفعيل توطين تصنيع أغشية التناضح العكسي وتم تحقيق عوائد بقيمة +114,000,000,000 إ.د.		



تطبيق الحوكمة

نؤمن بأن الحوكمة القوية والفعالة تشكل أساساً متيناً في تمكين استدامتنا، ومن هنا نؤكد على التزامنا الراسخ بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المتوافقة مع النهج الحكومي للمملكة العربية السعودية، واعتمادنا للمعايير العالمية للحوكمة المؤسسية ذات العلاقة، كالإيثاق العالمي للأمم المتحدة United Nations Global Compact (UNGC) ومتطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD).

علاوةً على ذلك نحن نحافظ على أعلى المعايير الأخلاقية، ومبادئ النزاهة، والشفافية، والمساءلة في جميع جوانب أعمالنا، وفي صُنعنا للقرارات المتعلقة بالنمو والازدهار، وإدارة المخاطر بمهنية عالية بما يتماشى مع أهدافنا الطموحة في الاستدامة ورؤية السعودية 2030، ويتمثل ذلك بعملنا الدائم على تعزيز الثقة بيننا وبين كل أصحاب المصلحة لدينا، ونعي تماماً أننا نحمل على عاتقنا مسؤولية كبيرة في توجيه المنظومة نحو الامتثال، والحوكمة الرشيدة، وكفاءة الأداء ضمن الإطار الوطني لإدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال، ولوائح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، والتوجيهات الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس المخاطر الوطنية، كما نعمل بشكل دؤوب لتفعيل السياسات الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني ذات العلاقة.

وقد حرصنا على تطوير منظومة حوكمة مرنة وفعالة تتضمن السياسات واللوائح التنظيمية والرقابية، إلى جانب قيامنا بعمليات المتابعة والتقييم بشكل مستمر وقد فُغّلنا لجنة المراجعة الداخلية، ولجنة الشؤون التنظيمية واللجان تقومان بعقد اجتماعاتهما وتأدية واجباتهما وفقاً لإيثاق اعتمده مجلس الإدارة، والذي يحدد واجبات ومسؤوليات كل منها لإبقاء المجلس على اطلاع وفقاً لمصفوفة الصلاحيات. كما نخطط لإنشاء لجنة ثالثة، وهي لجنة المكافآت والترشحات، في عام 2025م.

هنالك أيضاً لجان إضافية مُكلفة باتخاذ القرارات في مجالات متنوعة، ومنها:

- لجنة تعارض المصالح والإفصاح.
- لجنة دراسة طلبات نقل العاملين.
- اللجنة الطبية للنظر في طلبات العاملين وذويهم.
- لجنة ضوابط مكافحة التحرش في بيئة العمل.
- اللجنة التوجيهية لبرنامج الانطلاقة الوظيفية.
- لجنة النظر والفصل في مخالفات المياه.

ممارسات الحوكمة



فتح المجال لعاملينا للمشاركة في القرارات المتعلقة بهم.



التحقيق في أي انتهاك يتعرض له عاملينا.



العمل على معرفة احتياجات أصحاب المصلحة، والاستماع إليهم.



احترام الحقوق القانونية لعاملينا، ومتعاملينا في كافة أرجاء المملكة.



مراجعة العمليات، والإجراءات المالية، ومتابعة تطابقها مع النظام المالي الحكومي.



مكافحة الفساد، والعمل بنزاهة، وشفافية، ومعاملة الجميع بعدالة ومساواة.



توضيح إجراءات المخاطر، وتقديم المعلومات الصحيحة لأصحاب المصلحة بشفافية.



وضع السياسات، والخطط التي من شأنها تحسين جودة الخدمة المقدمة لمتعاملينا.



مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارتنا من (9) أعضاء يحظون بسجل حافل من الكفاءة والنزاهة، وقد أسهموا جميعهم في صنع نموذج مؤسسي متميز، وأداء نوعي يحقق مستهدفاتنا للاستدامة في التنظيم، والإشراف، والرقابة على خدمات المياه.

تبلغ نسبة الأعضاء المستقلون في مجلس الإدارة 89%، يتقدمهم معالي المهندس/ عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي، وزير البيئة والمياه والزراعة، ورئيس مجلس الإدارة للبيئة، والذي تم تعيينه بأمر ملكي رقم أ/ 68 بتاريخ 9 ربيع الثاني 1436هـ. وفيما يتعلق بمعالي المهندس/ عبد الله بن إبراهيم العبد الكريم، رئيس الهيئة السعودية للمياه، ونائب رئيس مجلس الإدارة فهو عضو غير مستقل تم تعيينه بأمر ملكي، ويحظى بمزايا نظام الخدمة المدنية لمن هم في مرتبته الوظيفية.

معالي م. عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي
وزير البيئة والمياه والزراعة / رئيس مجلس الإدارة



معالي م. عبد الله بن إبراهيم العبد الكريم
رئيس الهيئة السعودية للمياه



سعادة م. ناصر بن هادي القحطاني
مساعد وزير الطاقة لشؤون الكهرباء
عضو مجلس الإدارة



سعادة أ. هيثم بن عبد الرحمن الطريف
مساعد وزير المالية للشؤون المالية
عضو مجلس الإدارة



سعادة أ. عبد الرحمن بن محمد الزغيبي
وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة للشؤون الاقتصادية والتخصيص
عضو مجلس الإدارة



سعادة م. سامي بن عبد العزيز المخضوب
عضو مجلس الإدارة من القطاع الأهلي
عضو مجلس الإدارة



سعادة د. عبد الرحمن بن محمد البراك
عضو مجلس الإدارة من القطاع الأهلي
عضو مجلس الإدارة



سعادة د. سطاتم بن فهد المعجل
وزارة الاقتصاد والتخطيط
عضو مجلس الإدارة



سعادة م. ماجد بن عبد الله المبدل
وزارة البلديات والإسكان
عضو مجلس الإدارة



مسؤوليات مجلس الإدارة وأدائه:

يوصفه رأس الهرم لحوكتنا المؤسسية، والسلطة العليا المخولة بصنع القرارات، وتصريف أمورنا وشؤوننا، يقوم مجلس إدارتنا بالعديد من المهام والمسؤوليات والتي من أبرزها:

- إقرار الضوابط، والاشتراطات اللازمة لا تصدره الهيئة من تراخيص ذات صلة بمجالات اختصاص الهيئة، ومتابعة تنفيذها.
- إقرار الهيكل والدليل التنظيمي للهيئة، وفقاً للإجراءات النظامية المعتمدة.
- إقرار اللوائح المالية والإدارية التي تسير عليها الهيئة بالاتفاق مع وزارة المالية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- إقرار المقابل المالي الذي تتقاضاه الهيئة عن التراخيص والتصاريج وما تقدمه من أعمال وخدمات.
- الموافقة على إبرام الهيئة للاتفاقيات ومذكرات التفاهم والعقود.
- الموافقة على عقد المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية، والفعاليات ذات الصلة بنشاط الهيئة.
- الموافقة على إقامة العقارات وشراؤها، وبيعها، وتأجيرها لصالح الهيئة بما يحقق أغراضها، بعد الاتفاق مع ش، وفقاً للأحكام النظامية ذات الصلة.

كما يساعد للجلس فريق إداري عالي الكفاءة، يساهم بفعالية في تحقيق أهداف الهيئة، من خلال متابعتهم الدقيقة لعاملينا لضمان العزيمة على الوفاء بالتزاماتنا في إطار من الانضباط، والرقابة، والشفافية.

وضمن مساعينا لرفع مستوى الشفافية والنزاهة لدينا، فإننا نستعرض بفخر السيرة المهنية لأعضاء مجلس إدارتنا عبر موقعنا الإلكتروني، والذين يضطلعون بدور محوري في ترسيخ مكانة وسمعة الهيئة كجهة رائدة في الحوكمة المؤسسية القوية عبر الالتزام بتطبيق مبادئها والعلاير التي تعزز من الشفافية والمساءلة لدينا؛ مما يكسبنا ثقة أصحاب المصلحة ويدعم تحقيقنا لمستهدفاتنا الاستراتيجية.

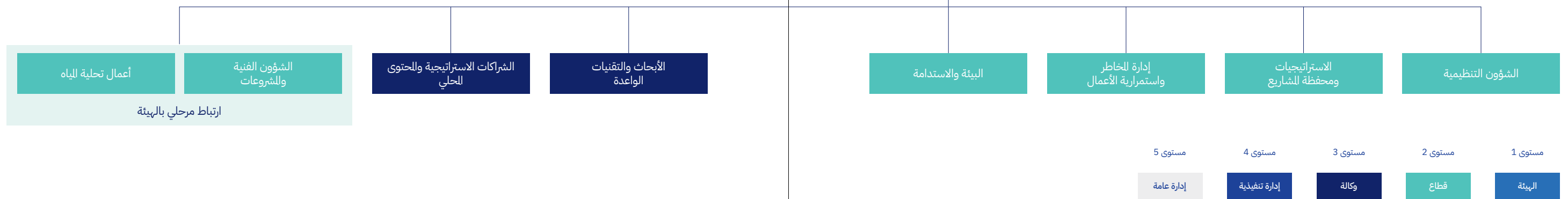
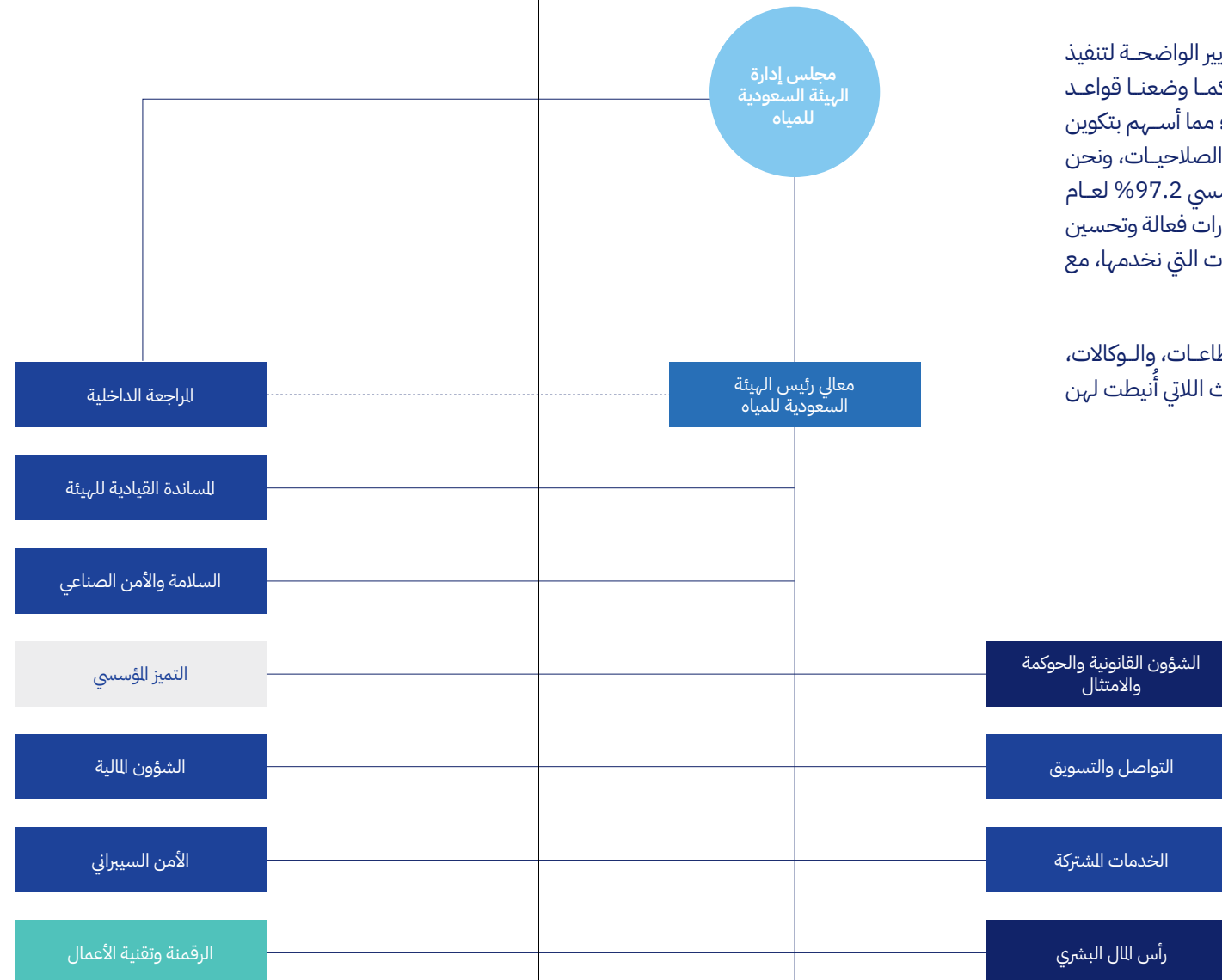
في عام 2024م بلغت نسبة حضور اجتماعات مجلس الإدارة 100%. وسنعمل من خلال لجنة الكفاءات والترشيحات الجديدة على إعداد آلية تقييم رسمية لأداء المجلس. وفيما يتعلق بجوانب الاستدامة، فإن معالي رئيس الهيئة يستعرض على المجلس بشكل مستمر الأهداف الاستراتيجية والمواضيع الهامة، بما في ذلك الموافقة على مواضيع الأهمية النسبية وجميع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.



الهيكل التنظيمي

نمارس أعمالنا ضمن منظومة حكومية متينة، وقد حددنا المعايير الواضحة لتنفيذ أعمالنا، وأدوارنا اليومية، والإجراءات المتعلقة بصناعة القرارات. كما وضعنا قواعد السلوك الوظيفي والتمسك بمضامينها أساساً نعمل في حدوده؛ مما أسهم بتكوين هيكلنا التنظيمي المؤسسي القوي، والقادر على المساءلة وتفويض الصلاحيات، ونحن بذلك نحقق أعلى معايير الحوكمة إذ بلغ مستوى التزامنا المؤسسي 97.2% لعام 2024م. وقمنا بتصميم إطار حوكمتنا بما يخدم تعزيز اتخاذ قرارات فعالة وتحسين أدائها العام، مستهدفين بناء الثقة بين عاملينا، وشركائنا، والمجتمعات التي نخدمها، مع الاستمرار في تحسين وتعزيز هذه المعايير.

يتألف هيكلنا التنظيمي من معالي رئيس الهيئة، وعدد من القطاعات، والوكالات، والإدارات التنفيذية، والإدارات التابعة لها، ونفخر بكفاءاتنا من الإناث اللاتي أنيطت لهن مهام وظيفية ضمن قياداتنا في الهيئة.



أبرز اختصاصات معالي رئيس الهيئة:

- تمثيل الهيئة في صلاتها بالغير وأمام القضاء في حدود الصلاحيات الممنوحة له.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- اقتراح خطط وبرامج الهيئة وتنفيذها، والإشراف عليها بعد موافقة مجلس الإدارة.
- الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة، وحسابها الختامي، والتقرير السنوي ورفعها إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على منسوبي الهيئة وإصدار القرارات الإدارية لتنظيم دوائر الهيئة، وتحديد اختصاصاتها، وضبط العمل وحسن سيره.
- اقتراح اللوائح والقرارات التنفيذية الخاصة بنظام سير العمل للهيئة، وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
- مباشرة ما تُخوله إياه قرارات مجلس الإدارة، والنظام، واللوائح بالهيئة.
- تمثيل الهيئة أمام الجهات القضائية والإدارية وغيرها من الجهات داخل المملكة وخارجها، وله تفويض غيره بذلك.
- يجوز للرئيس أن يفوض غيره في ممارسة بعض صلاحياته، ويُعتبر مجلس الإدارة المرجع لرئيس الهيئة.



استدامتنا عبر سلسلة القيمة في خدمات المياه: دورة متكاملة لبناء مستقبل مزدهر

تجلية المياه

(إنتاج مياه البحر المحلاة، وتنقية مياه الآبار والسدود)

تأسست تجلية المياه بموجب المرسوم الملكي رقم (م/49) بتاريخ 1394/08/20 هـ الموافق 1974/09/07 م كجهة حكومية مستقلة ذات شخصية اعتبارية، وتُعد حالياً بعد قرار التحول الذراع التشغيلي المحلي للهيئة السعودية للمياه، وتختص بإدارة شؤون تشغيل وصيانة منظومات إنتاج المياه المحلاة، ووحدات تنقية المياه الجوفية والسطحية.



الشركة السعودية لشراكات المياه (المشتري الرئيس للمياه)

تم تأسيس الشركة السعودية لشراكات المياه بموجب قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (23/5) عام 1423 هـ الموافق 5 يونيو 2002 م، كشركة ذات مسؤولية محدودة، وتتولى دور تخصيص خدمات المياه في طرح مشاريع محطات المياه المحلاة والنقاة، والمعالجة وغير المعالجة، وجميع أنواع المياه الأخرى، ومشاريع الخزن الاستراتيجي للمياه، ومشاريع خطوط نقل المياه، ومشاريع السدود وتوقيع وإدارة الاتفاقيات المرتبطة بذلك، وشراء جميع أنواع المياه وبيعها بالجملة (ولا يشمل بيعها للمستهلك)، بالشراكة مع القطاع الخاص. وتهدف الشركة إلى تقديم خدمات مياه عالية الجودة وضمن شراء المياه وخدماتها بتكلفة مقبولة من خلال النافسات الشفافة، مع المحافظة على الاستدامة البيئية والمالية.



شركة نقل المياه

(نقل المياه من السواحل للمدن وخزنها)

هي كيان مستقل، مملوك بالكامل لحكومة المملكة العربية السعودية. تم تأسيسها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (32) بتاريخ 1441/01/11 هـ الموافق 10 سبتمبر 2019، ويعتبر تأسيسها أحد نتائج برنامج التخصيص لتحقيق رؤية السعودية 2030، والأهداف الاستراتيجية الوطنية للمياه، لتكون رائدة في قطاع نقل المياه والخزن الاستراتيجي، من خلال إدارة، وتشغيل، وصيانة أنظمة نقل، وتخزين، وإسناد المياه في مختلف مناطق المملكة، وتعمل على أساس نموذج أعمال مصمم لتعزيز كفاءة الأصول، وخفض التكاليف، والمساهمة في استدامة الخدمة، وتلبية احتياجات التوريد لتعزيز الأمن المائي في المملكة.



شركة المياه الوطنية

(التوزيع ثم جمع ومعالجة مياه الصرف)

شركة مساهمة سعودية مملوكة بالكامل للدولة متمثلة في صندوق الاستثمارات العامة، وتأسست بموجب المرسوم الملكي رقم (م/1) عام 1429 هـ، وتختص في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي وفق أحدث المعايير العالمية بتضافر جهود الكوادر الوطنية مع نخبة من مشغلي هذا المرفق الحيوي، حيث تقوم الشركة بتكرس جهودها لربط جميع عملائها بشبكات المياه والصرف الصحي، والحفاظ على موارد المياه الطبيعية وحماية البيئة.



المؤسسة العامة للري

(إعادة استخدام المياه للري والصناعة)

هي مؤسسة حكومية تأسست عام 1438 هـ، وتهدف إلى تحقيق النمو والاستدامة في مجال الري، وتعظيم الاستفادة من المياه المعالجة بجميع استخداماتها (الزراعية، والصناعية، والحضرية)، وضمان وصولها إلى أكبر شريحة من العملاء في أنحاء المملكة. كما تسعى إلى تطوير إدارة السدود والمحافظة عليها، بما يضمن الأمن المائي ويدعم التنمية المستدامة في البلاد.





تميز منظومة المياه

حصدت منظومة المياه تسعة أرقام قياسية سعودية جديدة في موسوعة "غينيس" العالمية، الأمر الذي يعكس تطور البنية التحتية في خدمات المياه بالمملكة:



أكبر محطة تحلية مياه في العالم "الشعبية" بقدرة إنتاجية تقترب من	أكبر منتج للمياه المحلاة في العالم، بقدرة إنتاجية تزيد عن	أكبر وحدة لتحلية المياه بالتقطير متعددة التأثيرات في العالم عن وحدة MED-TVC في الشعبية التي تبلغ طاقتها
3,000,000 متر مكعب يومياً	11,500,00 متر مكعب يومياً	92,000 متر مكعب يومياً
أكبر محطة متنقلة لتحلية المياه في العالم بقدرة إنتاجية تبلغ	عمليات إنتاج المياه المحلاة الأقل استهلاكاً للطاقة في العالم، بواقع	أكبر منشأة مغطاة لتخزين مياه الشرب في العالم عن خزان مياه الرياض الاستراتيجي البالغة سعته
50,000 متر مكعب يومياً	2,271 كيلوواط في الساعة لكل متر مكعب يومياً	4,790,000 متر مكعب يومياً
أكبر خزان مغطى لتخزين مياه الشرب بسعة إنتاجية تصل إلى	أكبر نظام لنقل المياه المحلاة في العالم بطول 14,217 كم، وسعة	أكبر شبكة لخزانات مياه الشرب بسعة إجمالية
3,000,000 متر مكعب يومياً	19,429,000 متر مكعب يومياً	8,970,000 متر مكعب يومياً





الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر



ميثاق السلوك المهني

نلتزم بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة والسلوك الأخلاقي من خلال ميثاق السلوك المهني لدينا الذي يُمثل إطاراً توجيهياً لجميع عاملينا وأصحاب المصلحة لدينا. يحدد هذا الميثاق المبادئ والقيم التي توجه قراراتنا وأفعالنا، ويشدد على أهمية الشفافية والمساءلة والاحترام في كافة تعاملاتنا؛ مما يعزز ثقافة الثقة والاحترافية في سمعتنا وتوطد علاقاتنا مع مجتمعاتنا التي نخدمها.

تعارض المصالح

لضمان نزاهة عملياتنا؛ وضعنا سياسات واضحة تتعلق بتضارب المصالح. ويتعين على جميع عاملينا الإفصاح عن أي مصالح شخصية، أو مالية، أو مهنية قد تتعارض مع مسؤولياتهم تجاه الهيئة. ونهدف من خلال إجراءاتنا هذا إلى ضمان اتخاذنا لقرارات تتماشى مع مصالحنا ومصالح أصحاب المصلحة لدينا بعيداً عن أي تأثيرات أو تحيزات غير مبررة. ومن خلال إدارة تضارب المصالح المحتملة بشكل فعال، نؤكد التزامنا بالسلوك الأخلاقي ونحافظ على ثقة عاملينا وشركائنا ومجتمعاتنا.



المراجعة الداخلية

في ظل تطبيقنا لإطار الممارسات المهنية الدولية، بما يضمن موثوقية وفعالية أعمالنا، نؤكد حرصنا على وجود مجموعة من العناصر والتي من أبرزها معايير السلوك الأخلاقي التي تقوم على النزاهة، والوضوح، والسرية، والكفاءة. ويتقيد المراجعون الداخليون لدينا بهذه البادئ خلال أدائهم لمهامهم، إلى جانب التزامهم التام بمدونة السلوك المهني والأخلاقي.

تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في ضمان نجاح أعمالنا على المدى الطويل، وتتمتع المراجعة الداخلية بصلاحيات مُطلقة للدخول إلى أي إدارة لدينا، وكافة المعلومات، والمستندات، والعاملين؛ مما أسهم في تنفيذ مهامنا المخطط لها بما يتواءم مع خطة المراجعة المعتمدة. وتعمل المراجعة الداخلية بناءً على خطة تستند إلى تقييم شامل للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة. وفي هذا السياق، تقدم المراجعة الداخلية توصيات للتحسين وإضافة القيمة؛ مما يساهم في نضج ممارسات الاستدامة لدينا. وقد قدمت خلال عام 2024م مجموعة من المهام غير المجدولة؛ بهدف التحقق بشكل موضوعي ومستقل من مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية. وتقوم المراجعة الداخلية كذلك برفع تقاريرها بانتظام إلى معالي الرئيس، ولجنة المراجعة مستعرضة التقدم المحرز حول خططها، ومهامها، وأهم الملاحظات، والاستنتاجات المتعلقة بكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى متابعة معالجة تلك الملاحظات لتعزيز الضوابط لدينا.





مكافحة الفساد

نحن ملتزمون بأعلى معايير النزاهة والشفافية، ونعمل على مواءمة جميع ممارساتنا مع التشريعات الوطنية والأنظمة المعمول بها. ويشمل ذلك الالتزام التام بلوائح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، التي تشكل مرجعاً محورياً وصارماً في التصدي لجرائم الرشوة، والاعتداء على المال العام، وإساءة استخدام السلطة، انطلاقاً من مسؤوليتنا المؤسسية والأخلاقية في تعزيز بيئة عمل نزيهة ومسؤولة. ولتعزيز ثقافة النزاهة، نقوم بتنفيذ مراجعة داخلية وضوابط مالية دقيقة، ونعتمد حلول رقمية لمنع السلوك غير الأخلاقي. كما نحرص على التفاعل المستمر مع أصحاب المصلحة لدينا من خلال التواصل الشفاف والواضح حول أنشطتنا، بما يعكس التزامنا الراسخ بتطبيق أفضل الممارسات الأخلاقية، ويعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة والمسؤولية في خدمات المياه.

وقد أسسنا ثقافتنا المؤسسية على الشفافية؛ ولذلك عملنا على إبلاغ كادرنا بكل مستوياته بإدراك أهمية الترفع عن الوقوع في شبهات الفساد، وأن تستند أساليب تعاملهم إلى ميثاق قواعد السلوك المهني العتمد لدينا، بالوائمة مع سياسات المملكة المتعلقة بهذا الشأن.

وانطلاقاً من التزامنا بالحوكمة الرشيدة وترسيخ أعلى معايير النزاهة المؤسسية، نعمل في الهيئة على منع أي ممارسات قد تُخل بالشفافية أو تثير شُبُهات الفساد، من خلال تفعيل منظومة متكاملة للوقاية والرصد والاستجابة.

ولتسهيل الإبلاغ عن أي شُبُهات محتملة، قمنا بتوفير قنوات رسمية آمنة وسريّة للإبلاغ، تتيح لمُسوّبي الهيئة أو المتعاملين معها إيصال المعلومات بسرية تامة. وقد طوّرنّا إجراءات تحقيق داخلية واضحة ومُلمّزة، تضمن التعامل مع البلاغات بكفاءة، واتخاذ التدابير النظامية بحق المخالفين، ورفع التقارير إلى الجهات الرقابية المختصة لتطبيق القانون بأعلى درجات العدالة والشفافية.

ونفخر بأننا لم نسجل في الهيئة أي حالة فساد أو شبهة مخالفة خلال عام 2024م، مما يعكس فعالية الإجراءات الاستباقية التي نتبناها، وثقافة الامتثال والنزاهة التي نحرص على ترسيخها في بيئة العمل.

كما نواصل تطبيق تدابير حوكمة صارمة للحفاظ على الاستقرار المؤسسي وتعزيز الأخلاقيات المهنية، سعياً لتهيئة بيئة عمل آمنة ونزيهة تدعم استمرارية الأداء المؤسسي المسؤول والمستدام، ونرفع تقاريرها بانتظام لمعالي الرئيس، نذكر من هذه التدابير:

تطبيق نظام رقابي داخلي وتدقيق مالي صارم يغطي جميع العمليات والإدارات.



اعتماد نظام محاسبي دقيق ومحدث باستمرار، يضمن المتابعة الفورية لأي انحرافات أو ملاحظات.



أتمتة كافة العمليات مما يقلل من التدخلات اليدوية ويُضعف فرص الفساد المحتمل.



الالتزام الكامل بالتدابير الوقائية الحكومية، والتكامل مع الأنظمة الوطنية ذات العلاقة.



إشراك أصحاب المصلحة لدينا من خلال قنوات الإبلاغ المخصصة للأنشطة التي قد تمس مصالحهم بشكل مباشر، في إطار من الشفافية والتفاعل المسؤول.



وتُعد هذه الجهود جزءاً من التزامنا المؤسسي بترسيخ ثقافة عمل قائمة على النزاهة، والحوكمة الفاعلة، واستدامة الأداء.



مكافحة الاحتيال

نحن نسعى لترسيخ منظومة الحماية المؤسسية، ونضع تدابير صارمة وآليات فعالة لتنفيذ مهام مكافحة الاحتيال. ويشمل ذلك تطويرنا لإطار متكامل يتضمن تعريفات دقيقة، وإجراءات واضحة ومحددة للتصدي لاختلاف أشكال الأنشطة الاحتيالية؛ لنؤمّن بيئة عمل قائمة على النزاهة والشفافية. كما نقوم بتنظيم حملات توعية فعّالة وبرامج تدريبية متخصصة لعاملينا؛ بهدف رفع مستوى وعيهم ومعرفتهم حول مخاطر الاحتيال وسبل التصدي لها، مما يساهم في بنائنا لثقافة قوية تكافح الاحتيال.

تسري سياسة مكافحة الاحتيال المعتمدة من معالي الرئيس على الهيئة على اختلاف مستوياتنا، وتوضح المسؤوليات المناطة بعاملينا والإدارة لدينا، متضمنةً المعلومات والتعريفات الأساسية المتعلقة بالاحتيال. علاوةً على أننا نُشجع عاملينا، وكذلك اللوردين وكافة أصحاب المصلحة لدينا على الإبلاغ عن أي شبهات تتعلق بالاحتيال من خلال قسم الإبلاغ عن المخالفات، بما يُساهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية، وترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة خلال تعاملاتنا.

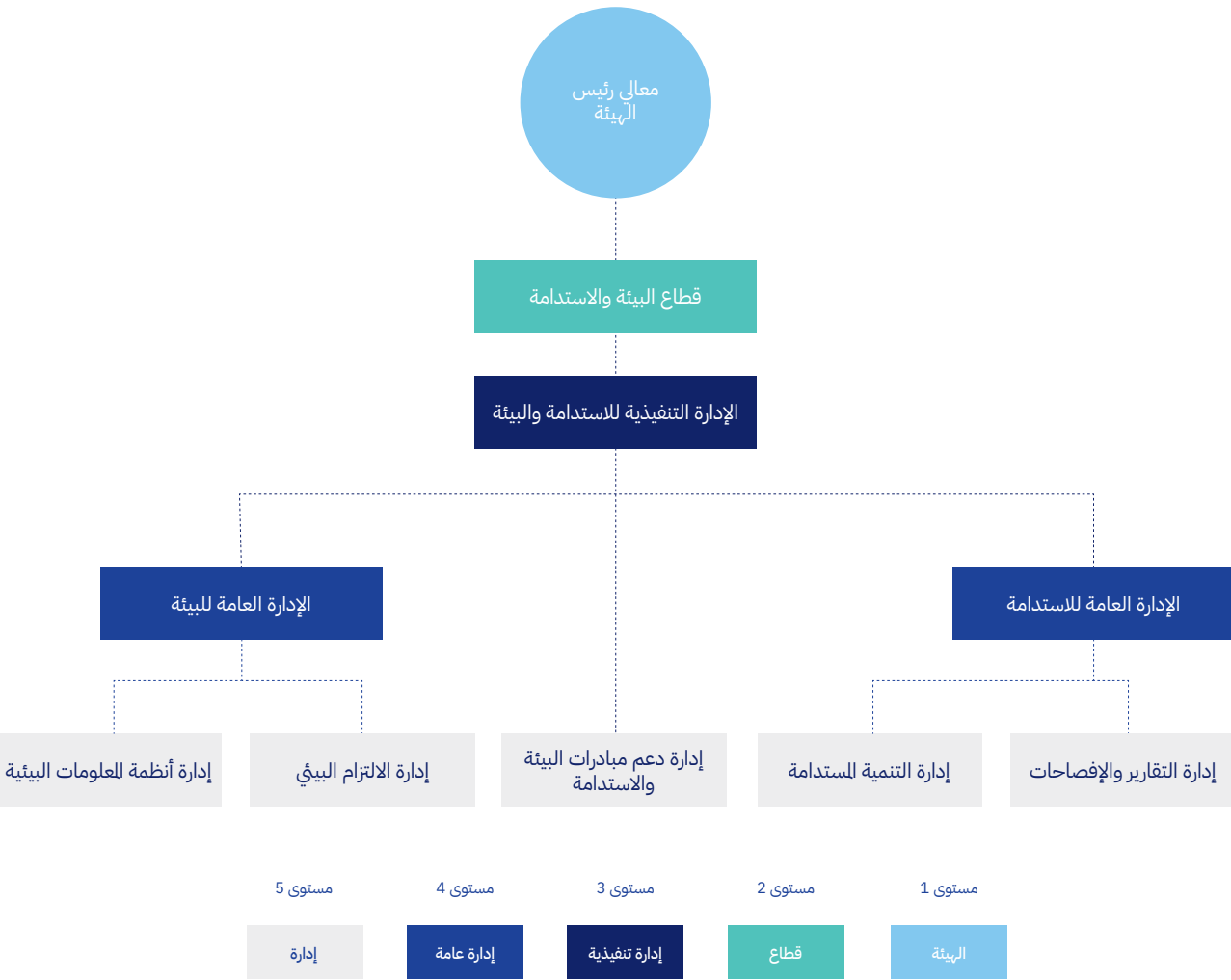
الممارسات المخالفة لأحكام المنافسة

نُكرّس جهودنا لترسيخ مبادئ المنافسة العادلة في خدمات المياه، ملتزمين بأعلى معايير الشفافية في جميع تعاملاتنا. كما نعتمد منظومتنا على قيم راسخة تنتهج الأخلاقيات المهنية والمساءلة، ونعمل على ضمان امتثالنا التام للأنظمة والتشريعات المخالفة لأحكام الممارسات الاحتكارية، بما يساهم في توفير بيئة تنافسية عادلة ومتوازنة تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية في خدمات المياه. ويتضمن ميثاق السلوك المهني والسياسات المعتمدة لدينا أحكاماً واضحة لمكافحة السلوكيات المخالفة لأحكام للمنافسة وممارسات الاحتكار، فنحن نؤمن بأن تعزيز المنافسة العادلة يُساهم في دفع عجلة الابتكار، وتحسين كفاءة العمليات، والارتقاء بجودة تقديم الخدمات.

كما نلتزم بإشراك جميع أصحاب المصلحة لضمان مشاركتهم الفعالة في عملياتنا، مما يعزز الثقة والتعاون مع جميع الأطراف المعنية لنساهم في خلق بيئة تنافسية تعود بالنفع على المستفيدين وخدمات المياه بشكل عام.

نسعى إلى دمج الاستدامة في جميع جوانب أعمالنا، ولتحقيق هذا الهدف؛ نعمل على تفعيل النموذج التشغيلي من خلال تنفيذ هيكلنا للرحلي وأدلتنا التنظيمية ولوائحنا، وتفعيل أدوارنا الرئيسية، وتفعيل فروعنا ومكاتبنا، والتعريف بمحافظ الخدمات لدينا وآلية تقديمها. وقد أنشأنا هيكل حوكمة متين يمكننا من الإشراف الفعال على تحقيق مستهدفات الاستدامة، ورفع كفاءة المشاركة فيها، ودفعنا لعجلة التحسين المستمر، بما يتماشى مع احتياجات أعمالنا والأولويات البيئية والاجتماعية وأولويات الحوكمة لدينا، ويُسرّهل تبني نهج شامل للاستدامة على جميع المستويات.

وفي تجسيد واضح لالتزامنا بالاستدامة، أنشأنا قطاع البيئة والاستدامة، والذي يسعى بجدية إلى قيادة المبادرات ذات الصلة. ونؤدي من خلال هذا القطاع أدواراً فاعلة في تشجيع مختلف الجهات في سلسلة القيمة على تبني ممارسات مستدامة مماثلة، بما يعزز ثقافة حوكمة الاستدامة في خدمات المياه. وتمثل هذه الجهود امتداداً لنهجنا المؤسسي الرامي إلى تحقيق أهداف المملكة للتنمية المستدامة، وتأمين مستقبل مائي أكثر ازدهاراً لمجتمعاتنا وأجيالنا القادمة.



يشمل هذا الهيكل أدواراً مشتركة تعتبر ضرورية لتطوير وتنفيذ سياسات وعمليات الاستدامة، بما في ذلك صياغة سياسات الاستدامة والبيئة، وتقديم توصيات التحسين المستمر، بالإضافة إلى إعداد الخطط للاستدامة ذات العلاقة والتي تتماشى مع التوجه الاستراتيجي العام. كما يتضمن تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لمراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الطموحة.



إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال

تُعتبر إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من استراتيجيتنا للاستدامة، ونجاحنا التنظيمي. حيث تسهم في توفير بيئة عمل آمنة وسليمة. وقد أسسنا برنامج استمرارية الأعمال والجاهزية لإدارة الأمن المائي، وتقييم جاهزية وموثوقية البنى التحتية، وإدارة المخاطر والطوارئ، وتعزيز الأمن والسلامة والصحة المهنية. ويتمشى نظام إدارة المخاطر لدينا مع الأطر الوطنية والمعايير الدولية ذات الصلة، مثل الإطار الوطني لإدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال، والمعيار الدولي لإدارة المخاطر المؤسسية ISO 31000: 2018.

لقد اعتمدنا في أعمالنا ذات العلاقة على منهجية عمل متكاملة تتوافق مع مراحل دورة القدرة على الصمود، وفقاً للأطر الوطنية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس المخاطر الوطنية. وتندرج المرحلتان الأولى والثانية (التوقع والتقييم، والوقاية) تحت إدارة المخاطر، بينما تندرج المراحل الثلاث الأخرى (الاستعداد، والاستجابة، والتعافي) تحت إدارة الطوارئ، وتُعد المرحلة الأخيرة (استمرارية الأعمال) بضمان استدامة العمليات، وتندرج تحت إدارة استمرارية الأعمال. نستعرض هنا مراحل دورة القدرة على الصمود:

التوقع والتقييم:

01

نحدد ونقيم المخاطر واحتمالية حدوثها، وتأثيراتها، ومدى التعرض لها، ومواطن الضعف، وقابلية التضرر منها. وتشمل معايير قياس مستوى المخاطر لدينا احتمالية وقوع المخاطر، وأثرها على السلامة والصحة المهنية، والعملاء، والبيئة، والسمعة.

الوقاية:

02

نتخذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من المخاطر أو التقليل من احتمالية حدوثها، والتخفيف من الآثار الناجمة عنها حال حدوثها.

الاستعداد:

03

نخطط بشكل استباقي للمصادر والإمكانات والقدرات والإجراءات والأعمال، ونتأكد من جاهزيتها لضمان كفاءتها وكفايتها للاستجابة الفعالة والمنسقة للطوارئ والأزمات والكوارث والتعافي منها بشكل مستدام، ونطور خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال ونقوم بمهام التدريب عليها واختبارها.

الاستجابة:

04

نتخذ إجراءات مباشرة قبل حدوث طارئ، أو كارثة، أو أزمة، أو أثناءها، أو فوراً بعد حدوثها؛ بهدف إنقاذنا للأرواح، وضمان الصحة والسلامة العامة، وتلبية منا للاحتياجات الأساسية للمتضررين، ونقوم بتخفيف الآثار السلبية الناجمة عنها. وقد تتضمن أعمال الاستجابة لدينا: التحذير، والإنذار، والبحث، والإنقاذ، والإخلاء، والإسعاف، والإغاثة، والإيواء، وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

التعافي:

05

نعتمد على إجراءات فعالة لإعادة أوضاع الممتلكات العامة والخاصة، والأنشطة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، في المناطق المتضررة إلى طبيعتها، ومواءمتها مع مبادئ التنمية المستدامة، ومبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل"، لتجنب الآثار السلبية الناجمة عن الحالات الطارئة، والأزمات، والكوارث، أو التخفيف من حدتها في المستقبل.

استمرارية الأعمال:

06

نؤمن الموارد، والإمكانات، والقدرات، والإجراءات، والأعمال، اللازمة للاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية والمنتجات الضرورية بمستويات محددة مسبقاً وبإطار زمني مقبول في حال التعرض للتعطيل أو حدوث انقطاع.



تعد إدارة المخاطر والطوارئ والأزمات واستمرارية الأعمال في منظومة المياه من العناصر الحيوية لضمان استدامة الخدمات المائية وتوفيرها بكفاءة لخدمة المستفيدين. ومن أبرز الأمثلة على إنجازاتنا وأعمالنا القائمة في هذا المجال:

		الالتزام بمعايير إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال في قياس التحول الرقمي 2024م، الصادرة من هيئة الحكومة الرقمية.	
01			
تطوير خطة استمرارية الأعمال لدينا.		تطوير خطة استمرارية الأعمال لدينا.	
02		تطوير خطة استمرارية الأعمال لدينا.	
تطوير الخطة التنفيذية للاستجابة للطوارئ والأزمات.		تطوير الخطة التنفيذية للاستجابة للطوارئ والأزمات.	
03		تطوير الخطة التنفيذية للاستجابة للطوارئ والأزمات.	
04		تطوير الخطة التنفيذية للاستجابة للطوارئ والأزمات.	
تطوير واعتماد دليل الإبلاغ عن الحوادث في خدمات المياه.		تطوير واعتماد دليل الإبلاغ عن الحوادث في خدمات المياه.	
05		تطوير واعتماد دليل الإبلاغ عن الحوادث في خدمات المياه.	
06		تطوير واعتماد دليل الإبلاغ عن الحوادث في خدمات المياه.	
تطوير خطة التواصل الإعلامي أثناء الأزمات.		تطوير خطة التواصل الإعلامي أثناء الأزمات.	
07		تطوير خطة التواصل الإعلامي أثناء الأزمات.	
مراقبة الأحداث الإقليمية المؤثرة على استمرار إمدادات المياه، وبحث أسبابها ورفع التقارير بشأنها.		مراقبة الأحداث الإقليمية المؤثرة على استمرار إمدادات المياه، وبحث أسبابها ورفع التقارير بشأنها.	
08		مراقبة الأحداث الإقليمية المؤثرة على استمرار إمدادات المياه، وبحث أسبابها ورفع التقارير بشأنها.	

ويمكن تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجهنا كما يلي:

		مخاطر استراتيجية المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التوافق بين الأهداف الاستراتيجية والاستراتيجيات الموضوعة أو الموارد المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف أو جودة تطبيق هذه الاستراتيجيات أو استغلال هذه الموارد.	
مخاطر تشغيلية المخاطر الناتجة من انقطاع أو تعثر الأعمال اليومية التشغيلية للإدارات والوحدات التنظيمية.		مخاطر العمليات المخاطر الناتجة من انقطاع أو تعثر الأعمال اليومية التشغيلية حسب الأنشطة في الدليل الإجرائي.	

وفي إطار بناء القدرات في إدارة المخاطر والطوارئ والأزمات واستمرارية الأعمال، عملنا على مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين الجاهزية والتكامل، شملت:

تنفيذ 8 تمارين فرضية داخلية، وللشاركة في تنفيذ 6 تمارين مع الجهات الخارجية.		تأهيل الكفاءات ورفع المهارات لأكثر من 60 عامل عبر البرامج التدريبية التخصصية في مجالات إدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال.	
14 تمرين		60 عامل	
50 برنامج		50 برنامج	



تطوير السياسات والامتثال التنظيمي

تُعد السياسات والإجراءات جزءاً أساسياً من التزاماتنا لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية وضمان استدامتنا؛ لذا طورنا برنامج "تطوير الإشراف التنظيمي" بهدف تحسين الأطر التنظيمية والاقتصادية، وإصدار الأدلة والضوابط والاشتراطات والترخيص لكامل سلاسل الإمداد، وتحسين خدمات المياه ورفع الكفاءة، حيث أن وجود سياسات واضحة يساهم في تنظيمنا للأعمال، وتحديدنا للمسؤوليات، وتعزيز امتثالنا للأنظمة واللوائح. ونحن ملتزمون بتطبيق السياسات الوطنية ذات العلاقة بمجالنا وأعمالنا، ونعمل بشكل مستمر على تطوير سياسات تتماشى مع المعايير العالمية لتحقيق الإدارة المستدامة للمياه، وحماية الموارد الطبيعية، وتخفيف المخاطر القانونية، وتعزيز مرونة الأنظمة. كما تساهم سياساتنا الواضحة في تعزيز كفاءة عملياتنا التنظيمية والرقابية، وتحسين سير أعمالنا، وزيادة إنتاجيتنا وجودة خدماتنا المقدمة للمستفيدين؛ مما يعزز الشفافية والمساءلة لدينا ويزيد من ثقة أصحاب المصلحة بنا.

نحرص على اعتماد مجموعة شاملة من السياسات التي تغطي مختلف جوانب أعمالنا، حيث تمتلك كل إدارة سياسات خاصة بها تم تصميمها بما يتواءم مع طبيعة مهامها ومسؤولياتها. وفيما يلي أبرز السياسات الرئيسية المعتمدة لدينا:

سياسة الجودة:

نلتزم بتقديم خدمات مائية عالية الجودة من خلال نظام مراقبة الجودة الشامل الذي يضمن سلامة المياه وصلاحياتها للاستخدام.

سياسة الشفافية:

نلتزم بالشفافية في جميع تعاملاتنا مع المستفيدين والشركاء، حيث نوفر معلومات تفصيلية حول السياسات والإجراءات والخدمات المائية عبر قنوات التواصل الرسمية. كما نستقبل ونراجع الشكاوى والمقترحات لضمان التحسين المستمر والامتثال لأعلى معايير النزاهة.

سياسة الخصوصية:

نلتزم بحماية خصوصية المستخدمين وضمان سرية المعلومات الشخصية، حيث تُجمع المعلومات فقط عند الضرورة وتُستخدم لأغراض محددة مع الالتزام بعدم مشاركتها مع أي طرف ثالث دون موافقة المستخدم.

سياسة استخدام الموقع الإلكتروني:

تنص السياسة على التزام جميع المستخدمين بالشروط والأنظمة المحلية. ويُحظر استغلال الموقع لأغراض غير قانونية، وأي استخدام غير مصرح به قد يعرض المستخدم للمساءلة القانونية.





قصة نجاح:

مواطنة وطنية تعزز استدامة البنية التحتية

[GRI 2-12] - [GRI 2-27]

نواصل في الهيئة بطموح رفع مستوى الامتثال التنظيمي، وتعزيز استدامة البنية التحتية، والارتقاء بجودة الخدمات، وفي هذا الصدد نعمل على إعداد “الدليل الفني لضوابط واشتراطات إيصال خدمات المياه والصرف الصحي للمنشآت” ليكون مرجعاً موحداً يهدف إلى تنظيم آليات إيصال المياه وتحقيق اتساق تشغيلي وتشريعي على مستوى المملكة.

يتم العمل على الدليل بالشراكة مع اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي؛ لضمان توافق اشتراطات إيصال الخدمات مع المتطلبات الفنية لكود البناء السعودي، وتوحيد مرجعيات التصميم والتنفيذ لكافة الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المطورين والمستهلكين ومقدمي الخدمات. ونستهدف أن يساهم الدليل في:

- تعزيز الشفافية التنظيمية من خلال تحديد الاشتراطات الفنية.
- تحقيق الاتساق التنظيمي بين الجهات المنفذة والرقابية.
- رفع كفاءة التنفيذ الميداني وتسهيل عمليات الإشراف والمتابعة.
- تحقيق مواطنة مؤسسية مع الأنظمة الوطنية بما يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

نعتزم إطلاق الدليل في عام 2025م، ويسهم توجيهنا هذا في تعزيز التزامنا بتطبيق ممارسات الاستدامة بما يعكس تطور منظومتنا التنظيمية وسعيها لتوفير خدمات مياه وصرف صحي أكثر كفاءة وجودة.



الشفافية والإفصاح

شفافية تعكس أدأنا

نعتبر الشفافية حجر الأساس في بناء علاقة فعّالة ومستدامة مع أصحاب المصلحة، بما يشمل عاملينا، والمستثمرين في القطاع، وموردنا، والمجتمعات التي نخدمها. وانطلاقاً من التزامنا بالوضوح والصدقية، نُدرج الشفافية ضمن صميم استراتيجيتنا لتحقيق مستهدفاتنا في الاستدامة. كما نعتمد منهجية متكاملة لفهم احتياجات أصحاب المصلحة وتلبية تطلعاتهم، والامتثال للأنظمة والمعايير ذات العلاقة، ونعتمد قنوات تفاعلية لتعزيز الشفافية منها -على سبيل المثال لا الحصر-:

- التقارير الدقيقة الشاملة حول أدأنا وممارساتنا.
- التحديثات المنتظمة عبر منصاتنا الرقمية لتعزيز مبدأ المشاركة.
- التفاعل مع أصحاب المصلحة عبر الاستطلاعات والبادرات ونأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتهم في تطوير أعمالنا.
- الإفصاح عن المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، واستجابتنا لها بمسؤولية.
- الامتثال للمعايير الأخلاقية، وترسيخ ثقافة النزاهة والسلوك الأخلاقي في جميع تعاملاتنا.

إضافةً لذلك نحرص في الهيئة على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة كأحد أسس الحوكمة لدينا، وقد تم بناء موقعنا الإلكتروني ليجسد هذا التوجه، من خلال تجربة رقمية متكاملة تتيح الوصول السلس إلى المعلومات، وتدعم المشاركة الفاعلة لمختلف أصحاب المصلحة.

يتضمن موقعنا بيانات تتعلق بتشكيل مجلس الإدارة ومؤهلات الأعضاء، بالإضافة إلى أقسام مخصصة للأدلة الاسترشادية، والتقارير الرسمية، والبيانات المفتوحة، بما يعزز من ممارسات الإفصاح وبمكّن المستخدمين من الاطلاع على الأداء، والقرارات، والسياسات ذات العلاقة. قمنا أيضاً بالتعريف عن مهام الهيئة وأدوارها وخدماتها، ولتعزيز التفاعل التواصل ربطنا موقعنا بمنصات التواصل الاجتماعي، والتي نحرص على تحديثها بانتظام. كما نستعرض أدأنا في مجال الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والحوكمة؛ بهدف عرض التقدم المحرز ودعم ثقافة الإفصاح للتكامل. ولضمان شمولية الوصول، فقلنا خصائص تسهيل الاستخدام وخدمة قراءة المحتوى، بما يعكس التزامنا بتوفير تجربة رقمية متكاملة تراعي احتياجات جميع فئات المستخدمين، وتعزيز العدالة الرقمية.

إفصاحاتنا: جسور من الثقة والمساءلة

بدأنا رحلتنا في تعزيز الإفصاح ضمن خدمات المياه من خلال رفع مستوى الوعي بممارسات الاستدامة، وحصريها، وتقييم مستوى نضجها، مما مكّننا من وضع خط أساس واضح نستند إليه في صياغة طموحاتنا المستقبلية، وضمان تقديم بيانات دقيقة وشفافة عن أدأنا وممارساتنا المستدامة.

نحن نتبنى معايير المبادرة العالية لإعداد التقارير (GRI) في إعداد تقارير الاستدامة الخاصة بنا؛ لضمان الإفصاح عن مجالات الأداء ذات الصلة، وتعزيز من مستوى شفافيتنا أمام أصحاب المصلحة.

قمنا عبر ذراعنا الأكاديمي "أكاديمية المياه"، بتأهيل وتدريب 15 مختص في البيئة والاستدامة من مختلف الجهات ضمن منظومة المياه، وأصبحوا معتمدين في إعداد الإفصاحات المتعلقة بتقارير الاستدامة، وفقاً لمعيار GRI.

بدأنا بعدها بتنفيذ تقييم لمواضيع الأهمية النسبية في مجال الاستدامة، وتحديد المجالات التي تتأثر بها ونؤثر فيها بصفتنا جهة تنظيمية لخدمات المياه، كما عملنا على مواءمة أعمالنا مع المبادئ العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، والبيئة، والعمل، ومكافحة الفساد، بما يعزز من شفافيتنا ويدعم مساهمتنا في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة محلياً وعالمياً.





قصة نجاح

من الالتزام إلى التأثير: نحو منظومة مستدامة وموثوقة

[GRI 2]

التقارير والإفصاحات:

في ظل تنامي الاهتمام العالمي بالتقارير المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، أسسنا في الهيئة إدارة متخصصة لإدارة التقارير والإفصاحات، بما يواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وتخضع هذه الإدارة لإشراف قطاع البيئة والاستدامة المرتبط بمعالي الرئيس، مما يعكس أولوية الإفصاح كأداة استراتيجية للثقة، والمساءلة، والشفافية، وتعزيز الروابط مع أصحاب المصلحة.

تقوم إدارة التقارير والإفصاحات بدور فعال في دعم شفافية نماذج الأعمال، وترسيخ جسور الثقة مع أصحاب المصلحة عبر تقارير موثوقة وشفافة تبرهن على التزامنا الفعلي بإيجاد حلول مستدامة للتحديات في منظومة المياه. كما نواصل تحسين جودة إفصاحاتنا من خلال تطوير منهجيات جمع وتحليل البيانات، ورفع كفاءة معايير التقارير وفق أفضل المعايير المحلية والعالمية المعمول بها.

وتتطلع إدارة التقارير والإفصاح بعدد من المهام الحورية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية ورفع كفاءة الإفصاحات، تتضمن ما يلي:

- تحليل أداء الهيئة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، وتحديد الإفصاحات ذات الصلة المباشرة بأنشطة الهيئة وخدماتها.
- وضع إطار تنظيمي شامل لإعداد تقارير الاستدامة، واقتراح التحديثات اللازمة بما يواكب للواضيع الحالية والناشئة في مجال الاستدامة.
- تطوير منهجية واضحة لإعداد تقارير الاستدامة، بما يضمن تقديم معلومات قابلة للمقارنة وذات مغزى لأصحاب المصلحة، مما يساهم في تعزيز جودة تقاريرنا ويدعم مستهدفاتنا نحو استدامة متكاملة.
- رفع مستوى الوعي بممارسات الاستدامة داخل الهيئة.
- إعداد تقارير الاستدامة بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية ذات الصلة، ويعزز الثقة ويحقق أهدافنا الاستراتيجية.

ويُعد تقرير الاستدامة الخاص بنا مرآة شاملة لأعمالنا، حيث يستعرض بصورة متكاملة ومهنية أدأنا في التعامل مع مواضيع الأهمية النسبية ذات الصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، فهو يؤثر بشكل فعال على مرونة نماذجنا العملية، وقدرتنا على توليد قيمة مستدامة على المدى القصير، والمتوسط، والطويل، بما يدعم توجهاتنا في بناء منظومة مياه أكثر مرونة، واستدامة، واستجابة للتحديات المستقبلية.

كما نعمل في الهيئة السعودية للمياه على بناء معاييرنا الشاملة لرفع مستوى الشفافية في منظومة المياه بما يتوافق مع أبرز المبادرات والمنظمات العالمية المختصة بتطوير معايير الاستدامة، وبما يخدم رؤية السعودية 2030، والبرامج والمستهدفات الوطنية ذات العلاقة، واستراتيجيتنا المعتمدة.

نضع تعزيز الشفافية على رأس أولوياتنا في مستهدفات الاستدامة، لذلك؛ أخذنا على عاتقنا في الهيئة مسؤولية دعم جميع الجهات العاملة في خدمات المياه لتبني أفضل معايير الإفصاح عن أدائهم في ممارساتهم البيئية، والاجتماعية، والحوكمة (ESG). وقد بدأنا بتطبيق هذه المنهجية على أنفسنا أولاً، حيث خضنا تجربة عملية مكثفة مكنتنا من التعرف على أبرز التحديات والدروس المستفادة، والتي من أبرزها أهمية وجود مرجعية إرشادية تساعد الجهات في الإفصاح عن أدائها في مجالات الاستدامة. ومن هنا، جاءت مبادرتنا لإعداد "الدليل الإرشادي للإفصاح عن ممارسات الاستدامة (ESG) في قطاع المياه"، والذي أعدناه ليواكب أفضل المعايير المحلية والعالمية، بما يلائم أعمال خدمات المياه في المملكة.

يمثل دليلنا هذا أداة استراتيجية تساهم في رفع مستوى الشفافية والامتثال، ويعكس رؤية طموحة نحو تحقيق تنمية مستدامة وشاملة لمنظومة المياه. كما يدعم بشكل مباشر مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال دمج ممارسات الاستدامة في جميع جوانب الأعمال، ما يضمن استمرارية وازدهار القطاع في الحاضر والمستقبل.



قصة نجاح

قيادة الشفافية والإفصاح في خدمات المياه

[GRI 2]

نعمل على تمكين خدمات المياه من تبني أفضل ممارسات الاستدامة، وقمنا بالعمل مع الجهات نحو نهج أكثر شفافية وفعالية في الإفصاح، من خلال دعم متكامل لإعداد تقارير الاستدامة لعام 2024م.

أجرينا تقييماً لموضوعات الأهمية النسبية للجهات في منظومة المياه، وقدمنا الدعم اللازم لهم في تحديد الأولويات، مما أتاح مواءمة الجهود مع التحديات الفعلية والفرص الكامنة. وقد تبيننا منهجيات تحليلية متقدمة لتقييم المخاطر والفرص، ووضعنا أهدافاً واضحة للاستدامة مدعومة بمؤشرات أداء رئيسية وفق أفضل المعايير العالمية. كما ركزنا على رفع مستوى الشفافية في الإفصاحات بما يلبي توقعات أصحاب المصلحة وبرسخ ثقافة الإفصاح المسؤول في مختلف الجهات.

واليوم، نواصل التزامنا بتطوير تقاريرنا كمنظومة متكاملة بالتوافق مع أفضل المعايير المحلية والعالمية، ويعكس التزامنا الراسخ بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول أدائنا وتأثيراتنا.

+60

موضوع أهمية نسبية سيتم الإفصاح عنها في 2024م ضمن منظومة المياه، صادرة عن جميع الجهات في خدمات المياه، مع احتمالية تكرار بعض المواضيع لتقاطع أولويات الجهات.



الاستدامة البيئية

التغير المناخي وكفاءة الطاقة	84
التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي	94
الالتزام البيئي	96
الاقتصاد الدائري	104
إدارة الموارد المائية	110
جودة المياه وسلامة إمداداتها	118
إدارة التلوث ومعالجة المياه	122



استدامتنا البيئية (نحو خدمات مياه صديقة للبيئة)

نولي حماية البيئة والموارد الطبيعية أولوية في استراتيجياتنا للنمو من خلال ممارسات مستدامة تفتح آفاقاً للتوسع المسؤول في خدمات المياه بتطبيق أعلى المعايير البيئية متوافقين بذلك مع رؤية السعودية 2030، ومبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة البرنامج الوطني للتوعية البيئية والتنمية المستدامة، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، والبرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون تحت إشراف وزارة الطاقة، وإطار التمويل الأخضر لصندوق الاستثمارات العامة، والمساهمات المحددة وطنياً، علاوة على الاستراتيجية الوطنية للبيئة التي أطلقتها وزارة البيئة والمياه والزراعة للإسهام في تعزيز التنوع الأحيائي وحماية الموارد الطبيعية، والاستفادة منها بالشكل الأمثل.

توجّهنا:

01

دعم خدمات المياه في تنفيذ خطط الحياد الكربوني.

02

تبني حلول وتقنيات مستدامة لرفع كفاءة الطاقة.

03

الحفاظة على النظم البيئية.

04

تطبيق أعلى المعايير البيئية.

05

ضمان حصول جميع خدمات المياه على التصاريح البيئية.

06

إطلاق برامج استراتيجية لضمان تحقيق الإدارة المتكاملة للمياه.

07

تفعيل مبدأ الاقتصاد الدائري.





التغير المناخي وكفاءة الطاقة

(الابتكار في إدارة المياه: نموذج رائد لتحويل الطاقة وخفض الانبعاثات)

نظراً للتأثيرات المتسارعة للتغير المناخي على بيئتنا، واقتصادنا، وصحة مجتمعاتنا، فإننا ندرك تماماً أهمية دورنا في مواجهة هذه الظاهرة العالمية وذلك باتخاذنا للتدابير الاستباقية لللائمة لخفض الانبعاثات في خدمات المياه، وتعزيز القدرة على التكيف، وضمان استمرارية وكفاءة منظومة المياه في ظل التغيرات المناخية. كما أننا نقود جهوداً كبيرة في تبني مبادرات ذات كفاءة في استهلاك الطاقة.

ونعمل ضمن هذا الإطار على دعم مبادرات الحيد الكربوني في منظومة المياه، وتحسين كفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية، واعتماد حلول وتقنيات ذكية لرصد التغيرات المناخية والتصدي لها، بالإضافة إلى دمج تحديات وفرص التغير المناخي، وحلول كفاءة الطاقة ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات.

يُمثل هذا التوجه جزءاً من التزامنا بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويُعزز تكاملنا مع المستهدفات الوطنية لتحقيق مستقبل بيئي واقتصادي مستدام.

قيادة خارطة الطريق للوصول إلى الحيد الكربوني في خدمات المياه

تسعى المملكة بشكل محوري في تعزيز الجهود المناخية الدولية على الرغم من أنها لا تؤثر بنسب كبيرة في إجمالي الانبعاثات العالمية. وتماشياً مع التوجه العالمي، تُعد المملكة إحدى 196 دولة التي وقّعت على اتفاق باريس للمناخ، والذي يتضمن التزاماً جماعياً بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة والحد من آثار التغير المناخي. وقد تعهّدت العديد من الدول ذات الانبعاثات الأعلى، بتحقيق الحيد الكربوني بحلول عام 2055م، في حين التزمت دول أخرى بتقليص انبعاثاتها وفقاً لمستهدفات وطنية تتماشى مع قدراتها وظروفها البيئية والاقتصادية.

وانطلاقاً من دورنا كجهة تنظيمية وإشرافية، استحدثنا خارطة طريق طموحة لخفض الكربون في خدمات المياه، وذلك تماشياً مع الهدف الثاني من مبادرة السعودية الخضراء، والتمثل في تخفيض الانبعاثات الكربونية بأكثر من 278,000,000 طن سنوياً بحلول عام 2030م، ومن خلال متابعتنا الدقيقة لتطبيق هذه الخارطة نبرهن على حرصنا في اتباع أفضل الممارسات بهدف المساهمة في تحقيق الحيد الكربوني بحلول عام 2060م، والحفاظة على بيئتنا للأجيال الحالية والمستقبلية.

نظرة استشرافية على الانبعاثات وجهود خفض الكربون

بصفتنا جهة تنظيمية، نؤكد على التزامنا بجهود رصد الأداء المناخي في منظومة المياه، ودعم المبادرات التي تعزز التحول نحو نموذج تشغيلي منخفض الكربون، بما يتماشى مع مستهدفات الاستدامة الوطنية ورؤية السعودية 2030.

ومن خلال تحليلنا للوضع الراهن لانبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بخدمات المياه، حددنا فرضية "العمل المعتاد" كأحد أبرز التحديات المناخية في حال لم يتم إيجاد حلول استباقية ومستدامة. وتُبين نتائجنا أن استمرار هذا الافتراض دون تطبيق إجراءات تصحيحية تنظيمية، ومبادرات استراتيجية تكاملية قد يؤدي إلى تضخم الانبعاثات الكربونية إلى سبعة أضعاف مستوياتها الحالية بحلول عام 2050م؛ مما يشكل تحدياً بيئياً واقتصادياً كبيراً.





التخطيط التنبؤي للمسارات المستقبلية:

أعدنا نماذج تأخذ بعين الاعتبار تطورات قطاع الطاقة، والنتائج المتوقعة من استمرار افتراض "العمل المعتاد"، وعامل انبعاثات الشبكة، والخفض المحتمل في الانبعاثات، مع تحليل الافتراضات البديلة لتحقيق الحياد الكربوني.

إدارة تقييم المخاطر والتخفيف منها:

عملنا على تطوير افتراضات متعددة للمخاطر، وقمنا بتقييم المخاطر المحتملة، إلى جانب وضع خطط تأهيبه لضمان تحقيق مستهدفات تقليل الكربون دون الإخلال بكفاءة العمليات.

إصدار أدلة إرشادية تعكس رؤيتنا التنظيمية:

أصدرنا الأدلة الإرشادية التي توضح الأولويات البيئية المطلوب مراعاتها، وترجم تطلعاتنا إلى إجراءات عملية، وتدعم جهود إزالة الكربون، على أن يتم تطويرها وإصدارها بشكل مرحلي استناداً إلى أولويات خدمات المياه واحتياجاتها الفعلية، مع الأخذ في الاعتبار وجهات نظر الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة.

كما أننا نعتزم متابعة وتقييم مستوى التقدم بشكل سنوي، وكلما دعت الحاجة.

تحديد خط الأساس وحدود الانبعاثات:

اعتماد منهجية شاملة لتحديد خط أساس واضح للانبعاثات لخدمات المياه كحجر أساس لجهودنا الطموحة في خفض الكربون وتحقيق الاستدامة البيئية، وتقييم مستوى التقدم.

تنظيم أولويات خفض الانبعاثات وفق أسس علمية:

قمنا بتنسيق أولويات خفض الانبعاثات بما يتماشى مع المبادرات العلمية المعترف بها عالمياً، لضمان أن تكون أهدافنا واقعية، وقابلة للتحقق.

تقييم مبادرات خفض الكربون وكفاءة التكاليف:

اعتمدنا نهجاً تحليلياً متكاملاً لتقييم الأثر المتوقع لمبادرات خفض الكربون، وتحليل تكاليف الحد الهامشي للانبعاثات في المنظومة؛ بهدف تحديد الاستراتيجيات التي تحقق أعلى أثر بيئي بأقل تكاليف بشكل مرحلي استناداً إلى أولويات خدمات المياه واحتياجاتها الفعلية، مع الأخذ في الاعتبار وجهات نظر الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة.

خطواتنا في دفع تحول الطاقة نحو تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2045م

يدفعنا تقدمنا نحو مستقبل أكثر استدامة إلى اكتشاف العديد من الحلول بهدف التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة في خدمات المياه، وتعتبر خارطة الطريق لخفض الانبعاثات الكربونية أحد أهم الخيارات التي نضعها في الاعتبار لدعم الجهات في تحقيق مستهدفات تحقيق الحياد الكربوني استناداً إلى أفضل الممارسات المحلية والعالمية وتتضمن:



إدارتنا المستدامة لخدمات نقل العاملين

اتخذنا عام 2024م خطوة جريئة نحو إعادة تشكيل استراتيجيتنا لإدارة الأسطول بما يتماشى مع مستهدفاتنا في خفض الانبعاثات وتعزيز كفاءة الطاقة، إذ قمنا بدمج نقاط شحن كهربائية في مرافق مواقف السيارات لدعم توجهنا المؤسسي نحو اعتماد حلول التنقل منخفضة الكربون.

ويضم أسطولنا التشغيلي أكثر من 2,200 مركبة، وقد بدأنا أولى مراحل التحوّل من خلال إدراج أول مركبة كهربائية ضمن الأسطول كنقطة انطلاق لتوسّع تدريجي في استخدام المركبات الصديقة للبيئة. ولم نتوقف جهودنا عند هذا الحد، بل امتد ليشمل المجمعات السكنية التي لا نزال نشرف عليها ونشغلها ضمن إطار خطة التحول، حيث أطلقنا خدمة السكوتر الكهربائي في المجمع السكني بالجيبيل، وخدمة الدراجة الكهربائية في المجمع السكني في الخبر؛ بهدف تعزيز استخدام التنقلات الصديقة للبيئة ورفع مستوى الوعي بها داخل البيئات الحضرية.

وقد تمكّنّا عام 2024م من تحقيق خفض في استهلاك الوقود بنسبة 25% مقارنة بعام 2023م، وهو ما يعكس التزامنا المستمر بتحقيق التحسينات البيئية.

ولضمان توحيد الممارسات والامتثال التنظيمي، قمنا بتطوير إرشادات شاملة لإدارة الأسطول، تغطي جميع مراحل دورة حياة المركبات بدءاً من شرائها وصولاً إلى التخلص منها بطرق مسؤولة حيث يتم إخراج المركبات من الخدمة وفق إجراءات حكومية دقيقة، وتحت إشراف ديوان العام للمحاسبة، مما يضمن ممارسات مسؤولة ومستدامة لإدارة أسطول.

بحلول عام 2025م، نعتزم إطلاق نظام ذكي لإدارة الأسطول، يعتمد على أحدث تقنيات تتبع المركبات ونظام تحديد المواقع العالي (GPS)؛ بهدف تحسين كفاءة النقل، وتعزيز الشفافية التشغيلية، بالإضافة إلى تحقيق وفورات مستدامة التكاليف.

واستجابةً للتشريعات الجديدة التي مددت العمر التشغيلي للمركبات إلى 10 سنوات، طوّرنّا خطة طوارئ مرنة للتخفيف من الزيادات المحتملة في تكاليف الصيانة، تتضمن استئجار المركبات الكهربائية وفق الإمكانيات المتاحة، كخيار بديل يساهم في خفض الانبعاثات، وبمحسن الأداء البيئي. كما أننا نخطط بتموّل لتحقيق مزيد من الانخفاضات في استهلاك الوقود خلال السنوات القادمة.





كفاءة الطاقة والتدابير التشغيلية للطوارئ



نلتزم في ممارستنا لأعمالنا بتطبيق المعايير والنهجيات الصادرة عن المركز السعودي لكفاءة الطاقة، إلى جانب المعايير المعتمدة من الشركة السعودية للكهرباء ذات العلاقة بكفاءة التشغيل وإدارة الموارد. وقد حصلنا على بطاقة الأداء من المركز السعودي لكفاءة الطاقة، نظير التزامنا بتطبيق برامج التوعية وممارسات الترشيد في استهلاك الوقود والطاقة داخل المرافق والمركبات، مما يُجسد التزامنا المؤسسي بتحقيق كفاءة الموارد، وخفض البصمة البيئية بما يتماشى مع الأنظمة الوطنية ذات العلاقة. إضافةً إلى أننا نطبق سياسة داخلية معتمدة لكفاءة الطاقة، يتم متابعتها بشكل منتظم ورفع تقارير نصف سنوية إلى المركز السعودي لكفاءة الطاقة عبر حسابنا المؤسسي على منصة المركز. وتشمل تلك المتابعة تقييم استهلاك الطاقة في مرافقنا، ودراساتنا لفرص الترشيد، وتحسين الأنظمة لدينا، وتحديدنا لمجالات التحول نحو حلول أكثر كفاءة.

نحن نسعى باستمرار إلى خفض استهلاك الطاقة، وقد حققنا نسبة 100% في معايير كفاءة الطاقة من خلال اعتماد تقنيات التحكم الذي، مثل استخدام أنظمة ري تعتمد على التوقيت الذكي لترشيد استهلاك المياه والطاقة والتي تم تطبيقها في المجمعات السكنية التي لا زلنا نشرف عليها ونشغلها ضمن خطة التحول، كما استبدلنا أنظمة الإضاءة ذات الاستهلاك العالي بإضاءة LED عالية الكفاءة في مركزنا الرئيسي. علاوةً على أننا نخطط لتفعيل مشروع نظام إدارة المباني (BMS) بنهاية عام 2025م، والذي يهدف إلى تحسين إدارة استهلاك الطاقة في مرافق الهيئة عبر آليات مراقبة وتحكم ذكية.

وفيما يخص حالات الطوارئ لانقطاع الكهرباء، فقد أعدنا خططاً فعالة تضمن استمرارية أعمالنا في حال انقطاع التيار الكهربائي، ومنها مولدات الطاقة الاحتياطية. وتخضع هذه المولدات لصيانة دورية من الفنيين لدينا ضمن جداول معتمدة، ويتم تشغيلها تلقائياً بناءً على الطاقة المخزنة في أنظمة الدعم لدينا. ويسهم هذا التكامل في دعم استقرار العمليات التشغيلية، والوفاء بالتزاماتنا البيئية، مع ضمان الامتثال للمعايير الوطنية في كفاءة الطاقة.





قصة نجاح: مشروع “واحة المياه”

[GRI 302] [GRI 306]



نحن ملتزمون بمراعاة المعايير الصديقة للبيئة في بناء مشاريعنا ضمن استراتيجياتنا في معالجة التحديات المتعلقة بإمدادات المياه وضمان استدامتها، وفي إطار هذا الالتزام أسسنا مشروع “واحة المياه” على مساحة تتجاوز 70,000 متر مربع، وقد أجرينا تصميم المبني وتنفيذه وفقاً لأفضل المعايير العالمية بما في ذلك شهادة الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (LEED)، التي يُقدمها المجلس الأمريكي للمباني الخضراء (USGBC).

ونهدف من خلال هذا المشروع إلى تعزيز الابتكار وتمكين البحث العلمي، عن طريق واحة متكاملة للدراسات والتطوير، تُسهم في إيجاد حلول فعالة ومستدامة لتحديات خدمات المياه بأثر عملي ملموس في واحة مصممة لتحفيز الإبداع وتفعيل الشراكات الاستراتيجية. يجسد المشروع توجُّهنا نحو خلق بيئة ابتكارية شاملة تعزز الممارسات المستدامة والاستثمار في المعرفة، وتوطين التقنيات، ودعم النمو الاقتصادي الأخضر، وتتكون من:

المبنى الرئيسي:

مركز رائد للأبحاث والأعمال مُجهز ببنية تحتية متطورة تدعم الابتكار.

المسرح الرئيسي والصالات التابعة:

مرافق متعددة الاستخدام لاحتضان المؤتمرات، وورش العمل، والفعاليات المتخصصة.

مبنى الأكاديمية:

يُعد مبنى أكاديمية المياه مركزاً تدريبياً متخصصاً في برامج تطوير الكفاءات حيث يسهم في تعزيز مفاهيم الاستدامة البيئية، ويضم قاعة الواقع الافتراضي (VR) التي توفر تجربة تفاعلية لفهم تحديات المياه وحلولها المستدامة.

محطة تجريبية:

لاختبار وتقييم الحلول الملائمة ضمن ظروف تشغيلية تحاكي الواقع للتحقق من جدواها وكفاءتها قبل التطبيق الفعلي.

مختبرات متخصصة:

لدعم الأبحاث العلمية وتطوير تقنيات متقدمة في مجال المياه.

مبنى الشراكات الابتكارية:

لتعزيز التعاون والتكامل مع الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً.

مساحات ترفيهية ذكية:

بيئة محفزة للإبداع والتفاعل للزوار والباحثين.

ويُعد المشروع مساحة للابتكار والاستدامة في مجال إدارة الموارد المائية، وتحقيق الأمن المائي من خلال تمكيننا للتقنيات الحديثة والحلول المبتكرة. ونتطلع إلى تدشين مشروع “واحة المياه” في عام 2025م الذي يُبرهن حرصنا على الإسهام في تحقيق المستهدفات الوطنية الوجيهة نحو الحفاظ على بيئتنا للأجيال القادمة.





التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي



كما طورنا آليات شاملة لتعزيز الرقابة البيئية من خلال مؤشرات أداء واضحة تتابع الالتزام بالعاير البيئية، ونعمل على تضافر الجهود مع الجهات ذات العلاقة مثل المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر؛ لضمان تكامل الأدوار ومواكبة التوجهات الوطنية في حماية التنوع البيولوجي والأراضي. كما تتضمن مستهدفاتنا رفع مستوى الوعي لدى جميع عاملينا، والعاملين في خدمات المياه بأهمية الحماية البيئية، وتحفيزهم على تبني ممارسات استباقية مسؤولة ومستدامة.

ونعمل مع الجهات في خدمات المياه على تعزيز استدامة الأراضي عبر ممارسات تحد من التصحر وتحافظ على القيمة البيئية والزراعية لها.

نحن ندرك الأهمية الحورية التي يشكلها التنوع البيولوجي في حماية بيئتنا وأراضينا، واحتمالية تأثير العمليات والأنشطة في خدمات المياه على الأنظمة البيئية على الرغم من أهميتها في تلبية احتياجاتنا المائية، وانطلاقاً من مسؤولياتنا وأدوارنا التنظيمية والإشرافية المناطة، فإننا نحرص على دعم تطبيق الممارسات المسؤولة تجاه البيئة في جميع مراحل دورة خدمات المياه بما يضمن حمايتها والحفاظ على توازنها الحيوي بالموائمة مع التوجهات البيئية كمبادرة السعودية الخضراء، والاستراتيجية الوطنية للبيئة، والاستراتيجية الوطنية للزراعة، وما يصدر عن المراكز الوطنية ذات العلاقة، إضافةً إلى برنامج تأهيل الأراضي التدهورة، وإعادة توطين الكائنات الفطرية. كما نؤكد التزامنا بدعم الجهود الدولية التي تهدف إلى صون التنوع البيولوجي، وسعيًا للمساهمة في تحقيق متطلبات التحالف العالمي للمحيطات (Global Oceans Alliance) الذي يستهدف حماية 30% من المحيطات والبحار حول العالم بحلول عام 2030م.

تتلاءم أهدافنا الاستراتيجية مع خططنا للحفاظ على المحميات الطبيعية، والمسطحات المائية، والتنوع البيولوجي المرتبط بمنشآت ومرافق خدمات المياه. وفي هذا الإطار، نحرص على تمكين الجهات من تطبيق ممارسات مسؤولة تحمي النظم البيئية، وذلك من خلال دمج متطلبات الحماية البيئية ضمن الأطر التنظيمية والسياسات الفنية التي تُشرف على تطبيقها في جميع مراحل دورة خدمات المياه بما يدعم اتخاذ قرارات فعالة تراعي الحفاظ على الحياة الفطرية.



الالتزام البيئي:

دورنا المحوري في الحفاظ على بيئتنا

من منطلق الالتزام بالمسؤولية البيئية والتنمية المستدامة وحرصنا على الامتثال والالتزام بجميع المتطلبات، واللوائح، والسياسات ذات الصلة، نبادر بمسؤولية في الرقابة على مستوى الالتزام البيئي للجهات في منظومة المياه؛ لقياس مدى التزام الجهات بالأطر القانونية والتنظيمية، كما أننا ندرك أهمية تكاملنا مع الجهات الرقابية في المملكة بشأن المساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وانطلاقاً من ذلك عملنا على إصدار "الدليل الاسترشادي للالتزام البيئي في قطاع المياه" بهدف تقديم الدعم اللازم للجهات في تطوير مؤشرات الأداء والأهداف والمعايير والمواصفات البيئية المطلوبة. ويعد هذا الدليل أداة تنظيمية عملية تساهم في تعزيز الامتثال، وتوحيد الممارسات، ورفع كفاءة الجهات في تطبيق الاشتراطات البيئية بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للمياه، والاستراتيجية الوطنية للبيئة، والمخطط الاستراتيجي الشامل لإدارة النفايات، وخطط الطوارئ الوطنية، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، والذي أكدنا فيه على دورنا التكاملي مع الجهات ذات العلاقة في رفع مستوى الالتزام البيئي للجهات في قطاع المياه وتطبيق أفضل الممارسات البيئية، كما عمدنا من خلال الدليل إلى رفع مستوى الوعي عن:

01

الامتثال والالتزام البيئي للجهات في قطاع المياه.

02

الأنظمة واللوائح البيئية والاتفاقيات الدولية.

03

أهمية إدارة وأتمتة البيانات البيئية وفق نظام إدارة بيئية محوكم.

04

تحديد أفضل الممارسات لحماية الأوساط البيئية.

05

إدارة النفايات للجهات في قطاع المياه.





تعزيز الرقابة البيئية

تقييم الوضع الراهن وتحديد خط الأساس

ضمن جهودنا المستمرة لرفع مستوى الالتزام البيئي للجهات العاملة في خدمات المياه، قمنا بإجراء تقييم شامل لمستوى امتثالها البيئي وتحديد خط الأساس على مستوى القطاع. وقد بلغ عدد التصاريح البيئية الصادرة لتلك الجهات حتى نهاية عام 2024م (133 تصريحاً بيئياً) يغطي مختلف مراحل سلسلة القيمة. وبناءً على نتائج هذا التقييم، شرعنا في إعداد خطة عمل تنفيذية تمت مشاركتها مع أصحاب المصلحة لعام 2025م، تتضمن مجموعة من مؤشرات الأداء لقياس مدى فاعلية التطبيق، وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز مستوى الالتزام البيئي من خلال محاور رئيسية محددة كالتالي:

رفع مستوى الالتزام البيئي

نولي أهمية قصوى للالتزام البيئي وتطبيق أفضل الممارسات البيئية المستدامة عبر كافة الجهات في قطاع المياه، وكجزء من دورنا في تعزيز مستوى الأداء البيئي في منظومة المياه وتحقيقاً لمستهدفات الاستراتيجيات الوطنية، حددنا مستهدفات بيئية رئيسية نسعى لتحقيقها، تشمل:

رفع نسبة التصاريح البيئية بنسبة 50% بنهاية عام 2025م إجمالي
200 تصريح بيئي.

التأكد من التطبيق الفعال لأنظمة الإدارة البيئية (EMS) حسب معايير آيزو 14001.

برنامج الرقابة البيئية

قمنا بتفعيل خطة متكاملة ضمن برنامج الرقابة البيئية للجهات في منظومة المياه. وتهدف هذه الخطة إلى رفع معدل الالتزام البيئي، ورصد ومعالجة المخالفات البيئية، وتطبيق الإجراءات التصحيحية المناسبة بشكل منهجي. كما نعمل على إعداد تقارير دورية تساهم في تقييم مستوى الالتزام البيئي على مستوى خدمات المياه بشفافية وانتظام.

وبهدف توجيه الرقابة بشكل فعال نحو الأصول ذات الأولوية وتعزيز استدامة العمليات التشغيلية في مختلف مراحل سلسلة القيمة، عمدنا إلى حصر جميع الأصول التابعة للجهات في خدمات المياه وتصنيفها وفقاً لمجموعة من المعايير البيئية المعتمدة، كالتالي:

- طبيعة النشاط: (مثل محطات التحلية، والضخ، والمعالجة).
- الموقع الجغرافي (المنطقة والمدينة).
- التصنيف البيئي المعتمد (الفئة الأولى تأثير ضئيل، الفئة الثانية تأثير متوسط، الفئة الثالثة تأثير جسيم).
- حالة الأصل التشغيلي (نشط، أو تحت الإنشاء، أو مغلق مؤقتاً، أو خارج الخدمة).
- حالة التصريح البيئي (ساري، أو منتهي، أو لا يوجد).
- أية مخالفات أو شكاوى أو ملاحظات بيئية ذات صلة – إن وجدت -.

ونتوقع كنتيجة من هذا البرنامج ما يلي:

- رفع معدل الالتزام البيئي للجهات في خدمات المياه.
- رصد ومعالجة المخالفات البيئية وتطبيق الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- زيادة عدد الأصول الحاصلة على التراخيص البيئية.
- رفع مستوى الجاهزية للاستجابة لحالات الطوارئ.
- إعداد التقارير الدورية عن مستوى الالتزام البيئي في قطاع المياه مما يساهم في رفع جودة خدمات المياه، ودعم اتخاذ القرارات.
- إدارة النفايات بفعالية.

ولتعزيز قدراتنا الرقابية في تمكين التدابير البيئية الاستباقية، نعمل على تطوير نماذج رقابية شاملة خلال عام 2025م؛ لتوثيق الحوادث البيئية وتحليل بياناتها، بما يمكننا من رفع كفاءة الاستجابة الفورية للحوادث والبلاغات، ودعم اتخاذ القرارات البيئية بناءً على بيانات مصنفة ومؤشرات أداء دقيقة، علاوةً على تعزيز الشفافية والمسؤولية المؤسسية في منظومة الرقابة البيئية.





رقابتنا البيئية .. تمكين والتزام

توجه استراتيجي نحو تطبيق الأنظمة البيئية

علاوةً على ذلك، فإننا نوسّع نطاق جهودنا في الامتثال البيئي، لتشمل رفع مستوى وعي الموردين العاملين لدينا ولدى سلسلة القيمة في منظومة المياه بالآثار البيئية المحتملة المرتبطة بأنشطتهم. ونحتّ الجهات العاملة في قطاع المياه على إشراك موزّديهم في الالتزام بالسياسات والمبادئ التوجيهية البيئية المعمول بها؛ لضمان توافق كافة العمليات مع متطلبات الاستدامة البيئية والمعايير الوطنية ذات العلاقة، بما فيها:

- التعامل مع المواد الكيميائية وتخزينها ومناولتها.
- إدارة النفايات والتخلص السليم منها.
- تقييم الأثر البيئي للأنشطة قبل، وأثناء، وبعد التنفيذ.
- المراقبة البيئية المستمرة؛ لضمان التوافق مع الاشتراطات البيئية.
- مراقبة استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل المياه والطاقة والمواد الخام.
- آلية الإبلاغ عن الحوادث البيئية والاستجابة لها بفاعلية.
- معالجة النفايات السائلة.
- مراقبة أنشطة سلسلة التوريد.

كما نشجع أصحاب المصلحة لدينا في خدمات المياه نحو دمج أفضل الممارسات البيئية ضمن أعمالهم، وندعمهم لتأسيس وتطبيق منهجي لنظام الإدارة البيئية (EMS - Environmental Management System) المتوافق مع المواصفات العالية مثل آيزو 14001؛ بهدف تحقيق الاستدامة على المدى الطويل، والامتثال للمتطلبات البيئية وبالتالي تقليل الأثر البيئي الناتج عن العمليات التشغيلية، وتحديد الضوابط لتلك الأنشطة، بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات، واستهلاك الطاقة لتوفير البيئة الآمنة والصحية في جميع المرافق والمواقع التابعة لهم.

نعمل على إطلاق سياسة بيئية تُجسد التزامنا بدورنا كمُمكن ومنظم لخدمات المياه في المملكة، وتُعزز مسؤوليتنا في الإشراف على الامتثال البيئي والحفاظ على مكونات البيئة والموارد الطبيعية ضمن جميع المرافق والأنشطة التابعة لنا بما يتماشى مع الأهداف والأطر الوطنية ورؤية السعودية 2030، والممارسات العالية الرائدة.

وتهدف سياستنا إلى تقليل الأثر البيئي الناتج عن عملياتنا ذات العلاقة، وضمان سلامة ورفاهية عاملينا، كما سنحرص على تعزيز الوعي المؤسسي بها، وتحفيز تبنيها على مختلف النطاقات. ونخطط أن تنص سياستنا على وجوب الالتزام بالمبادئ التالية في جميع الظروف، وعند إجراء أي من أعمالنا:

- تعزيز ورفع وعي العاملين، والمقاولين، والموردين وغيرهم من أصحاب المصلحة ذو العلاقة بالسياسات والممارسات البيئية، وتشجيعهم على المشاركة لتحسينها وزيادة فعاليتها.
- اعتماد منهج المحافظة على البيئة، والحد من المخاطر في جميع مراحل ومواقع الأعمال.
- الحد من التأثيرات البيئية من خلال مكافحة التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ودعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة، والتقليل من الانبعاثات، وإعادة تدوير النفايات.
- الامتثال للقوانين والأنظمة البيئية المعمول بها.
- الالتزام بعدم الانخراط في أي أنشطة تضر بالتنوع الحيوي، أو تتسبب في إزالة الغابات.
- التحسين المستمر للأداء البيئي، بما يضمن تحقيق الامتثال مع الالتزامات والمتطلبات البيئية.

وامتد أثر هذا التدريب ليشمل بناء قدرات داخلية مستدامة، حيث بدأت الفرق المعتمدة في نقل المعرفة وتدريب كوادِر إضافية ضمن فرقهم؛ مما أسهم في توسيع دائرة الامتثال والمراقبة الفعالة، وتعزيز قدرات الفروع على تغطية نطاق أوسع من المواقع الرقابية، وفق نهج مؤسسي قائم على التمكين وتبادل المعرفة.

قمنا بتنفيذ دورات تدريبية متخصصة لفرق التفتيش والمراقبة في فروعنا المستحدثة، استهدفنا من خلالها رفع كفاءة المفتشين في متابعة امتثال الجهات في منظومة المياه للمتطلبات البيئية. وقد بلغ عدد المدربين 20 متدرباً، تم تأهيلهم ميدانياً لتطبيق أدوات التقييم الحديثة والمعايير الرقابية المعتمدة.



لمحة عن تطبيق نظام الإدارة البيئية EMS – Environmental Management System في سلسلة القيمة لخدمات المياه

تواصل منظومة المياه تعزيز التزامها بالممارسات البيئية للمستدامة من خلال التوسع في تطبيق نظام الإدارة البيئية (EMS) (Environmental Management System) عبر مختلف مكونات القطاع. وقد تم اعتماد النظام في معظم الجهات المعنية، في حين تعمل جهات أخرى على استكمال خطوات التطبيق بما يضمن تكامل الجهود، ويعزز الامتثال للمعايير البيئية الوطنية والدولية. ويُعد هذا التوجه خطوة أساسية نحو تحقيق أهداف الاستدامة ورفع كفاءة الأداء البيئي على مستوى المنظومة ككل.

التكامل ودعم الجهود في رفع مستوى الالتزام البيئي

في إطار التكامل مع الجهات ذات العلاقة وقعنا مسارات التعاون مع المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي سعياً لرفع مستوى الالتزام البيئي للجهات في خدمات المياه وخلق منظومة بيئية متميزة ورائدة، وتقديم الدعم لهم على امتداد سلسلة القيمة، وحل أبرز التحديات التي تواجههم. وشملت مسارات التعاون:

الالتزام البيئي:

- متابعة طلبات التصاريح البيئية المقدمة للمركز.
- تحديد آلية الزيارات المشتركة بين المركز والهيئة وتنفيذها.
- متابعة الخطط التصحيحية للجهات في خدمات المياه.
- قائمة للخالقات البيئية الصادرة لخدمات المياه.
- متابعة حالة جاهزية الطوارئ للجهات في منظومة المياه ورفع نسبة الجاهزية.
- المشاركة وإعداد الخطط التفصيلية للطوارئ ومهام الجهات الناطقة بها.

التحول الرقمي:

- دراسة أنظمة البيانات بين الجهات لتحديد متطلبات الربط الإلكتروني.
- آلية الربط الإلكتروني بين الهيئة والمركز.
- تحديد مواقع المحطات وبياناتها.

الأداء البيئي:

- مراجعة الاستراتيجيات ذات الأثر البيئي.
- تحديد مؤشرات الأداء البيئي للجهات.
- رفع مستوى الأداء البيئي.
- إعداد التقارير البيئية.

التحديات البيئية:

- تحديد التحديات البيئية.
- إعداد آلية وخطة زمنية لمعالجة التحديات البيئية.
- تحديد مواقع الأصول وبياناتها.

الشراكة التكاملية:

- تفعيل المبادرات والفعاليات ذات العلاقة.
- تحديد قائمة بمجالات التدريب وتحديد عدد الدورات المستهدفة.

وننتج عن تفعيل هذه المسارات حتى نهاية عام 2024م تدريب 400+ عامل في خدمات المياه عبر ذراعنا الأكاديمي "أكاديمية المياه"، مما أسهم في رفع كفاءة الكوادر الوطنية في مجال التفتيش والامتثال البيئي. كما قمنا بتحديد الجدول الزمني للزيارات الرقابية المشتركة بين الهيئة والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والقرار تنفيذها خلال عام 2025م، وذلك بهدف تحقيق أقصى استفادة من هذه الجولات وتعزيز تبادل الخبرات بين الفرق المختصة، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الامتثال البيئي في المنظومة.

وفي السياق ذاته، بدأنا بعقد اجتماعات دورية لمتابعة حالة التصاريح البيئية للجهات العاملة في خدمات المياه، ومراجعة أوضاع التصاريح المعلقة، والعمل على معالجة المعوقات التنظيمية والفنية التي تعيق استكمال إجراءاتها؛ لضمان تسريع وتيرة الامتثال وتحقيق تكامل بيئي وتنظيمي فعال.



الاقتصاد الدائري



استجابة استراتيجية للتحديات البيئية

في ظل شح الموارد المائية المتجددة، وتزايد الوعي بأهمية دمج ممارسات إعادة الاستخدام ضمن سلسلة القيمة لخدمات المياه، تتبني مبدأ الاقتصاد الدائري كأحد مستهدفاتنا الاستراتيجية الداعمة لتحقيق الكفاءة التشغيلية والاستدامة البيئية بما يخدم مستهدف رؤية السعودية 2030 "ضمان استدامة الموارد الحيوية"، ويتكامل مع مبادرات مبادرة السعودية الخضراء، ويستند إلى ما نصّت عليه الاستراتيجية الوطنية للمياه من أهمية إعادة الاستخدام، ورفع الكفاءة، وتقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة، إضافةً إلى ما يصدر عن وزارة التخطيط والاقتصاد من السياسات والتشريعات ذات العلاقة.

ورغم ما حققناه من استثمارات نوعية ومبادرات فاعلة في إعادة توظيف النواتج الثانوية كالحمأة، والمياه المعالجة، والرجيع الملحي، إلا أن هذه الموارد لا زالت تُشكل فرصاً لتعظيم الأثر البيئي والاقتصادي ضمن ممارسات متكاملة تُسهم في خفض الفاقد، وتقليل الانبعاثات، وخلق قيمة مضافة مستدامة على خدمات المياه.

نعي تماماً أن تطبيقنا لمبدأ الاقتصاد الدائري في خدمات المياه يُسهم في تعزيز الأمن المائي، ويُبرهن على خطواتنا نحو تحقيق تطلعاتنا البيئية والتنمية، ويحقق الكفاءة التشغيلية والاقتصادية، علاوةً على أنه يمثل أحد ركائز التحول الوطني نحو نموذج إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.





دورنا في التحول نحو الاقتصاد الدائري

نحن ننظم هذا التحول من خلال إطار عمل متكامل يُعيد تصميم النموذج التشغيلي لإدارة المياه ليكون نموذجاً دائرياً في جميع مراحله. وقد طوّرنّا هذا الإطار استناداً إلى مراجعة شاملة للسياسات الوطنية، ومقارنات مرجعية مع أفضل الممارسات العالمية، وارتكزنا فيه على أربعة محاور تنفيذية رئيسية هي:



ولتنفيذ هذا التوجه، وضعنا خارطة طريق تشمل 25 إجراءً فعالاً موزعة على مجالات رئيسية، مثل:

كفاءة الموارد، وإعادة تدوير النفايات، والابتكار في سلاسل القيمة، وتمكين الشراكات، ودمج الاقتصاد الدائري في نماذج التشغيل.

وقد صُنِّفنا هذه الإجراءات إلى مبادرات قصيرة وطويلة المدى، تتيح للجهات المعنية التدرج في التطبيق وضمان الاستمرارية على المدى البعيد. وبصفتنا الجهة التنظيمية، نتولى وضع السياسات، وتطوير الأدلة الإرشادية، وتوفير للمكّنات التي تدعم هذا التوجه، إلى جانب متابعة التزام الجهات العاملة في خدمات المياه بتطبيق مؤشرات الأداء البيئي المعتمدة ذات الصلة بالاقتصاد الدائري. ونعتزم متابعة وتقييم مستوى التقدم ومتابعة التنفيذ عبر منصة الاستدامة التي نعمل على تطويرها؛ مما يُمكننا من تحليل البيانات، وقياس الأثر الفعلي، ودعم عمليات اتخاذ القرار على مستوى السياسات والأداء التشغيلي، لتحقيق أعلى درجات الشفافية والفعالية في إدارتنا للتحول نحو نموذج الاقتصاد الدائري.



من النموذج الخطي إلى الدائري

في إطار دورنا التنظيمي، شرعنا على دعم الجهات في خدمات المياه لاستكمال عملياتها بشأن إعادة تشكيل نماذجها التشغيلية تدريجياً، للانتقال من النموذج الخطي القائم على الاستهلاك والتخلص، إلى نموذج دائري يعيد دمج الموارد ضمن دورة تشغيل مستدامة، تُسهم في رفع الكفاءة وتقليل الأثر البيئي، حيث لم تعد مياه الصرف الصحي والنواتج الثانوية تُصنّف كمخلفات نهائية، بل أُعيد تعريفها كموارد اقتصادية قابلة لإعادة الاستخدام، تُوظف بطرق مبتكرة تدعم مبادئ الاقتصاد الدائري وتُعزز من القيمة المضافة على مستوى منظومة المياه.



قصة نجاح

تحويل النواتج الثانوية إلى قيمة مستدامة

[GRI 306]

في إطار سعيها لتعزيز الاستدامة المائية وتفعيل مبادئ الاقتصاد الدائري، ومن خلال ذراعنا البحثي "معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة (وتيرا)"، أطلقنا مشروعاً لاستزراع الطحالب الدقيقة في خطوة لتحويل النواتج الثانوية غير المستغلة في منظومات الإنتاج مثل الحلول للمحي وثاني أكسيد الكربون (CO₂)، إلى فرصة إنتاج الكتلة الحيوية من الطحالب الدقيقة عالية القيمة تُستخدم في مجالات مختلفة من التطبيقات الصناعية مثل إنتاج أعلاف الحيوانات والأسمدة الحيوية، والوقود الحيوي، والأصباغ الطبيعية مثل صبغة بيتا كاروتين، وذلك عبر تقنيات مبتكرة، وذات أثر اقتصادي وبيئي مستدام.

بفضل هذه الجهود تمكّننا من زراعة نوع محلي من الطحالب الدقيقة (Dunaliella Salina) في مدينة الجبيل، يتميز بقدرته على تحمّل الملوحة العالية، وتأقلمه مع مناخ المملكة، واحتوائه على نسبة بروتين تتجاوز 40%، إلى جانب مادة البيتا كاروتين. كما تم إدراج نوع آخر من الطحالب (Chlorella) لتوسيع نطاق الاستخدام وزيادة الكفاءة.

وقد صممنا محطة بمساحة 2.5 هكتار في ينبع، ونتوقع أن تُنتج سنوياً بحسب حجم الزراعة المستهدف (50% لكل نوع من الطحالب الدقيقة)، نحو 8,000 م³ من السوائل الغنية لإنتاج الأسمدة الحيوية، و60 طناً من الكتلة الحيوية الجافة لإنتاج الأعلاف الحيوانية/ المائية، بقيمة سوقية تقديرية تبلغ 40,000,000 ريال.

ولم تتوقف إسهاماتنا عبر "وتيرا" عند هذا الحد، بل شرعنا في تطبيق تقنية متقدمة لإنتاج كربونات الكالسيوم بنقاوة 97%، باستخدام الرماد المتطاير ورجيع مياه التحلية. ويُعد إنجازنا هذا أحد مخرجات تقنيات "الصهر رجييع ملحي" بشراكة بحثية مع جهات كورية رائدة كفرصة اقتصادية واعدة نطمح من خلالها إلى تحقيق قيمة مضافة تصل إلى 1,500,000,000 ريال سنوياً بحلول عام 2030م، من خلال استخلاص معادن وأملاح تُستخدم في الصناعات الحيوية.

تمثل مشاريعنا هذه استثماراً هاماً في النواتج الثانوية وتحويلها إلى منتجات صناعية مستدامة، كما يعكس التزامنا بتطوير حلول متكاملة تساهم في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية، والاقتصاد الدائري، والتنمية الوطنية.

أجهزة إعادة التدوير الذاتي:

ضمن مساعيها لتعزيز ثقافة الاستدامة في بيئات أعمالنا، أطلقنا مبادرة التخلص من النفايات القابلة لإعادة التدوير عن طريق أجهزة إعادة التدوير الذاتي (RVM)؛ حيث تُمكن عاملينا وزوّارنا من إعادة تدوير العبوات البلاستيكية بسهولة، وتُكافئهم بنقاط رقمية تُحتسب عبر تطبيق إلكتروني وتُستبدل بمكافآت رمزية، بهدف تحويل السلوك البيئي إلى ممارسة يومية ذات أثر إيجابي.

خلال عام 2024م تخلصنا من 45,000+ عبوة مما ساهم في تقليل ما يعادل 6,800+ كجم من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، إلى جانب ما حققته المبادرة من رفع في الوعي البيئي بين عاملينا بشكل ملحوظ. وقد شجعتنا هذه التجربة على خطط توسعية في تطبيق المبادرة خلال عام 2025م مما يعزز توظيف الحلول البيئية المبتكرة ضمن ثقافة العمل المستدام.





إدارة الموارد المائية



نرى في قطاع المياه فرصاً وأعدة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد المائية واستدامتها، وذلك ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للمياه. وتشمل هذه الفرص توظيف التقنيات الحديثة، وتوسيع نطاق إعادة استخدام المياه المعالجة، إلى جانب تعزيز التكامل والتعاون الاستراتيجي مع الجهات ذات العلاقة.

ونسير بخطى واثقة نحو بناء منظومة مياه متكاملة تحقق مستهدفات الأمن المائي والتنمية المستدامة مع الحرص على توجيه السياسات نحو الاستخدام الأمثل لمصادر المياه المختلفة، يشمل ذلك:

المياه المحلاة
المياه الجوفية المتجددة
المياه الجوفية غير المتجددة
المياه السطحية
المياه المعالجة

كما نفخر في خدمات المياه بتحقيق أرقام قياسية على جميع الأصعدة بما يضمن استدامة إمدادات المياه.

إن تحديات ندرة الموارد المائية العذبة في المملكة تنامي الطلب على المياه لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، والقطاعات الزراعية والصناعية، إلى جانب محدودية مصادر المياه الجوفية غير المتجددة، وتأثير العوامل المناخية تحظى باهتمام القيادة الرشيدة، وتُعد من أبرز الأولويات الاستراتيجية التي يتم تناولها باستمرار على طاولات صُناع القرار؛ لما لها من أثر مباشر على استدامة التنمية، وتعزيز الأمن المائي، وضمان توازن الموارد للأجيال القادمة.

نحن نؤطر جهودنا لإدارة الموارد المائية مع رؤية السعودية 2030، وبرنامج التحول الوطني، وركائز الاستراتيجية الوطنية للمياه، ومبادرة السعودية الخضراء، بالإضافة إلى الأطر والمعايير المحلية والعالية ذات العلاقة.

وبصفتنا الجهة التنظيمية لخدمات المياه، وانطلاقاً من التزامنا بالإدارة المستدامة للمياه كأحد محاورنا الاستراتيجية، فإننا نُولي أهمية بالغة لتحسين كفاءة الإمدادات وجودة الخدمة على امتداد سلسلة القيمة، من خلال دعم خدمات المياه في تبني أحدث التقنيات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، إلى جانب المبادرات في رفع مستوى الوعي بممارسات الترشيد والحفاظة على الموارد، بما يضمن أمن إمدادات المياه ويحقق التوازن في استخدام الموارد المائية.

وتبرز منجزاتها في هذا الجانب كالتالي:

أطول أنابيب لنقل المياه في العالم بإجمالي
+14,000 كم
بسعة
+19,400,000
متر مكعب يومياً

أكبر إنتاج للمياه المحلاة في العالم
بسعة إنتاجية بلغت
+16,600,000
متر مكعب يومياً

تغطية شبكة مياه الصرف
لأغراض المعالجة واحتمالية
إعادة الاستخدام
%65

سعة الخزن الاستراتيجي
2.7
يوم

حصة مياه الصرف
المعالجة
%55

تغطية الشبكة للاستخدامات
الحضرية والصناعية
%78

حصة المياه المعالجة المعاد
استخدامها
%26



التحول الرقمي في إدارة الموارد المائية

نولي أهمية كبيرة لتوظيف التقنيات الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي كأحد إمكانات التحول التشغيلي والرقابي في القطاع ضمن جهودنا لتعزيز استدامة الموارد المائية. وقد شاركنا في مؤتمر LEAP التقني بعرض 7 تطبيقات مبتكرة تجسد التزامنا بتطوير حلول رقمية تعزز كفاءة إدارة المياه وتدعم اتخاذ القرار القائم على البيانات، حيث شملت التطبيقات ما يلي:

LEAP

الروبوت الذكي لفحص خزانات المياه:

يُمكن من إجراء فحوص دقيقة دون الحاجة لتعطيل العمليات، مما يقلل فترات التوقف ويرفع كفاءة المراقبة الفنية.

مراقبة جودة المياه باستخدام صور الأقمار الصناعية وتقنيات التعلم الآلي:

تسهم في تحسين دقة البيانات المتعلقة بجودة المياه، وتمكين الاستجابة السريعة لحالات التغير البيئي.

إدارة الأصول والصيانة التنبؤية:

تعتمد على تحليل بيانات الاهتزازات للتنبؤ بالأعطال قبل حدوثها، وتقليل تكاليف الصيانة وتحسين موثوقية الأداء التشغيلي.

التحكم والمراقبة عن بعد لوحدات تنقية المياه من الآبار:

تُتيح مراقبة وتشغيل منظومات التنقية من مواقع بعيدة، مما يحسن الكفاءة التشغيلية ويوفر الموارد البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تدشين مبادرات وطنية رقمية رائدة في إدارة الموارد المائية، من أبرزها:

المنصة الذكية لإدارة قطاع المياه:

منظومة متقدمة تُوظف التحليلات التنبؤية لتحسين كفاءة إدارة الأصول، وخفض التكاليف، وتعزيز الاستدامة التشغيلية.

التوأم المائي السعودي:

أداة رقمية توفر تصوراً افتراضياً دقيقاً لأنظمة إمدادات المياه، باستخدام تقنيات النمذجة والبيانات الضخمة لدعم التخطيط المستقبلي واتخاذ القرار الاستراتيجي.

تعكس هذه المبادرات جهودنا في التحول نحو إدارة رقمية قائمة على الذكاء الاصطناعي والبيانات، مما يفتح آفاقاً جديدة في التكامل بين الابتكار والتشغيل، ويعزز التزامنا بتحقيق إدارة مائية أكثر كفاءة واستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

تصدير نموذجنا السعودي لتنظيم خدمات المياه إلى العالم

ضمن أسبوع المياه الآسيوي وبمشاركة دولية واسعة، سلطنا الضوء على دور الهيئة السعودية للمياه في تطوير السياسات وتنظيم إدارة الموارد المائية في إطار جهودنا لتعزيز مكانة المملكة كنموذج عالمي في استدامة المياه. وخلال مشاركتنا وقعا اتفاقية تعاون استراتيجية مع البنك الدولي، تهدف إلى الاستفادة من الخبرات في تخطيط وتطوير قطاع الموارد المائية، وتعزيز الأمن المائي، ويمثل هذا التعاون خطوة نوعية نحو تدويل تجربة المملكة في تنظيم خدمات المياه، حيث تتضمن الاتفاقية العمل على نقل التجربة التنظيمية للهيئة إلى الدول الأقل نمواً، كنموذج يحتذى به في حوكمة المياه.

ونفخر بدورنا كجهة تنظيمية تسهم في تشكيل مستقبل المياه إقليمياً وعالمياً، وتدعم نشر المعرفة والخبرات المحلية في مجال الاستدامة المائية كأحد أبعاد القوة الناعمة التنموية للمملكة.



تحولنا المنهجي لضمان إمدادات المياه

من أجل ضمان استدامة الموارد المائية وتعزيز كفاءة الإمداد، نعمل بشكل دؤوب لتقليل الاعتماد على المياه الجوفية غير المتجددة تدريجياً، من خلال توسيع الاعتماد على مصادر الإمداد المستدامة، وفي مقدمتها تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المعالجة، بما يحقق التوازن البيئي ويعزز أمن إمدادات المياه. كما نسعى إلى توسيع نطاق تطبيق نموذج التخصيص القائم على الأولويات التنموية، بناءً على توجهات الاستراتيجية الوطنية للمياه بما يضمن تلبية الاحتياجات الفعلية للمناطق والقطاعات. ونخطط إلى تطوير منصة رقمية موحدة لربط بيانات الاستهلاك والأداء والتوزيع لتعزيز دورنا الرقابي الشامل والحصول على تحليل مبتكر للأنماط التشغيلية، مما يعكس كفاءة التخطيط ويدعم اتخاذ القرار في منظومة الإمداد المائي على المستوى الوطني.





مسارنا التنظيمي من أجل صمود سلاسل الإمداد

نحن ملتزمون بتعزيز موثوقية واستدامة إمدادات المياه، وفي سبيل تحقيق هذا المستهدف عملنا على تطوير مسار تنظيمي يُعنى بصمود سلاسل الإمداد في خدمات المياه بهدف:

02

ضمان الاستجابة الفعالة والاستئناف والتعافي والاستعادة لأعمال سلاسل الإمداد الحرجة.

01

تنفيذ دورة حياة صمود سلاسل الإمداد بشكل مستمر مع الحفاظ على الفعالية.

04

تعزيز جهود التعاون والشراكات وإشراك أصحاب المصلحة والمعينين.

03

رفع مستوى النضج لصمود سلاسل الإمداد وتعزيز التحسين المستمر بالتوافق مع أفضل الممارسات الرائدة ذات العلاقة.

ونعمل على تمهيد الطريق نحو تحقيق هذه الأهداف بالبرامج، والمبادرات، والسياسات، والإجراءات ذات العلاقة والتي يتم تمكينها من قبل إدارتنا العليا في خطوة تعكس جهودنا لتعزيز مرونة سلاسل الإمداد بما يتوافق مع رؤية السعودية 2030، والإطار الوطني الصادر عن الأمانة العامة لمجلس المخاطر الوطنية.

قصة نجاح

ممارسات تنظيمية لاستدامة خدمات المياه [GRI 2]

ضمن جهودنا المستمرة لتعزيز كفاءة العمليات التنظيمية وضمان الامتثال للمعايير المعتمدة، نعمل على تطوير السياسات والإجراءات والآليات التنظيمية ومتابعة تنفيذها، بما يساهم في تحسين جودة خدمات المياه، ويمكن من ضبط الممارسات التشغيلية، وتعزيز الشفافية في القطاع.

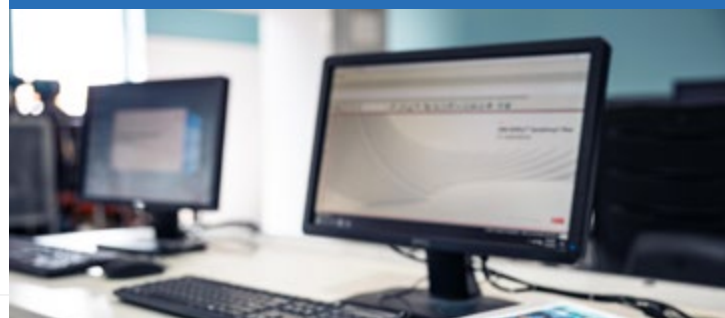
وقد حرصنا على توفير آليات تنظيمية مرنة ومحفزة تدعم سهولة الحصول على التراخيص والتصاريح، وذلك ضمن إطار حوكمة الموارد المائية وتحقيق الاستدامة التشغيلية، من خلال تنفيذ عدد من البرامج التنظيمية، أبرزها:

- برنامج تطوير سياسات وإجراءات التراخيص والأنشطة.
- برنامج إصدار وتفعيل التراخيص.

نعمل على تطوير منصة ذكية تساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات، وأتمتة الإجراءات والممارسات المرتبطة بإصدار التراخيص، بما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي. ويأتي هذا التوجه استجابةً لتغيرات القطاع المتسارعة، وتوظيف الهام بحلول التقنية الحديثة لضمان استمرارية الأعمال وتحسين تجربة المستفيد.

إصدار وتجديد 113 رخصة مزاولة نشاط خدمات المياه.

إعداد "دليل قواعد وإجراءات الرخص" وإدراجها في منصة الاستطلاع من قبل اللجنة الإشرافية للشؤون التنظيمية تمهيداً لاعتماده.



إطلاق منصة التراخيص لمزاولة أنشطة تقديم خدمات المياه في الجهات الحكومية والخاصة والقيام بالتسجيل على منصة التراخيص.

إعداد دليل استرشادي خاص بضبط المخالفات على منصة ممثّل يوضح آلية عمل مأمور الضبط في قطاع المياه ومدير الرقابة في الهيئة.



شراكة استراتيجية لتعزيز كفاءة إدارة المياه في المناطق الصناعية



في إطار جهودنا لتطبيق مبدأ إدارة الموارد المائية المتكاملة، وإيجاد حلول مستدامة مشتركة، وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، نواصل تمكين التعاون مع شركائنا الاستراتيجيين، بما يدعم مرحلة التحول ويعزز استدامة مواردها المائية. حيث وقعنا اتفاقية تعاون مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)؛ بهدف تحسين منظومة تصريف مياه الأمطار والفائض من مياه الرجيع في المدينة الصناعية الثانية بالدمام.

شملت الاتفاقية تصميم وتنفيذ منظومة تصريف متكاملة تُسهم في تعزيز البنية التحتية المائية للمناطق الصناعية، ورفع كفاءة استخدام المياه في العمليات الصناعية، مما يحقق قيمة تشغيلية وبيئية مضافة.

ويمثل هذا التعاون خطوة متقدمة نحو الإدارة المستدامة للمياه في البيئات الصناعية، حيث يُسهم في ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي لمجتمعاتنا وإدارتها بطرق مستدامة، كما يدعم إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، ويحفز أعمال التصنيع المستدام.

ويُعد هذا المشروع خطوة هامة لتكامل الحلول البيئية والهندسية، ويعكس التزامنا بتطوير سياسات وتشريعات مرنة تمكن الجهات من تبني الحلول الذكية والمستدامة، وتفتح آفاقاً جديدة للاستثمار في القطاع الصناعي.



جودة المياه وسلامة إمداداتها

نحو مياه آمنة ومستدامة



تعزز وزارة البيئة والمياه والزراعة حوكمة خدمات المياه من خلال أطر تشريعية متكاملة، مثل نظام المياه، الذي يضمن جودة وسلامة مياه الشرب غير العبأة. يفرض هذا النظام إشرافاً دقيقاً على سلسلة القيمة، ويحدد مسؤوليات الجهات التي تمارس الأدوار الإشرافية والرقابية والتنظيمية، ومن هذا النطلق تتولى دوراً رئيسياً في الترخيص والمراقبة وفرض الامتثال على منتجي المياه، وشبكات النقل والتوزيع، والجهات المرخصة الأخرى ضمن جهود تجسّد رؤية السعودية 2030 التي تؤكد على إسناد مسؤولية جودة المياه إلى الجهات الأكثر كفاءة في إدارتها. كما أن هذه الأطر تضمن التزام المنتجين والموزعين وجهات معالجة المياه بأعلى المعايير المعتمدة؛ مما يعزز حماية الصحة العامة، ويدعم التوافق مع أفضل الممارسات العالمية في أمن المياه والاستدامة.

جودة مياه الشرب في المملكة

بصفتنا جهة تنظيمية وإشرافية معنية بخدمات المياه، وانطلاقاً من مسؤوليتنا في حماية الصحة العامة، فإن مهمتنا لا تقتصر على متابعة الكميات المنتجة وإيصالها للمستفيدين ومن ثم معالجتها وإعادة استخدامها فحسب، بل تمتد لتشمل الرقابة الدقيقة لنوعية المياه في أنشطة الجهات المرخصة في أنظمة الإنتاج، والتنقية، والنقل، والتوزيع، والتخزين والتأكد من مطابقتها للمعايير والواصفات المحلية المعمول بها، وبما يتماشى مع متطلبات منظمة الصحة العالمية لجودة مياه الشرب.

ومن خلال كوادرنال الفنية المختصة، نتابع بانتظام امتثال الجهات المقدمة للخدمة لمتطلبات جودة المياه لضمان أن كل قطرة من المياه تستوفي المعايير المعتمدة، ويتضمن نهجنا الرقابي:

1. التحقق من المؤشرات البيولوجية والكيميائية والفيزيائية الأساسية لجودة المياه، وتشمل:
 - التحليل الفيزيائي والكيميائي: مثل قياس درجة الحموضة (pH)، ودرجة العكارة، والمواد الصلبة الذائبة الكلية، والتوصيل الكهربائي، ومخلفات ثاني أكسيد الكلور المتبقي، والمعادن الأساسية مثل الصوديوم، والبوتاسيوم، والكالسيوم، والمغنيسيوم.
 - الملوثات الميكروبية: ضمان خلو المياه من البكتيريا الضارة والفيروسات وغيرها من الميكروبات.
 - العناصر والمعادن الثقيلة: مراقبة مستويات الزرنيخ، والرصاص، والزرنيخ، والكاديوم، والعناصر الخطرة الأخرى.
 - ناتج التعقيم: فحص وجود ثلاثي هالوميثان وغيرها من المركبات التي قد تنتج عن عملية تنقية المياه.
 - الملوثات المشعة: ضمان بقاء المياه آمنة من مستويات الإشعاع الضارة.
2. متابعة برامج الرصد والتحليل للعينات: بما في ذلك آليات جمع العينات من محطات الضخ، والخزانات، وأنابيب النقل، وشبكات التوزيع في مختلف مناطق الخدمة.
3. مراجعة تقارير الامتثال والتحقق من كفاءة العمليات: لضمان توافرها مع اللوائح والاشتراطات البيئية والصحية المعتمدة، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

يمثل نهجنا الرقابي هذا أحد التزاماتنا في تقديم أفضل الخدمات للمستهلك، وتعزيز موثوقية خدمات المياه، وضمان وصول مياه شرب آمنة وذات جودة عالية للمستفيد النهائي وفق أفضل الممارسات التنظيمية.



نحو سلاسل إمداد مائية أكثر أماناً وجودة

[GRI 203]

قصة نجاح ريادة الابتكار في أبحاث المياه

رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها المملكة في ضمان جودة المياه واستدامتها، مثل الحاجة الملحة لتقنيات تحلية أكثر كفاءة والاعتماد على أساليب تقليدية مكلفة، فقد واجهنا هذه العقبات برؤية طموحة وإجراءات مسؤولة. لذا، أنشأنا معهداً لابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة "وتيرا"، لدعمنا في مجالي التحلية وتوليد الطاقة، بالإضافة إلى وحدات معالجة المياه. كما نهدف من خلاله ضمان التفوق العلمي في تطبيقات البحث والتطوير، وتطوير تقنيات المياه والمساهمة الرائدة في ابتكارات المملكة في تكنولوجيا المياه، كما نفخر بكونه المركز الوحيد المخصص لأبحاث التحلية في المملكة.

يضم المعهد 3 مختبرات متقدمة تركز على مجالات أساسية مثل الكيمياء، والحياة البحرية، والدراسات البيئية. ويعمل المعهد على 8 محطات تجريبية تستكشف تقنيات التحلية الحديثة، مما يوفر منصة للأبحاث والتطوير الشامل، ويضمن استمرار جهود المملكة في ضمان الأمن المائي، وسلامة المياه وجودتها.

نحن لا نتوانى عن بذل الجهود من أجل تعزيز جودة المياه وضمان سلامة سلاسل الإمداد، ونواصل بعزم أعمالنا على تطوير الأكواد التشغيلية ورفع مستوى الامتثال التنظيمي، بما يحقق أعلى معايير التقييم ويتماشى مع رؤيتنا الاستراتيجية.

وتشمل هذه الجهود:

- تطوير الأكواد التشغيلية لأنشطة تقديم الخدمة، من خلال موازنة المتطلبات التنظيمية مع أفضل الممارسات الرائدة، بما يضمن استمرارية إمدادات المياه بجودة عالية وبشكل آمن.
- إدارة جودة المياه عبر تطوير دليل شامل لمراقبة معايير جودة مياه الشرب غير المعالجة، يُطبق وفق أفضل الممارسات الدولية، مع توضيح مسؤوليات مقدمي الخدمة لضمان مطابقة المياه لمعايير الجودة المعتمدة.
- إعداد الدراسات الفنية التطويرية لخدمات المياه، من خلال الإشراف والتنظيم على القطاع ككل، مما يُسهم في رفع مستوى كفاءة الخدمات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وذلك عبر تطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالية في إعداد الدراسات المتخصصة.

تُعد هذه المبادرات امتداداً لنهجنا في ربط الامتثال التنظيمي بجودة الخدمات وكفاءة سلسلة القيمة، بما يضمن استدامة الموارد ويحقق أعلى درجات الوثوقية في تقديم الخدمة.

يقدم المعهد مجموعة واسعة من الخدمات لضمان جودة المياه للنتيجة من محطات تحلية المياه، وتشمل هذه الخدمات:

الخدمات التحليلية:

التحقق من الامتثال الكيميائي والميكروبي والفيزيائي لمعايير تحلية المياه.

الخدمات الاستشارية:

تقييم المواد والدعم التشغيلي لمحطات التحلية والجهات الأخرى في أنشطة تحلية المياه.

الاستشارات والبحث:

إجراء دراسات بحثية ومشاريع تقييم مصممة وفقاً لاحتياجات العملاء.

تُقدم هذه الخدمات بأسعار تنافسية بموجب اتفاقيات مع العملاء ضمن دورنا المحوري في تمكين القطاع بالحلول الفنية المتقدمة، وضمان التميز التشغيلي وفقاً لأعلى المعايير المحلية والعالمية.

من خلال تقنياتنا المتطورة وإشرافنا القائم على البيانات، نواصل عبر "وتيرا" ترسيخ معايير عالمية لجودة المياه واستدامتها. ونسعى إلى بناء الشراكات الفاعلة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد بما يُسهم في تأمين مستقبل تتوفر فيه مياه نظيفة وآمنة للجميع، مع ضمان حماية الصحة العامة والبيئة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.





إدارة التلوث ومعالجة المياه

تكامل الجهود لحماية مواردنا من الملوثات



ندرك أن تأثير ملوثات مصادر المياه العذبة يمتد إلى ما هو أبعد من تدهور البيئة؛ فهي تهدد الصحة العامة، وتؤثر على النظم البيئية، وتهدد توفر المياه النظيفة للأجيال القادمة؛ مما أوجد حاجة ملحة للتدخلات الاستراتيجية. وانطلاقاً من دورنا التنظيمي، تبني نهجاً متكاملًا لمعالجة هذه التحديات، بإشراك أصحاب المصلحة ذو العلاقة لدينا للتخفيف من هذه التحديات من خلال دمج تقنيات معالجة مياه الصرف الصحي المتقدمة، وتحسين آليات المراقبة، وتكثيف التنسيق مع الجهات المعنية، وتعزيز ممارسات الاستخدام المسؤول للمياه متوافقين بذلك مع الأطر الوطنية كالاستراتيجية الوطنية للمياه، ومبادرة السعودية الخضراء، واللوائح الصادرة عن المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، وما يصدر عن المركز الوطني لإدارة النفايات، إلى جانب الموائمة مع المعايير الدولية كمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

نحن نقود إدارة التلوث ومعالجة المياه من خلال توظيف تقنيات إعادة تدوير مياه الصرف الصحي المتقدمة، والتخفيف من التلوث الصناعي، وتعزيز الري الزراعي المستدام، واستخدام محطات المعالجة الحديثة، وتسهم جهودنا هذه في حماية الصحة العامة وحماية النظم البيئية، وتعزيز الأمن المائي على المدى الطويل في المملكة.





إدارة النفايات البلدية ومياه الصرف الصحي

نعي أن التخلص غير السليم من النفايات البلدية الصلبة يُسهم بشكل مباشر في تلوث مصادر مياه الشرب، كما يشكل تحدياً بيئياً وصحياً يتطلب حلاً مستداماً. ومن هذا النطلق، نُولي اهتماماً كبيراً بتعزيز الحماية البيئية لمصادر المياه من خلال التوسع في خدمات الصرف الصحي، وتطوير نظم إدارة النفايات البلدية الصلبة، بما يشمل تحسين كفاءة الجمع والنقل والمعالجة، وإنشاء مرادم صحية محكمة تمنع التسرب إلى المجاري المائية.

نسهم بدورنا كجهة إشرافية وتنظيمية لخدمات المياه على تعزيز التكامل المؤسسي مع الجهات ذات العلاقة، مثل وزارة البلديات والإسكان، والراكز الوطنية ذات العلاقة. وإدراكاً منا لأهمية الوقاية، نُشجع على استخدام تقنيات الرصد البيئي المبكر، وتنفيذ حملات توعية ترفع الوعي المجتمعي بمخاطر التخلص العشوائي، إلى جانب دعم ممارسات الاقتصاد الدائري التي تُقلل من توليد النفايات وتحفز إعادة التدوير.

في إطار التزامنا بالممارسات البيئية، عملنا على ترسيخ ثقافة الاستدامة داخل بيئة العمل من خلال مبادرات توعوية وتدريبية تهدف إلى تحسين إدارة النفايات. وقد تضمنت هذه الجهود تنظيم ورش عمل متخصصة، من أبرزها ورش إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية، لضمان التخلص الآمن والمسؤول منها وفق أعلى المعايير البيئية المعتمدة.

ولضمان استمرارية الامتثال وتعزيز السلوك البيئي الإيجابي في بيئة العمل، طبقنا مجموعة من التدابير الاستباقية، شملت:

- تثبيت لوحات توعوية وإرشادية توضّح آليات فرز النفايات والتعامل الآمن معها.
- إصدار توصيات خاصة باستخدام أدوات السلامة المعتمدة عند التعامل مع النفايات القابلة لإعادة التدوير أو المواد الخطرة.

ونفخر بنتيجة هذه الجهود بأننا لم نُسجل أي حالات عدم امتثال بيئي لممارسات عاملينا في مجال إدارة النفايات خلال فترة التقرير، ما يعكس فاعلية الإجراءات المتبعة، ويؤكد ترسخ ثقافة المسؤولية البيئية في بيئة أعمالنا. كما اعتمدنا منصة "تراسل" الرقمية لتعزيز التواصل الداخلي بين إدارتنا، ما أسهم في تقليل استهلاك الورق، وتعزيز التزامنا بالاستدامة والتحول الرقمي بكفاءة.

تصنيف النفايات

نحن نُؤدي هذه الجهود انطلاقاً من التزامنا بتعزيز الأداء البيئي في خدمات المياه، وضمان الامتثال للأنظمة الوطنية والمعايير العالمية، بما يُسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وكجزء من نهجنا الشامل، نتبنى مبدأ الحماية الوقائية وننخذ تدابير استباقية لحماية البيئة، حيث نعمل على تنظيم التخلص من الحمأة الناتجة عن عمليات معالجة مياه الصرف الصحي، من خلال توظيفها في استخدامات بديلة عن المرادم، مثل التطبيقات الزراعية أو الصناعية، ضمن أطر رقابية تحقق الأمان البيئي والاستخدام المستدام بحلول عام 2030م.

نواصل تطوير ومتابعة تطبيق متطلبات تصنيف النفايات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والصيانة، وذلك بما يتوافق مع إطار العمل الوطني لإدارة النفايات. ومن خلال دورنا الرقابي والإشرافي، نساهم فيما يلي:

- تحديد وتحديث متطلبات تصنيف النفايات، مع التفريق بين النفايات الخطرة وغير الخطرة، والتعامل معها وفق المعايير البيئية.
- متابعة التزام الجهات بتطبيق التصنيف الصحيح في مواقع العمل، وتوثيق البيانات ذات العلاقة بما يتيح التتبع والتحسين المستمر.
- تعزيز التعاون مع الجهات الوطنية المعنية، خاصة المركز الوطني لإدارة النفايات (موان)، عبر مواءمة السياسات وربطها بالنصائح الوطنية، لتعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري.
- تشجيع إعادة التدوير وتقليل توليد النفايات، من خلال نشر أفضل الممارسات التشغيلية والاستفادة من الابتكار في تقنيات المعالجة.



قصة نجاح الأراضي الرطبة المُشيدة

[GRI 306]

نحن نسعى لتقديم حلول مبتكرة ومستدامة لمعالجة مياه الصرف الصحي، ومنها تطويرنا لمشروع الأراضي الرطبة المُشيدة (Constructed Wetlands) كنموذج بيئي وهندسي بديل لمحطات المعالجة التقليدية، يجمع بين الكفاءة التشغيلية والجدوى البيئية.

تمثل هذه الأراضي أنظمة مصممة لمحاكاة الوظائف البيئية للأراضي الطبيعية، وتعتمد على تكامل التربة والنباتات والكائنات الدقيقة لترشيح ومعالجة مياه الصرف، من خلال آليات فيزيائية، وبيولوجية، وكيميائية تعمل بكفاءة لمعالجة المياه.

نُركز من خلال الذراع البحثي للهيئة معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة على تصميم أراضٍ رطبة بتقنية التدفق عبر طبقة من الحصى دون تجمع للمياه السطحية؛ مما يقلل من مشاكل الروائح والحشرات، ويعزز كفاءة المعالجة في بيئتنا المحلية.

ونتوقع أن تمكننا هذه التجربة من:

- استبدال محطات المعالجة التقليدية في 3 مجمعات سكنية.
- خفض استخدام المواد الكيميائية بنسبة 70-80%.
- خفض إنتاج الحمأة نتيجة للأعمال التشغيلية بنسبة تصل إلى 90%.
- إمكانية إعادة استخدام المياه المعالجة في الري مباشرة.

التقنية قيمة بيئية واقتصادية في إدارة مياه الصرف الصحي، حيث تتميز بانخفاض تكاليف التشغيل، ودعم التنوع البيولوجي، وتعزيز النظم البيئية المحلية إلى جانب قيمتها كمرافق مجتمعية مستدامة وصديقة للبيئة.



الاستدامة الاقتصادية

132	البحث والابتكار والتطوير
158	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
164	التوريد المستدام والمحتوى المحلي



كفاءة اقتصادية تعزز الابتكار والمحتوى المحلي

القيمة الاقتصادية المباشرة:
الإيرادات عام 2024م

6,562,446,509 ر.س

تُولي في الهيئة البُعد الاقتصادي اهتماماً بالغاً باعتباره محركاً رئيسياً للنمو وتعزيز كفاءة القطاع. ونسعى إلى ترسيخ ثقافة البحث والابتكار والتطوير كأدوات استراتيجية لتحسين الأداء، ورفع كفاءة الخدمات، واستكشاف حلول ذكية لتحديات المياه. كما نعمل على بناء شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص، بما يوسع دائرة الاستثمار ويحفّز نقل المعرفة والتقنيات الحديثة.

ويُعد التوريد المستدام والمحتوى المحلي من الركائز الأساسية لضمان تحقيق الأثر الاقتصادي الوطني، ودعم سلاسل الإمداد المحلية، وتوفير فرص النمو المتوازن في مختلف مناطق المملكة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وبرامجها التنفيذية ذات العلاقة مثل برنامج "شريك"، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

توجّهنا:

01

تعزيز منظومة البحث والابتكار لدعم استدامة القطاع.

02

تطوير شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص.

03

تبني ممارسات التوريد المستدام في جميع مراحل سلسلة القيمة.

04

دعم المحتوى المحلي ورفع نسبته في مشاريع وخدمات المياه.

05

جذب الاستثمارات النوعية التي تواكب التحول في قطاع المياه.

06

تسريع التوطين ونقل المعرفة والتقنيات الحديثة.





البحث والابتكار والتطوير



الابتكار والبحث العلمي: دعائم الاستدامة في قطاع المياه

في إطار التزامنا بتحقيق مستهدفاتنا للاستدامة والريادة، كثفنا جهودنا نحو تطوير حلول مبتكرة وملهمة في مجالات المياه، انطلاقاً من إيماننا العميق بأهمية البحث العلمي، ودوره في بناء مستقبل أكثر استدامة.

ومن خلال ذراعنا البحثي، "معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة"، نسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية في البحث والتطوير، وتوسيع نطاق الشراكات مع الجامعات، والمعاهد البحثية، والمؤسسات المتخصصة محلياً وعالمياً من أجل تطوير تقنيات متقدمة تُسهم في معالجة تحديات منظومة المياه.

نحن نعمل وفق أفضل الممارسات، والمعايير، والبرامج المحلية والعالمية ذات الصلة، بما يخدم رؤية السعودية 2030، ويتواءم مع الاستراتيجية الوطنية للمياه، والاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والابتكار الصادرة عن هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، ومستهدفات المحتوى المحلي، ونظام إدارة الابتكار ISO 56002 والمعايير الصادرة عن الرابطة الدولية للمياه، ومنظمة الصحة العالمية علاوةً على معيار ISO 24518 الصادر عن البنك الدولي.

منصة تقنيات المياه: بوابة نحو الاستدامة الذكية

تُولي الابتكار والبحث العلمي أهمية استراتيجية باعتبارهما من الممكنات الأساسية لتحقيق الاستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي. ومن هذا المنطلق، نعمل على تطوير حلول ذكية تُسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد، ورفع جودة الحياة، وتحقيق أثر مستدام طويل المدى.

وفي عام 2024م، أطلقنا منصة "تقنيات المياه" كأداة رقمية متكاملة تهدف إلى دعم وتمكين منظومة الابتكار في قطاع المياه، وخلق بيئة تفاعلية تُسهل التنسيق مع الجهات المعنية، وتعزيز التعاون وتبادل المعرفة.

تُعد منصة "تقنيات المياه" بيئة رقمية متقدمة لإدارة ومتابعة مشاريع المبدعين والباحثين، حيث تتيح:

- تقديم وتقييم المقترحات العلمية عبر نظام ذكي يضمن الشفافية والفعالية.
- متابعة تنفيذ المشاريع الابتكارية وفق آليات واضحة تضمن رفع جودة المخرجات.
- تعزيز التواصل مع الجهات المعنية لتسهيل التعاون وتوليد فرص تكاملية.
- تسريع عمليات البحث والتطوير عبر دعم عملية التقييم العلمي ونشر الأوراق البحثية.
- تحقيق أثر اقتصادي وتنموي ملموس من خلال تمكين الحلول القابلة للتطبيق على أرض الواقع.



قصة نجاح

معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة

[GRI 203]

يُعتبر المعهد أحد الركائز الأساسية في منظومة الابتكار لدينا. ومن خلال هذا المعهد، نلتزم بتطوير تقنيات المياه وتعزيز كفاءتها واستدامتها، بما يتماشى مع أولوياتنا في الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين جودة الحياة.

نركز في المعهد على ربط البحث العلمي بالتطبيقات العملية بهدف تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتقليل الأثر البيئي الناتج عن إنتاج المياه. كما نجري من خلاله دراسات وتحليلات دورية لضمان توافق المياه المنتجة مع معايير مياه الشرب العالية، مع التركيز على تقنيات تحلية مبتكرة وصديقة للبيئة.

ومن أبرز مشاريعنا التقنية ضمن هذا الإطار، تقنية زيتا، وتعتمد على استخدام ألياف النانو لفصل الأملاح عن المياه بطريقة أكثر كفاءة وأقل أثراً بيئياً. ومن أبرز منجزات المعهد خلال عام 2024م:





نسعى من خلال المعهد إلى تطوير حلول مبتكرة تساهم في رفع كفاءة معالجة المياه، واستعادة الموارد، وتقليل التكاليف البيئية والمالية، من خلال دمج أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا مع تطبيقات علمية قابلة للتوسع. ومن أبرز مجالات التركيز والابتكار التي نعمل عليها في المعهد:

منصة الابتكار العالمية

بنية رقمية لتعزيز التعاون والريادة في قطاع المياه

في إطار التزامنا بدعم الابتكار العالي وتمكين الحلول للاستدامة في قطاع المياه، طورنا في الهيئة المنصة العالمية للابتكار (Glob-al Water Innovation Platform)، لتكون منصة رقمية متكاملة تهدف إلى تحفيز التعاون بين الباحثين والمبتكرين من جهة، والجهات الحكومية والخاصة من جهة أخرى، بما يعزز من تسريع تبني التقنيات الواعدة في مجالات المياه والاستدامة.

نسعى من خلال هذه المنصة إلى تمكين منظومة الابتكار الشاملة عبر تقديم موارد معرفية وتقنية تدعم الأبحاث التطبيقية والمشاريع الابتكارية، مع التركيز على بناء شراكات استراتيجية تجمع الأفراد، والجامعات، والشركات، والهيئات الحكومية على مستوى محلي ودولي.

تتيح المنصة للمستخدمين الوصول إلى مجموعة واسعة من الأدوات والصادر التي تشمل:

- بيانات وتحليلات حول أحدث التحديات والفرص في صناعة المياه.
- بيئة تفاعلية لتبادل المعرفة، وتنظيم ورش العمل والندوات التخصصية.
- شبكة عالمية من الخبراء والممارسين لدعم اتخاذ القرار المستند إلى المعرفة.

كما تهدف المنصة إلى رفع مستوى الوعي بالتحديات العالمية التي تواجه منظومة المياه، وتوسيع آفاق الابتكار من خلال تمكين رواد الأعمال والمصنّعين من الوصول إلى محتوى عالي القيمة، يساهم في تحسين الأداء، وزيادة الكفاءة، وتحقيق الأثر الإيجابي في إدارة الموارد المائية.

نحن نفخر كون المنصة العالمية للابتكار تُعد أحد النماذج الرائدة في تحويل المعرفة إلى فرص قابلة للتطبيق، وتعكس التزام الهيئة بتطوير بني تحتية معرفية تعزز من تنافسية خدمات المياه إقليمياً وعالمياً.



التقاط ثاني أكسيد الكربون

نُجري تطبيقات بحثية متقدمة في هذا المجال؛ بهدف إنتاج ما يصل إلى 200 طن يومياً من غاز CO₂ السائل عالي النقاء، مما يُساهم في خفض البصمة الكربونية وتحقيق الاستخدام الصناعي المستدام لهذا الغاز.

زراعة الطحالب الدقيقة باستخدام مياه المحلول الملحي

نفذنا عرضاً تجريبياً لزراعة الطحالب الدقيقة المتحملة للملوحة (Dunal- iella Salina) باستخدام المياه المالحة الناتجة عن وحدات التحلية بالتناضح العكسي (SWRO)، بهدف استخراج منتجات ذات قيمة مضافة مثل البيتاكاروتين والدهون الحيوية.

الأغشية المطلية المتقدمة

طورنا حلاً مبتكرة لطلاء الأغشية بأعلى معايير الكفاءة، مما يقلل من احتمالية التلوث البيولوجي، ويعزز الانتقائية في عمليات الترشيح والتحلية، سواء في الترشيح الفائق أو التناضح العكسي.

التناضح الأمامي المدعوم بالطاقة الشمسية

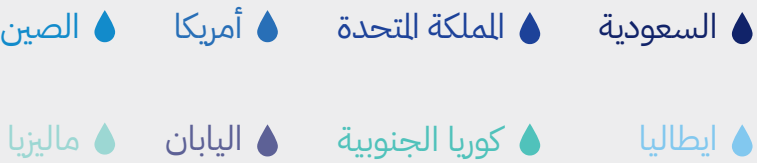
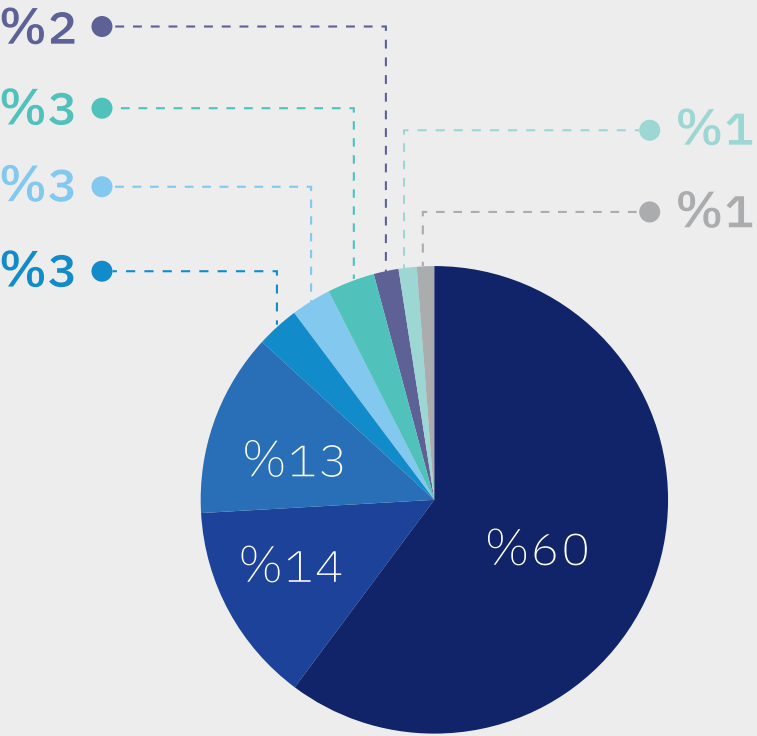
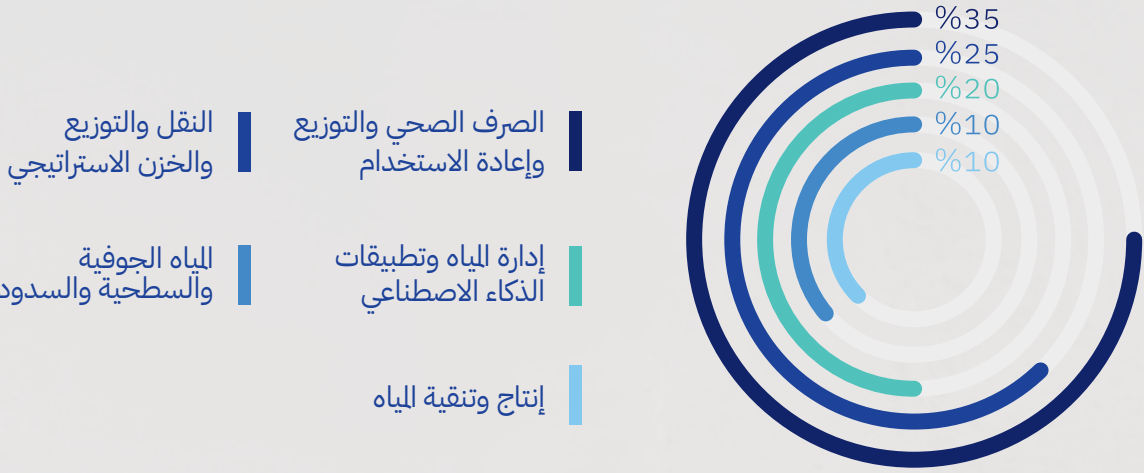
أثبتنا فعالية الربط بين تقنيات التناضح الأمامي والطاقة الشمسية في محطات التجريبية، ما ساهم في تقليل التكاليف التشغيلية والرأسمالية بنسبة تصل إلى 50%، مع تعزيز الكفاءة في إنتاج المياه.

استعادة غاز البروم والمغنيسيوم

طورنا حلاً تطبيقياً لاستعادة غاز البروم ومعدن المغنيسيوم من المياه المعالجة بدرجات نقاء عالية، مما يعزز من تبني نماذج الاقتصاد الدائري والاستثمار في الموارد الكامنة في المياه المالحة.



نسبة المشاريع البحثية والابتكارية في حلول المياه



نسبة الاتفاقيات البحثية المحلية والدولية



نسبة الأوراق العلمية والتقارير الفنية المنشورة في حلول المياه





قصة نجاح

مركز الابتكار السعودي لتقنيات المياه

[GRI 203]

نؤمن بأن كل تحدٍ يُمثل فرصة للنمو، وقد أنشأنا مركز الابتكار السعودي لتقنيات المياه كمبادرة استراتيجية تهدف إلى تحفيز الابتكار في مواجهة تحديات قطاع المياه في المملكة، مثل ندرة الموارد وارتفاع الطلب المتزايد على المياه.

يهدف المركز إلى تطوير منظومة وطنية متكاملة تدعم البحث والتطوير، وتُعزز المحتوى المحلي من خلال توطين التقنيات والابتكارات في خدمات المياه. كما يعمل على تمكين رواد الأعمال والمبتكرين عبر توفير بيئة محفزة لريادة الأعمال في مجالات المياه، وتشجيع الحلول التي تعزز كفاءة الاستخدام وتقلل من الفاقد.

يتبنى المركز مشاريع ابتكارية وينفذ حلول تقنية محلية، مما يساهم في رفع كفاءة العمليات التشغيلية، ودعم الاستدامة البيئية، وتحفيز سوق العمل المحلي بمجالات البحث والتقنية. ويُعد المركز ركيزة أساسية في التزامنا بتعزيز الابتكار كأداة رئيسية لتحقيق الأمن المائي وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

خلال عام 2024م

استضاف المركز 15+ محتضن،
وشملت مشاريع الاحتضان:

تحلية المياه بدمج
طاقة الرياح مع
محطة تحلية مغمورة
على عمق 400 متر.

إنتاج المياه من الهواء
باستخدام طاقة
نظيفة (شمسية).

اختبار جودة المياه بواسطة
ربط شريحة صغيرة متنقلة
مع الهاتف المحمول.

استخدام الأقمار الصناعية
للحفاظ على الحياة البحرية
بواسطة توفير بيانات تخدم
القطاعات المعنية.

فصل المعادن الثقيلة الناتجة
عن مياه المصانع باستخدام
نواة التمر كوسيلة للالتصاق
السطحي بشكل طبيعي
ومستدام.

تصميم أنظمة
لاستخلاص المعادن من
عدة مصادر للمياه.



أبرز منجزات المركز:			دعم المركز:		
احتضان +10 مستثمرين داخل وخارج السعودية	توفير 8 عروض لشركات ناشئة	احتضان 47 رائد ورائدة أعمال	12 ورشة عمل ودورة تدريبية في ريادة الأعمال	60 جلسة استشارية للشركات المحتضنة	+55 ساعة من الإرشاد للمشاركين
	+400 فكرة تم تسجيلها من 15 دولة	+1,000 فكرة تم تقديمها			
	+70 ورشة تدريبية متخصصة بمشاركة +475 مشارك	43 شركة ناشئة			
+700 مشارك في المعسكرات التدريبية	06 معسكرات تدريبية تم إقامتها		تعزيز الاستثمار:		
			عقد استثماري بقيمة 5,000,000 دولار	شاركت +12 جهة استثمارية	تنظيم 4 أيام لعروض المستثمرين



تمكين الابتكار البحثي لتعزيز استدامة المياه

انطلاقاً من دور معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة “وتيرا” للحوري، نفذنا مجموعة من البرامج البحثية والتطبيقية التي ركزت على رفع موثوقية وكفاءة تقنيات التحلية، ومعالجة التحديات التشغيلية والبيئية، وذلك من خلال تطوير مواد ومعدات متقدمة، وتقييم أدائها في بيئات تشغيلية واقعية. وقد أسهمت هذه الجهود في تحقيق وفورات تشغيلية ملموسة، وتحسين كفاءة استخدام المواد الكيميائية، ما انعكس إيجاباً على كفاءة التكلفة والأثر البيئي للعمليات.

كما عمل المعهد على تقديم خدمات تحليلية متخصصة لضمان جودة المياه المنتجة، تشمل الفحوصات الكيميائية، والميكروبية، والفيزيائية، بما يتماشى مع المعايير المحلية والدولية لمياه الشرب، وبما يدعم امتثالنا التنظيمي في الهيئة ويعزز موثوقية الخدمة المقدمة.

وقد ساهمت الأنشطة البحثية في تسريع وتيرة تبني التقنيات الواعدة، ورغد القطاع بحلول نوعية في مجالات مثل: استعادة الموارد، الاقتصاد الدائري، والتحكم الذكي في العمليات. كما نتج عن هذه الجهود عدد من براءات الاختراع التي تجسد التزام الهيئة بالابتكار المؤسسي المنهج. ومن أبرز براءات الاختراع والابتكارات المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

+24 مشروع في مجال الاقتصاد الدائري

+23 مشروع في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة

+50 مشروع في مجال الاستدامة وتطبيقات التحلية المستقبلية

+46 مشروع في مجال الابتكار في العمليات

براءة الاختراع	الأثر
التحكم في تكون نواتج التعقيم الثانوية في المياه المنتجة	إزالة أيون البرومات الضار بصحة الإنسان في المياه المنتجة
نظام الغسيل الكيميائي للفلاتر الخرطوشة بمنظومات الإنتاج	تعزيز كفاءة الفلاتر ورفع عمرها الافتراضي بنسبة تتجاوز 50% مما يعزز ممارسات الاستدامة ويقلل من النفايات الصناعية
ربط وحدة التناضح العكسي بتقنية وحدات النانو بوحدة إنتاج أمليج	رفع جودة المياه المنتجة بتعزيز صحة الانسان بزيادة محتوى الغنيسيوم بمقدار 15-20 ملجم/لتر بمنظومة إنتاج الشعبية
تركيز الأيونات متعدد التكافؤ باستخدام أغشية النانو	تحسين جودة المياه المنتجة بمنظومة الإنتاج برفع تراكيز الغنيسيوم لأكثر من 5 ملجم/لتر
تعزيز جودة المياه باستخدام مادة الدولوميت	تحسين كفاءة للعالجة وخفض نسب المعادن الضارة في المياه، مما ينعكس إيجاباً على صحة البيئة وسلامة البنية التحتية لأنظمة المياه
مركبة ذكية لقياس ورصد جودة المياه	خفض التكاليف التشغيلية لمراقبة جودة مياه البحر باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

أبرز براءات الاختراع الجاهزة للتطبيق التجاري عام 2024م

براءة الاختراع	الأثر
تقنية منظومة تحلية مياه البحر (عمق)	خفض استهلاك الطاقة بنسبة تصل إلى 50% مقارنة بالتقنيات الحالية
تقنية مبتكرة لاستخراج عينات المياه	رفع كفاءة ودقة تحليل جودة المياه مع تقليل وقت المعالجة وكلفة التشغيل، مما يسهم في تحسين سرعة الاستجابة وجودة القرارات البيئية
ربط وحدة التناضح العكسي بتقنية وحدات النانو بوحدة إنتاج أمليج	استخراج الأملاح والمعادن بطرق ذات جدوى اقتصادية وكفاءة عالية
إزالة الهواء للكور الاسفنجية قبل تحميلها لتنظيف أنظمة البادلات الحرارية	رفع كفاءة التنظيف الحراري وتقليل استهلاك الطاقة، مما يسهم في إطالة عمر البادلات وتقليل الأعطال التشغيلية.
استخلاص المعادن على أساس الكاتيونات ثنائية التكافؤ من محلول ملحي	رفع كفاءة عمليات استخراج المعادن والأملاح بتحسين نسب الاستخلاص
استخلاص الأيونات أحادية التكافؤ باستخدام الترشيح النانوي من مياه الرجيع الملحي	استخراج أملاح كلوريد الصوديوم والبرومين السائل بكفاءة ونقاوة عالية
تطوير مثبطات التآكل الصديقة للبيئة	رفع كفاءة الأصول التشغيلية واستدامتها بحماية المعادن والسبائك الحديدية بكفاءة عالية



منجزاتنا في مجالات البحث والتطوير لدعم مشروعات جودة الحياة

إنتاج وتنقية المياه

في إطار التزامنا بتوسيع مصادر المياه المستدامة، قمنا بتطوير تقنيات مبتكرة مكّنتنا من إنشاء محطات لتنقية المياه متوسطة اللوحة، بما يُسهم في تعزيز مرونة الإمداد المائي وتنوع مصادره. ونعمل باستمرار على تسريع وتيرة هذه المشاريع الواعدة، من خلال دمج الحلول الابتكارية في جميع مراحل التنفيذ، بما يضمن تحقيق الكفاءة التشغيلية وتعظيم الأثر البيئي والاقتصادي. ومن أبرزها:

منظومة رفحاء المؤقتة	منظومة الدوامي	منظومات نقوا بمحافظة الليث
مشروع تحسين جودة مياه الآبار بالمنطقة الشرقية (الخبر)	منظومة شروره	وحدة إنتاج رأس الخير
تنفيذ منظومة تحلية المياه الجوفية والسطحية مياه الآبار بمزارع جليلة (الأحساء)		
إجمالي كميات المياه المنتجة	عدد المستفيدين	
109,000 متر مكعب	545,000 نسمة	

كما شمل هذا الجانب:

- إنتاج كربونات الكالسيوم (Calcium Carbonate) والتقاط ثاني أكسيد الكربون باستخدام محلول الرجيع الملحي الناتج عن تحلية مياه البحر.
- التحول إلى الطاقة المتجددة في عملية إنتاج وإعادة معالجة المياه، وذلك من خلال مشروع ربط وتخزين الطاقة الشمسية بسلسلة إمداد المياه.
- تصميم وإنشاء مصنع حقل ZLD التجريبي لإنتاج كلوريد الصوديوم النقي والبروميين والغنيسيوم من مياه الرجيع لمنظومات التناضح العكسي حيث مكن ذلك من إنتاج 6-7 طن يومياً من ملح كلوريد الصوديوم عالي النقاوة بنسبة 99.8%. وكذلك إنتاج 6 كجم يومياً من البرومين وإنتاج 100 كجم يومياً من معدن الغنيسيوم.

النقل والتوزيع والخزن الاستراتيجي:

- تطوير جهاز نوعي قادر على التنبؤ بالأعطال قبل حدوثها للمضخات حيث يسهم في زيادة نسبة توافدية المنظومات المعتمدة على المضخات.
- تحديد وإدارة كشف التسرب وذلك من خلال تطوير استراتيجيات إصلاح التسرب ووضع خارطة طريق للمراقبة المستمرة وتقييم كفاءة الأنظمة.
- تحسين معامل الطاقة لمضخات النقل، حيث يهدف إلى تقليل الهدر من الطاقة الكهربائية ورفع الكفاءة التشغيلية.
- التنبؤ بحالة الطبقة الإسمنتية المبنة لأنابيب نقل المياه عن طريق قياس أثر العوامل الكيميائية والديناميكية المتغيرة مثل تركيز الأملاح وسرعة المياه ودرجة الاحتكاك على سلامتها وخصائصها الميكانيكية وذلك بسبب تأثير تغلغل الكلوريد و (SO₄-2) على تماسك الطبقة الإسمنتية.

الصرف الصحي والتوزيع وإعادة الاستخدام

المحطات الزراعية بسعة 5,000 متر مكعب يومياً	وحدة معالجة مياه الصرف المتنقلة المبتكرة بسعة 1,000 متر مكعب يومياً
منظومة تنقية مياه الصرف الصحي بسعة 40,000 متر مكعب يومياً	



نظام الري الشمسي الذكي

في سبيل مواجهة تحديات ندرة المياه ومحدودية كفاءة نظم الري التقليدية، طورنا نظام الري الشمسي الذكي كحل مستدام يجمع بين الطاقة المتجددة والاستشعار الذكي لمراقبة رطوبة التربة والتحكم الدقيق في توزيع المياه. حيث تعتبر هذه التجربة نموذجاً واقعياً لتوظيف التكنولوجيا في ترشيد الموارد، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتحقيق استدامة بيئية واقتصادية ملموسة في القطاع الزراعي.

يتميز النظام بالأتمتة الكاملة وإمكانية التحكم عن بُعد عبر الهواتف الذكية، ما يتيح ريّ المحاصيل فقط عند الحاجة الفعلية، بناءً على بيانات لحظية من التربة. وقد أسهم هذا الابتكار في خفض التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 90%، وتقليل الهدر المائي بما لا يقل عن 20%.



التحول الرقمي

الذكاء الاصطناعي:

ركيزة لتحول رقمي مستدام في قطاع المياه

تعتمد في الهيئة على تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية لإعادة صياغة كفاءة عملياتنا في إدارة الموارد المائية. ومن خلال تطبيقات التعلم الآلي والتحليلات التنبؤية، أصبحنا قادرين على اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر دقة وفعالية.

وقد أسهم توجيهنا هذا في رفع كفاءة استهلاك الطاقة، وتعزيز موثوقية التشغيل، والارتقاء بجودة المياه المنتجة بما يتماشى مع المعايير الصحية والبيئية المعتمدة. ويُعد تبني الذكاء الاصطناعي أحد المكونات الأساسية في خارطة التحول الرقمي لدينا، حيث نعمل على تمكين الحلول الذكية للبيئة على البيانات لدعم اتخاذ القرار، وزيادة مرونة منظومة المياه، وتعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات المتغيرة.

تمكين منظومة المياه من خلال التقنيات الواعدة

تُعد الرقمنة أحد مستهدفاتنا الاستراتيجية، ومن المكونات الأساسية لنجاح التحول وتعزيز استدامة خدمات المياه في المملكة. ونعمل من خلال هذا الهدف على توظيف التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، لتحسين كفاءة العمليات، ورفع جودة الخدمات، وتعزيز القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ. ومن خلال أدائنا نسعى للمساهمة في تحقيق المستهدفات الوطنية ذات العلاقة والتي تتضمن:

- تحقيق تصنيف متقدم في مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية.
- رفع نسبة الخدمات الحكومية الرقمية إلى 100%.
- تعزيز الاقتصاد الرقمي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- بناء قدرات وطنية في مجالات الأمن السيبراني والتحول الرقمي.

كما نواصل تحولنا الرقمي بما يخدم رؤية السعودية 2030، وبما يتوافق مع استراتيجية الحكومة الرقمية، والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، كما نحرص على بيانات المستفيدين بناءً على ما صدر عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بنظام حماية البيانات الشخصية، ونتبنى المعايير الدولية لإدارة أمن المعلومات (ISO/IEC 27001)؛ مما يعزز الموثوقية والمساءلة في أدائنا.

في هذا الإطار، ركزنا على رفع مستوى النضج الرقمي في أعمالنا، مع توجيه الجهود نحو تعزيز التعاون مع الموردين، والمقاولين، والجهات الحكومية، وشركاء الأعمال، بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتكامل الخدمات، وخلال عام 2024م نفذنا مجموعة من الأعمال النوعية، أبرزها:

أتمتة العمليات والتحكم الذاتي في خدمات المياه من خلال:

ربط المواقع الفعلية للمعدات وقطع الغيار بأنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP).	أتمتة نظام إدارة استمرارية الأعمال.	رقمنة إجراءات ونماذج الإبلاغ عن الحوادث على منصة "إمداد"؛ لدعم سرعة الاستجابة لها.
--	-------------------------------------	--

تطوير الحلول الرقمية من خلال:

أتمتة 24 خدمة داخلية لتحسين كفاءة الأداء.	تمكين مقدمي الخدمات من إصدار التراخيص إلكترونياً.	إطلاق استراتيجية التحول الرقمي بما يتوافق مع معايير هيئة الحكومة الرقمية.
---	---	---

تدشين بيئة سحابية متكاملة

باستخدام نموذج (RISE with SAP)، بما يدعم خفض التكاليف، وتحسين الأداء التشغيلي، وزيادة جاهزية الهيئة لتبني حلول رقمية متقدمة.

توحيد البيانات وتعزيز الشفافية

من خلال إنشاء منصة بيانات موحدة لقطاع المياه، تدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات ما ساعد في تحسين التنبؤات ودعم التخطيط طويل الأمد بكفاءة وموثوقية، كما تسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد وتعظيم الأثر البيئي والتنموي.



تمكين مستدام نحو منظومة ذكية وفعّالة

في عام 2024م، أطلقنا استراتيجية رقمية شاملة ساهمت في تمكين قطاعات الهيئة من التحول من الأساليب التقليدية إلى نماذج عمل رقمية متقدمة، مستفيدين من تسارع التطور التقني لتقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية للمستفيدين.

وقد أولينا اهتماماً كبيراً بتعزيز التكامل مع الجهات الحكومية وتبني التقنيات الناشئة، بما يتماشى مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، ويدعم مسيرة التحول الرقمي الوطني ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفي هذا الإطار، عملنا على تطوير مجموعة من الحلول الرقمية داخلياً لتعزيز الاستفادة من الموارد التقنية، ورفع كفاءة الإنفاق، ومن أبرز هذه المبادرات:

- إنشاء مكتب البنية المؤسسية لضمان توافق الأنظمة مع الهيكل المؤسسي.
- إنشاء مكتب إدارة المشاريع وإدارة التغيير لتوحيد منهجيات التنفيذ والتحكم المؤسسي.
- استخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد في تصميم النماذج والقطع التجريبية.
- اعتماد الواقع الافتراضي (VR) في محاكاة العمليات وتدريب الكوادر.

دعم التحول الرقمي وتفعيل التحليل الذكي

تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (NSDAI)، نواصل في الهيئة تطوير مشاريعنا وأعمالنا بما يعزز الكفاءة والابتكار عبر توظيف حلول الذكاء الاصطناعي.

وقد كان لهذا التوجه أثر ملموس على تحسين أنظمة تقنية المعلومات، ودعم اتخاذ القرار القائم على البيانات، وتطوير نماذج ذكية تُسهم في رفع جودة الخدمة، وتقليل الهدر، وتسريع الاستجابة في مختلف جوانب أعمال منظومة المياه.

شراكات استراتيجية في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي

علاوة على جهود التحول الرقمي الداخلي، عقدنا شراكات استراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تبني أفضل الممارسات، وتطوير القطاع، والارتقاء بقدراته التقنية.

وتأتي هذه الشراكات في إطار التزامنا بتسريع التحول نحو منظومة ذكية وفعّالة، ودعم توجه المملكة نحو اقتصاد رقمي مبتكر ومستدام.



الأمن السيبراني: حماية الأصول الرقمية وضمان استمرارية الأعمال

ومن أبرز إنجازاتنا في مجال الأمن السيبراني

تسجيل (صفر) حوادث سيبرانية تؤثر على سلاسل إمدادات المياه، والحفاظ على سلامة العمليات التقنية والصناعية.

طبقتنا ضوابط الوصول للأنظمة، ونحدث أنظمة الحماية دورياً، كما وضعنا آليات لإجراء الاختبارات الأمنية لضمان الالتزام بالعايير.

عززنا جاهزيتنا السيبرانية بالتعاون مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.

شاركنا في عدة فعاليات سيبرانية خلال عام 2024م لاستعراض المخاطر، وتطوير خطط الاستجابة، وتنفيذ سيناريوهات التعامل مع التهديدات السيبرانية.

نعتبر حماية خصوصية عملائنا وأمان معلوماتهم أولوية جوهرية تتجاوز الالتزام التنظيمي، وتمتد إلى نطاق الالتزام الأخلاقي. ولهذا الغرض، قمنا بتطوير إطار خصوصية شامل يضمن حماية البيانات عبر كافة مراحل المعالجة، من خلال تضمين مبادئ الخصوصية في الأنظمة والعمليات التشغيلية، ومنع الوصول غير المصرح به أو تسرب البيانات.

نلتزم بمبادئ الشفافية في إدارة البيانات، ونقوم بإبلاغ العملاء بكيفية جمع بياناتهم واستخدامها وتخزينها، بما يتماشى مع العاير الوطني والدولية المعتمدة لحماية الخصوصية. كما طورنا آلية استجابة منظمة للمخاطر، تتيح التدخل السريع والفعال في حالات الطوارئ الأمنية الرقمية، وتعزز من جاهزية النظام وموثوقيته.

وفي إطار تعزيز أمان البنية التحتية الرقمية، طبقنا أنظمة إدارة معلومات الأمن والأحداث (SIEM) التي تدعم الكشف المبكر عن التهديدات والاستجابة الاستباقية لها. وتماشياً مع توجيهات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، تمت موازنة سياساتنا وإجراءاتنا الأمنية مع أعلى العاير الوطنية، مع استمرار مشاركتنا في التحديات المتخصصة لتعزيز مواكبتنا للتحديات السيبرانية المستجدة.

نظراً للأهمية البالغة للأمن السيبراني في ظل تحولنا الرقمي، نلتزم في الهيئة بحماية الأنظمة، والبيانات، والعمليات من التهديدات السيبرانية المتنامية، انطلاقاً من حرصنا على حماية مصالح أصحاب المصلحة، وضمان سرية الأصول الرقمية وسلامتها وتوافرها.

يقوم نهجنا في الأمن الرقمي على ثلاثة محاور رئيسية:

إدارة المخاطر والمرونة

تتبنى نهجاً استباقياً في تحديد نقاط الضعف ونطبق استراتيجيات فعالة للتخفيف من المخاطر، مما يمكننا من التكيف مع التهديدات المتطورة.

الحماية التقنية

توفر ضوابط الأمان متعددة المستويات، والمراقبة المستمرة، والتشفير حماية شاملة للأنظمة ومعلومات المستخدمين.

تمكين العاملين

نفذنا برامج توعوية وتدريبية متخصصة في مجال الأمن السيبراني، مما يساهم في تعزيز ثقافة الوعي والمسؤولية في حماية البيانات.





التمكين الرقمي وبناء القدرات

نحن ملتزمون بتطبيق أحدث التوجيهات الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، مما يضمن توافق سياساتنا وضوابطنا مع المعايير الوطنية الصارمة. ومن خلال التفاعل الدائم مع الجهات ذات العلاقة، نبقي على اطلاع دائم بالتحديات الجديدة في مجالات الأمن السيبراني وحماية خصوصية البيانات.

أطلقنا برنامج التحول والتمكين الرقمي بهدف رفع كفاءة البيانات ومراقبة مشاريع البنية التحتية لمنظومة المياه، وضمان الامتثال لمتطلبات الأمن السيبراني. ويُعد بناء القدرات ركيزة أساسية في هذا التوجه، إذ نفخر بشراكتنا الاستراتيجية مع الأكاديمية الوطنية للأمن السيبراني التابعة للهيئة الوطنية للأمن السيبراني، والتي تتيح تطوير مهارات العاملين وتمكينهم من فهم السياسات والإجراءات السيبرانية بعمق.

ومن منطلق تعزيز الوعي المؤسسي، قمنا بتنظيم فعاليات توعوية موجهة للعاملين، تركز على التهديدات السيبرانية الحديثة وأفضل الممارسات في إدارة أمن المعلومات.

البيانات المتكاملة

في إطار التزامنا بتفعيل التحول الرقمي وتمكين الابتكار القائم على البيانات، طورنا خارطة طريق تمتد لثلاث سنوات، وتشمل تنفيذ 25 مبادرة نوعية في مجالات البيانات والتحليلات المتقدمة، بهدف تعزيز كفاءة العمليات وتحقيق مستهدفات الأداء المؤسسي.

تُعد إدارة البيانات وتحليلها خطوة محورية في تطوير خدمات المياه، حيث تمكّن من اتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات دقيقة وفورية، مما يُساهم في تحسين إدارة الموارد، ورفع كفاءة التشغيل، وتحقيق استدامة طويلة المدى.



وقد اشتملت أعمال خارطة الطريق هذه على محاور متعددة، أبرزها:

توقيع 20 اتفاقية مشاركة بيانات مع الجهات الخارجية.

نشر 20 مجموعة بيانات مفتوحة لإضافة قيمة للاقتصاد الوطني.

نشر 20 نشرة توعوية في مجالات إدارة البيانات وحوكمتها.

عقد 4 ورش عمل لتعزيز ثقافة المنظمة المستندة على البيانات ودعم اتخاذ القرار.

تطوير 10 لوحات قياس لوحات الأعمال لعرض البيانات وتحليلها.

إصدار 3 تقارير تحليلية باستخدام تقنيات التحليل التشخيصي والإرشادي.



الشراكات بين القطاعين العام والخاص



شراكات استراتيجية تعزز التكامل والتأثير المؤسسي

عملنا على إقامة شراكات متينة ومتنوعة مع مختلف القطاعات، مما أسهم في تعزيز العلاقات التعاونية مع الوزارات، والجهات الحكومية، والمؤسسات المجتمعية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

وبصفتنا جهة تنظيمية في قطاع المياه، نُولي أهمية قصوى للتواصل الفعال والتكامل المؤسسي، بما يدعم تحقيق أهدافنا الاستراتيجية ويعزز حضورنا الوطني والدولي كـممكن رئيس في تطوير القطاع.

ونعمل على تحسين أدائنا، وتعظيم الأثر المؤسسي لأعمالنا، سعياً إلى تقديم قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة، على المستويين المحلي والدولي.

إيماناً منا بأهمية النهوض الشامل بخدمات المياه، ركزنا جهودنا بشكل استراتيجي على بناء شراكات تعاونية فعالة، وتعزيز مجالات البحث والابتكار بالتكامل مع مختلف القطاعات ذات العلاقة، بما في ذلك القطاع الخاص، والجهات الحكومية، والهيئات التشريعية، والمنظمات العالمية.

وتُعد مشاركتنا النشطة في المؤتمرات المحلية والدولية انعكاساً لالتزامنا بتبادل المعرفة، وتوسيع نطاق التعاون، وتبني أفضل الممارسات العالمية.

مؤتمر الابتكار في استدامة المياه

يشكل المؤتمر منصة معرفية متخصصة تجمع نخبة من الخبراء، والباحثين، وصناع القرار لمناقشة موضوعات جوهرية تعكس التزامنا بتسريع الابتكار وتحقيق استدامة قطاع المياه في ظل التحولات الصناعية والرقمية.

+20 دولة مشاركة
+480 مشارك متخصص

03 أيام متتالية من أعمال المؤتمر
04 أوراق عمل علمية وتطبيقية

ركزت أعمال المؤتمر على تحفيز مسارات الابتكار التقني، وتعزيز جاهزية القطاع لمواجهة التحديات المستقبلية في مجالات إعادة الاستخدام، وكفاءة النقل والتخزين، وجودة المياه، وذلك من خلال أربع جلسات رئيسية تناولت محاور استراتيجية، أبرزها:

- إعادة استخدام المياه وإدارة الموارد المائية بطرق مستدامة، عبر تبادل التجارب المؤسسية الناجحة في الإدارة المتكاملة.
 - الابتكارات الناشئة لمعالجة الملوثات للعقدة مثل المواد البلاستيكية الدقيقة والكيماويات الصناعية، من خلال تقنيات رصد ومعالجة متقدمة.
 - مسرعات الابتكار في قطاع المياه، بمشاركة باحثين ومخترعين ناقشوا نماذج تحويل الأفكار إلى حلول قابلة للتطبيق.
 - التكيف مع التغير في البنية التحتية، واستعراض أحدث الابتكارات في كفاءة نقل المياه وتقنيات التخزين الذكي، بما يواكب التحديات المرتبطة بتقلب الطلب وجودة المياه المخزنة والفقد المائي.
- كما سلطنا الضوء على الترابط الحيوي بين جودة المياه والصحة العامة، وأثر الابتكار في تحول أنظمة نقل وتخزين المياه، تأكيداً على أهمية الحلول الذكية في تحقيق الإدارة المستدامة للموارد.





توسيع الأثر الدولي

في إطار التزامنا بتعزيز الاستدامة المائية وتوسيع نطاق الأثر المعرفي على المستوى الدولي، أبرمنا اتفاقية تعاون مع البنك الدولي ضمن برنامج التعاون الفني لوزارة المالية. وتهدف هذه الشراكة إلى الاستفادة من خبراتنا المتراكمة في إدارة وتخطيط الموارد المائية، ونقل أفضل الممارسات التشغيلية إلى الدول الأقل نمواً، بما يساهم في تعميق التجارب الناجحة وتعزيز الأمن المائي عالمياً.

نُساهم من خلال هذه الاتفاقية في دعم جهود تطوير خدمات المياه عبر محاور عدة، تشمل توثيق رحلة تحول منظومة المياه في المملكة، وتوظيف قدرات معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة التابع لنا في تنفيذ مشاريع بحثية تركز على تحسين اقتصاديات الصناعة وتقليل التأثيرات البيئية طويلة الأجل.

كما نعمل من خلال هذا التعاون على تقييم حجم الطلب على التدريب التخصصي إقليمياً ودولياً، وتقديم خدمات بناء القدرات استناداً إلى خبراتنا في تشغيل مرافق المياه وتطوير الكفاءات البشرية.

مجتمع أبحاث المياه

ضمن التزامنا بتعزيز القدرات البحثية وتوطين المعرفة في خدمات المياه، أطلقنا "مجتمع أبحاث المياه" الذي يجمع بين خبراء من الهيئة والأوساط الأكاديمية؛ بهدف تعزيز التكامل بين الخبرات التطبيقية والبحثية، وتسريع وتيرة الابتكار في مواجهة تحديات منظومة المياه المستقبلية.

تساهم هذه المبادرة في ترسيخ الشراكات الاستراتيجية مع الجامعات المحلية، ودعم الجهود البحثية ذات القيمة المضافة، بما يعزز من الإنتاجية المعرفية ويساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويوفر "مجتمع أبحاث المياه" مساحة علمية مفتوحة تُقام من خلالها فعاليات سنوية تشمل مناقشات علمية معقدة وورش عمل تفاعلية، يتم من خلالها رسم خارطة طريق مستقبلية لتطوير البحوث المتقدمة ذات العلاقة. وخلال عام 2024م تم إقامة هذه المبادرة في مدينة تبوك بالمملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة ونتج عنها الجهود التالية:



دعم ريادة الأعمال والابتكار من خلال ملتقى بيان

في إطار التزامنا بتمكين منظومة ريادة الأعمال وتعزيز الاستدامة، شاركنا بصفتنا راعياً داعماً في ملتقى بيان 24، الذي نُظّم تحت شعار "وجهة عالمية للفرص"، حيث قدمنا عبر جناح الهيئة مجموعة من الحلول المبتكرة في إدارة المياه، وورش العمل التخصصية موجّهة لرواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف هذه المشاركة إلى تمكين رواد الأعمال من الاستفادة من أحدث التقنيات في كفاءة استخدام المياه، ودعم مشاريعهم بالحلول التي تتماشى مع متطلبات الاستدامة، بما يُعزز من جاهزيتهم لتحقيق أثر اقتصادي وبيئي ملموس.



قصة نجاح

مياهثون

[GRI 203]

من منطلق إيماننا بأهمية تمكين منظومة الابتكار، أطلقنا مبادرة “مياهثون” كهكاثون يجمع المبدعين، والمهندسين، والباحثين، ورواد الأعمال من مختلف التخصصات للعمل على تطوير حلول تقنية مبتكرة لمعالجة التحديات الكبرى في قطاع المياه.

قمنا بتدشين النسخة الأولى من مياهثون خلال مؤتمر الابتكار في استدامة المياه بمدينة جدة، بالشراكة مع القطاعين العام والخاص. بهدف تفعيل منصة إبداعية لتعزيز التنافسية التقنية، وتحفيز الحلول القابلة للتطبيق، وتقصير دورة حياة تطوير المنتجات.

تعكس مبادرتنا هذه توجهنا نحو تسريع الابتكار المؤسسي، وتعزيز إشراك المجتمع العلمي والبحثي في صياغة حلول المستقبل، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في دعم الاستدامة، وتحفيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

تبنينا في مياهثون خمس مسارات إبداعية على النحو الآتي:

تقنيات الإنتاج
للمستدام وتحلية المياه
26

تقنيات معالجة مياه
الصرف الصحي، وإعادة
الاستخدام والري

16

ترشيد المياه والصحة
والآثار الاجتماعية

10

إحصائيات مياهثون:

15	15
مرشد متخصص	محكم
+80	+500
مشروع تم استلامه	مسجل
06	12
فرق فائزة	فريق متأهل

رواد الابتكار في قطاع المياه:

16	+47
مرشح من 5	رائد ورائدة ابتكار
جهات من القطاعين العام والخاص بقطاع المياه	



التوريد المستدام والمحتوى المحلي

نحو سلاسل إمداد خضراء



سلاسل التوريد المستدامة

تُعد سلاسل التوريد ركيزة استراتيجية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والحوكمة الفعالة داخل منظومة المياه. ومن هذا المنطلق، نحرص في الهيئة على تبني ممارسات توريد مسؤولة تعزز من استمرارية الخدمات، وتدعم الاقتصاد الوطني، وتضمن امتثال كافة الأطراف ذات العلاقة لأعلى المعايير البيئية والاجتماعية والأخلاقية.

نحن نواصل جهودنا في توسيع نطاق الالتزام البيئي والاجتماعي ضمن سلسلة الإمداد، ونعمل بالتعاون مع الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة ذو الصلة على خفض البصمة الكربونية وتحقيق كفاءة أعلى في جميع عملياتهم.

نؤمن بأن الشفافية والتزاهة يجب أن تمتد إلى جميع أصحاب المصلحة المتعاملون مع أي جهة بسلسلة القيمة في خدمات المياه. ولذلك؛ نلزم الموردين والمتعاقدين بالامتثال الصارم لمبادئ حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، ورفض كافة أشكال العمل الجبري أو عمالة الأطفال، وضمان حفاظ العمليات على الموارد الطبيعية.

نحن نؤمن بأن ازدهارنا الاقتصادي لا يكتمل إلا بازدهار سلاسل التوريد التي تقوم على العدالة، والشفافية، والاحترام المتبادل. ومن خلال هذه الممارسات، نواصل بناء شراكات قائمة على القيم المشتركة، وتوسيع الأثر الإيجابي لاستراتيجياتنا نحو مستقبل أكثر استدامة وإنصافاً.

ولضمان التوعية والتمكين، عقدنا ورش عمل متخصصة في مجال الامتثال والحوكمة، شملت الموردين واللوزعين والمتعاقدين، وتم تنفيذها عبر منصات رقمية، ما يعكس التزامنا بضمان فهم مشترك لمبادئ العمل المسؤول، وإرشخ بيئة مؤسسية مستدامة وعادلة.



إجمالي عدد
الموردين المسجلين
لدينا 3700 مورد.

رفع نسبة المحتوى
المحلي لدينا 65%

إجمالي التكلفة ذات الصلة
35,500,000,000 ₪

بلغ إسهامنا في
الناتج المحلي
+165,000,000 ₪

إجمالي إنفاقنا على
المحتوى المحلي
+23,000,000,000 ₪



تواجدنا في السوق المحلي وجهود التوطين

امتثالنا الضريبي

نلتزم في الهيئة بالامتثال الكامل لمتطلبات النظام الضريبي في المملكة، ونقدّم إقراراتنا الضريبية للجهات المختصة بشكل شهري، بما يشمل الزكاة، وضريبة القيمة المضافة، وغيرها من الضرائب المعمول بها.

ومن خلال هذا الالتزام، نُجسّد ممارسات مالية مسؤولة تُعزز من موثوقية أداؤنا، وتساهم في دعم جهود التنمية المستدامة على مستوى المملكة.

تحسين تجربة المتعاملين كرافعة للكفاءة الاقتصادية

في إطار دورنا التنظيمي، ندرك أن تحسين تجربة المتعاملين لا يُعد فقط استجابة لاحتياجات أصحاب الصلحة، بل هو أيضاً أداة فاعلة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية لقطاع المياه. ومن خلال تطوير الأطر التنظيمية، وتمكين الجهات في منظومة المياه من تقديم خدماتهم بجودة عالية، نُساهم في تقليل الهدر التشغيلي، ورفع كفاءة الاستجابة، وتعزيز الثقة في الخدمات. ونعمل على تطوير نموذج عمل يركز على التنبؤ باحتياجات المستفيدين، وقياس مستويات الرضا بآليات منهجية، بما يُمكن الجهات من تجاوز الأداء التقليدي، وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة عبر تحسين الجودة والاستمرارية. كما يُعد تعزيز الشفافية في العلاقة مع المتعاملين، وتسهيل الوصول إلى الخدمات، من العوامل التي تُساهم في رفع الجدوى الاقتصادية للخدمات العامة، ودعم استدامتها بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.



نضطلع في الهيئة بدور تنظيمي فاعل يشمل كافة مراحل سلسلة القيمة في خدمات المياه، بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ والمتابعة. ومن خلال هذا الدور، نُساهم في بناء منظومة مياه أكثر كفاءة واستدامة، مع تحقيق أثر إيجابي على سوق العمل من خلال تمكين الكفاءات الوطنية، وتعزيز الامتثال التنظيمي في مختلف الجهات المشغلة.

وانطلاقاً من التزامنا بالتوطين، نفخر في الهيئة بتحقيق نسبة سعودة كاملة (100%) في شغل المناصب القيادية، ونعتز بتولي سعودييين من أصحاب الكفاءة والخبرة عضوية مجلس الإدارة. هذا التوجه يعكس التزامنا بأن نكون قدوة في تمكين رأس المال البشري، وتعزيز الثقة في السوق المحلي، ودعم تطور الواجهة الوطنية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.



توطين التقنيات الاستراتيجية وتعزيز العائد المحلي

تفعيل اتفاقية توطين تصنيع أغشية التناضح العكسي

تُعد هذه الاتفاقية إحدى الركائز الاستراتيجية في سلسلة القيمة بقطاع المياه، لما لها من دور جوهري في دعم البنية التحتية لتحلية، وتنقية المياه. ومن خلال هذه الخطوة، نسهم في تعزيز المحتوى المحلي، ونحقق عوائد اقتصادية مباشرة تُقدَّر بـ 114,000,000,000 ريال، بما يعكس الأثر الاقتصادي للموس لتبني سياسات التوطين ونقل التقنية في خدمات المياه.

مشاركة وطنية واسعة في المشاريع الكبرى

نفخر بتحقيقنا نسبة مشاركة للقاولين السعوديين في المشاريع الليلية أكثر من 85%، ما يعكس نجاح جهودنا في تعزيز المحتوى المحلي، وتمكين الشركات الوطنية من تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاع المياه.

بلغ إجمالي الإنفاق داخل المملكة خلال عام 2024م أكثر من 23,000,000,000 ريال، وهو ما يعكس اتساع تأثير سياساتنا التنظيمية لمشاركة المحتوى المحلي في المشاريع الكبرى، ويعزز نمو سلاسل الإمداد الوطنية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

توطين المعدات الاستراتيجية وتحفيز فرص التوظيف

أطلقنا المرحلة الثانية من برنامج توطين المواد والمعدات الاستراتيجية في منظومة المياه، والتي تشمل توطين صناعة الفلاتر الخرطوشية، وموانع الترسيب، والمواد الكيميائية الخاصة بتنظيف الأغشية، وذلك في إطار تحقيق الاكتفاء الفني في السلع الحيوية وتعزيز المحتوى المحلي.

ونستهدف أن تُسهم هذه المرحلة في دعم الاقتصاد الوطني بما يصل إلى 500,000,000 ريال، إلى جانب استحداث نحو 300 فرصة وظيفية مباشرة للمواطنين السعوديين، بما يعكس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للبرنامج في دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

إسهاماتنا في الناتج المحلي

135,000,000,000 ريال

الأثر على ميزان المدفوعات.

100%

التزام في التضمين الصحيح بالوثائق.

53%

تقليص متوسط مدة التوريد.

96,000,000,000 ريال

قيمة المشاريع الخاضعة لآليات المحتوى المحلي.

26 مشروع بقيمة

+17,000,000,000 ريال

خضعت لسياسة المشاركة الاقتصادية.





قصة نجاح

التزامنا بالاستدامة المالية

[GRI 201]

تُوجت جهودنا في تعزيز الحوكمة المالية والاستدامة بالحصول على الجائزة الماسية ضمن برنامج "رواد الاستحقاق للحاسبي" عن فئة الاستدامة والتميز، والتي نظمها مركز الاستحقاق الحاسبي بمشاركة أكثر من 250 جهة حكومية. ويُعد هذا الإنجاز تأكيداً على ريادتنا في تبني أعلى معايير الشفافية، وتطبيق الممارسات المالية وفق الأطر الدولية. حيث حققنا نسبة التزام كاملة (100%) في تقديم القوائم المالية لعام 2023م، بعد إخضاعها للمراجعة الخارجية بناءً على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، مدعومة بمبادرات نوعية شملت:

- تحديث السياسات المالية بما يتوافق مع الأنظمة الوطنية.
- تفعيل تقنيات متقدمة لتحسين إدارة الموارد المالية وتخطيط الميزانيات.
- تعزيز آليات الحوكمة والمساءلة المالية.

ومن خلال استراتيجية متكاملة لإدارة البيانات المالية، تمكّننا من رفع كفاءة الأداء المالي، وتقديم تقارير دقيقة تعزز من موثوقية المعلومات المالية المستخدمة في اتخاذ القرار. كما شكّلت هذه الممارسات أساساً لدعم التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق الحاسبي، بما يعكس التزامنا بمستهدفات رؤية السعودية 2030 في رفع جودة البيانات المالية، وتعزيز التصنيف الائتماني للمملكة. ويُجسد هذا التقدير الوطني التزامنا بتطبيق أفضل الممارسات المالية العالمية، وترسيخ ثقافة الاستدامة المالية كأحد ممكنات التنمية الوطنية المستدامة.

179,000,000,000

قيمة التمويل الحكومي المعتمد الموزع على قطاع المياه حتى عام 2030م لتحقيق طموحات الاستراتيجية الوطنية للمياه.

07

مشاريع في مجال
الخرن الاستراتيجي.

161

مشروعاً في مجال
إنتاج المياه.

968

مشروعاً في مجال
توزيع المياه.

29

مشروعاً في مجال
نقل المياه.

221

مشاريع الإشراف
والدراسات وغيرها من
الخدمات ذات الصلة.

752

مشروعاً في مجال جمع
مياه الصرف الصحي
ومعالجتها.

34

مشروعاً في مجال إعادة
استخدام مياه الصرف
الصحي المعالجة.



الشفافية المالية

نحرص على تقديم نظرة شاملة حول أدائنا المالي من منطلق حرصنا على الشفافية، من خلال الإفصاح المنتظم عن الإيرادات، والصروفات، والتحليلات المالية التفصيلية للجهات المعنية، بما يوفّر صورة دقيقة لأداء الهيئة ويُسهم في بناء الثقة لدى أصحاب المصلحة.

نلتزم في جميع عملياتنا المالية بتطبيق أعلى المعايير المحاسبية والمالية للتوافقة مع منهجية الحكومة في المملكة العربية السعودية، وما يصدر عن وزارة المالية من أنظمة وسياسات تنظيمية منها -على سبيل المثال لا الحصر- الدليل الموحد لإعداد التقارير المالية الحكومية، ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية، وسياسات كفاءة الإنفاق والحوكمة المالية، مما يُعزز من موثوقيتنا ويُسهّل على أصحاب المصلحة تقييم ومقارنة أدائنا المالي بفعالية، ويدعم استقرارنا المالي وسمعتنا المؤسسية.

يعتمد مصدر دخلنا الرئيسي على التراخيص والمخالفات المرتبطة بأنشطة خدمات المياه. ومن أجل ضمان جمع وتتبع البيانات المالية بكفاءة، نستخدم أنظمة SAP لتخطيط الموارد المؤسسية، بما يدعم إعداد القوائم المالية والبيانات الختامية وفق النماذج المعتمدة من الجهات الرقابية المختصة، إلى جانب تطبيق آليات رقابة مالية دقيقة تشمل مراجعات داخلية نصف سنوية، وإجراء تدقيق خارجي سنوي مستقل. ويُسهم هذا الالتزام في ضبط الأداء المالي، وتحقيق الامتثال المؤسسي، وتعزيز الثقة بيننا وبين أصحاب المصلحة، بما يتماشى مع مستهدفات الاستدامة والشفافية في القطاع العام.



ممارسات المشتريات والعقود

حققنا إنجازات نوعية في مجال المشتريات والتوريد تُؤجّت بالحصول على الاعتماد الدولي للتميز من معهد تشارترد للمشتريات والتوريد (CIPS). وقد تجسّد هذا التميز عبر أتمتة دورة المشتريات بالكامل، بدءاً من إعداد كراسات الشروط والمواصفات وحتى إغلاق المشاريع، من خلال منصتي SAP و"اعتماد". وقد أسهمت هذه الخطوة في تبسيط الإجراءات التشغيلية، ورفع كفاءة الأداء، وتسريع وتيرة الإنجاز، مع ضمان التوثيق الكامل لكل مرحلة.

كما نواصل تطوير منظومة إدارة العقود من خلال التوسع في تبني الأنظمة الآلية لتلقي الطلبات، ومعالجة التحديثات، وتسجيل جميع مراحل التنفيذ. وتوفر منصة إدارة العقود لوحات متابعة تفاعلية تُسهم في تحسين الرقابة وتقديم تقارير تحليلية دقيقة، مما أدى إلى تقليص مدة إتمام إجراءات إبرام العقود بنسبة 64%.

تعزيز الاستدامة الاقتصادية

نسعى إلى تحقيق الكفاءة في التكاليف من خلال اتباع نهج مالي مستدام يُعزز كفاءة الإنفاق ويستفيد من الحلول التقنية المتقدمة. ويُسهم أنشطتنا التنظيمية والتمكينية في دعم مكانة المملكة كنموذج عالي في الإدارة المتكاملة للمياه، من خلال تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي على امتداد سلسلة القيمة.

كما نحرص على تحفيز الإنتاج المحلي ضمن قطاع المياه؛ بهدف تعزيز الاعتماد على الموارد الوطنية وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية، بما يدعم نمو الصناعات المرتبطة ويُسهم في نمو الاقتصاد المحلي.

ومن خلال الاستثمار في الممارسات المستدامة، وابتكارها، وتطويرها نُمكن الجهات في خدمات المياه من تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد، ورفع كفاءة الأصول، وتحسين العمليات التشغيلية بشكل مستمر، بما يعزز استدامة القطاع على المدى الطويل.



دعم نمو الاقتصاد المحلي

تُعد إدارة المشتريات أحد المكنات الرئيسية في تحقيق الأثر الاقتصادي للمستدام، إذ نعمل من خلالها على دعم سلسلة الإمداد الوطنية، وتعزيز المحتوى المحلي، ورفع كفاءة الإنفاق العام.

تتولى الإدارة مسؤولية تقييم وصياغة الاتفاقيات الرسمية، وإدارة العلاقات مع الموردين، وذلك عبر أدوات مرنة تدعم التنافسية، وتحفز الشراكات التجارية ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. كما طورنا منظومة متكاملة للمشتريات تشمل:

- الإدارة الفعّالة للعقود.
- أتمتة العمليات التقليدية.
- تقييم المخاطر واستباق التحديات.
- تبسيط إجراءات الموافقات والمدفوعات.

قصة نجاح

إدارة التأهيل للموردين

[GRI 204]

تعمل إدارة تأهيل الموردين ضمن "نظام المنافسات والمشتريات الحكومية" الصادر عن وزارة المالية، حيث تدرج العلاقة التعاقدية مع مورديننا المحتملين ضمن تقديم الخدمات، أو تنفيذ مشاريع، أو توريد قطع الغيار اللازمة لخدمات المياه. ونعتمد على منصة "اعتماد" الحكومية لإتمام جميع الإجراءات المالية والتعاقدية، ما يسهم في ضمان العدالة في المنافسات، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص المحلي في مشاريع منظومة المياه. ويُعد التزامنا بمؤشر سداد الفواتير في مواعيدها من العوامل التي تعزز ثقة السوق، وتحافظ على بيئة أعمال نشطة ومستقرة تُسهم في تحقيق أثر اقتصادي فعال ومستدام.

قواعد السلوك الخاصة بالموردين

وتتضمن الوثيقة مجموعة من المبادئ والإرشادات اللازمة، أبرزها:

- احترام وحماية حقوق الإنسان وبيئة العمل.
- حماية البيئة والحد من التأثيرات الضارة.
- تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات.
- ترسيخ الشفافية وتفاذي تعارض المصالح.

تعتمد إجراءات الترسية لدينا على استيفاء الموردين والمقاولين لمعايير المطابقة الخاصة بنا والمتوائمة مع أفضل الممارسات المحلية والعالمية ذات الصلة، مما يمكننا من بناء قائمة معتمدة من الموردين والمقاولين المجتازين للمتطلبات اللازمة عن طريق منصة "SAP Arabia"، كما تتم إجراءات التعاقد والفوترة بشكل مؤتمت. مما يسهم في رفع جودة الممارسات التجارية وتحقيق التوازن بين الشفافية والكفاءة، كما ساهمت هذه الجهود في خفض البصمة الكربونية، والحد من استخدام الورق، ورفع جودة الحياة.

في إطار حرصنا على تعزيز ممارسات الشراء المستدام والمسؤول، أعددنا "وثيقة قواعد السلوك الخاصة بالموردين"، واعتمدها معالي الرئيس كمرجع تنظيمي يُعزز من كفاءة سلسلة التوريد ويضمن التزامنا بالقيم البيئية والاجتماعية. وتهدف الوثيقة إلى ضبط إجراءات الشراء والمناقصات وفق الإطار القانوني المعتمد، وتطبيقها على جميع الموردين دون استثناء أو تمييز.



الاستدامة الاجتماعية

180	خدمات المستفيدين
190	السلامة والصحة المهنية
194	الإمداد العادل للمياه النظيفة والصرف الصحي
200	التوعية وبناء القدرات
212	المساهمة الاجتماعية وتمكين القوى العاملة
230	إشراك أصحاب المصلحة



استدامة مجتمعاتنا

نولي تمكين الإنسان وحماية حقوقه أولوية محورية في ثقافتنا وتعاملاتنا المؤسسية عبر ممارسات اجتماعية مستدامة تُعزز بيئة العمل، وترتقي بجودة الحياة، وتوسع الأثر المجتمعي لخدمات المياه، ضمن إطار يحفظ حقوق الإنسان ويعزز الإنصاف، بما يخدم مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويتوافق مع أفضل المعايير الوطنية والدولية كالأدلة الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ذات العلاقة، والمعايير المعمول بها للسلامة والصحة المهنية، والاستراتيجية الوطنية الوطنية لتنمية رأس المال البشري، والاستراتيجية الوطنية للتطوع، وخطط تمكين المرأة في القطاع العام، وبرامج دعم عمل الشباب، وما يصدر عن المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية من لوائح ذات علاقة بمجتمعاتنا، كما نلتزم بتطبيق كل ما يعزز العدالة، ويحمي حقوق عاملينا في مجالات السلامة والصحة المهنية، والتوعية، والتوظيف العادل، والمشاركة المجتمعية.



توجهنا:

01

رفع مستوى خدمات تجربة المستفيدين.

02

الاستثمار في السلامة والصحة المهنية للعاملين في قطاع المياه.

03

استدامة إمدادات المياه للوثوق وتوزيعها بعدالة.

04

الاستثمار في الإنسان لبناء مجتمعات مزدهرة.

05

الارتقاء بالمجتمع ودعم تطوير المواهب والقدرات.

06

تحقيق طموحاتنا المشتركة مع أصحاب المصلحة.





خدمات المستفيدين



نؤمن في الهيئة السعودية للمياه بأن المستفيد يشكّل جوهر رسالتنا، وأحد أهم محاور جهودنا التنموية، وبالتالي فإن تقديم خدمات متميزة تستجيب لتطلعات المستفيدين يُعد هدفاً أصيلاً وأولوية استراتيجية نلتزم بها، باعتبارها أحد أهم ركائز تحقيق استدامة مجتمعاتنا.

وندرك أن خدمة المستفيدين تمثل مسؤولية عظيمة؛ كونها تتطلب مواكبة تطلعاتهم المتجددة، والاستجابة السريعة لاحتياجاتهم المتغيرة، عبر تطويرنا المستمر للعمليات، وابتكارنا لحلول فعّالة ترتقي بمستوى الخدمات المقدمة لهم. لذلك؛ نواصل الاستثمار في تعزيز تجربة المستفيد، وتحقيق أعلى مستويات رضاهم وحماية مصالحهم، ونحرص على ترسيخ تجربة متميزة تُراعي تطلعاتهم وتعزز قيم الثقة المتبادلة.

نحرص على مواءمة جهودنا مع أفضل الممارسات المحلية والعالية ذات العلاقة، وفي مقدمتها مستهدفات رؤية السعودية 2030، وبرنامج التحول الوطني، إلى جانب التزامنا بالإطار الوطني لجودة الخدمات الحكومية الصادر عن هيئة الحكومة الرقمية، كما نعمل بالتوافق مع معايير إدارة تجربة العملاء ISO 10002، ومبادئ الأمم المتحدة لتحسين جودة خدمات المرافق العامة، بما يساهم في دعم تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

ومن خلال هذا النهج المتكامل، نُساهم في بناء منظومة لخدمات المياه مستدامة، تعزز الاستجابة الفاعلة لاحتياجات المستفيدين، وتدعم التنمية الوطنية، وترتقي بمكانة الهيئة على المستويين المحلي والدولي.

رضا المستفيدين

نحن نتبنى نهجاً متكاملاً لخدمة المستفيدين يدمج بين الابتكار، والاستدامة، والمشاركة المجتمعية، انطلاقاً من إيماننا بأن مصالح المستفيدين تمثل ركيزة أساسية لتعزيز جودة الحياة للمجتمعات التي نخدمها. ونسعى باستمرار إلى تحسين تجربة المستفيدين عبر تقديم خدمات مبتكرة وشاملة تلبي احتياجاتهم وتواكب تطلعاتهم.

وفي هذا الإطار، أطلقنا سلسلة من المبادرات الرائدة التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات وتسريع الاستجابة للبلاغات والطببات، من خلال اعتماد آليات عمل ذكية تركز على التحول الرقمي، والتواصل الاستباقي، وتحليل احتياجات المستفيدين بشكل دوري لضمان الاستجابة الفعالة لتطلعاتهم.

كما عملنا على تطوير قنوات الاتصال الموحدة، وتحسين تجربة المستفيد عبر النصّات الرقمية، إلى جانب تبني معايير دقيقة ومحدثة لقياس مستويات الرضا بشكل مستمر؛ لنتمكن من رصد الفرص التطويرية بشكل استباقي، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بفعالية وكفاءة، بما يضمن تقديم تجربة مستدامة ومتميزة للمستفيدين.



وصلنا خلال الفترة المشمولة
بالتقرير إلى تحقيق رضا أكثر من
2,700,000 مستفيد في المملكة



جهدنا في تنظيم الخدمات المقدمة لمجتمعاتنا:

حماية مصالح المستخدمين:

أطلقنا مركز اتصال موحد ومنصة إلكترونية متطورة لاستقبال الشكاوى والبلاغات، مما يضمن للمستخدمين قنوات تواصل فعالة ودعماً سريعاً. وتجلت نتائج هذه المبادرة في تحقيق انخفاض قياسي بنسبة 60% في مدة معالجة الشكاوى، مما يعكس نقلة نوعية في سرعة الاستجابة وجودة الخدمة.

برنامج تحسين تجربة المستخدم:

لضمان حصول المستخدمين على الإمدادات اللازمة من خدمات المياه والتحقق من إيصالها وتحسين تجربة المستخدمين ومعالجة تحدياتهم.

تحسين جودة الخدمة عبر خدمات المياه اللابكية:

عززنا تجربة المستخدم من خلال تقديم خدمات المياه اللابكية (ناقلات المياه) عبر فريق متخصص يعمل بالتعاون مع شركائنا في خدمات المياه مما ساعد في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية.



• عززنا كفاءة فحص عدادات المياه من خلال نموذج عمل متكامل لفحص ورفع موثوقية عدادات المياه (شمل: الفحص الدوري والفحص في حال التصعيد من قبل المستخدمين، وذلك بما يواكب أفضل الممارسات التشغيلية) بالوائمة مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، والمركز السعودي للاعتماد، ومن أبرز منجزاتنا في هذا الصدد:

- استكملنا مبادرة الفحص الدوري لعدادات المياه من خلال طرف ثالث معتمد، بالتنسيق مع شركة المياه الوطنية.
- استحدثنا دليل فحص موحد ومعتمد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، بما يعزز موثوقية القياس ويضمن عدالة الخدمة.

• وفي مجال تأهيل الكوادر الوطنية بما يساهم في الحد من الفاقد المائي والمحافظة على الموارد المائية، قمنا بتأهيل وتدريب مدققين مستقلين للكشف عن التسريبات داخل المنشآت بالتعاون مع المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه، إلى جانب تحسين اتفاقيات مستوى الخدمة لضمان تجربة أكثر كفاءة للمستخدمين عبر ذراعنا الأكاديمي "أكاديمية المياه".

• أنشأنا مركز اتصال موحد لتقديم الدعم للمستخدمين والرد على استفساراتهم، حيث استقبلنا 11,490+ مكالمات منذ إنطلاقه في الربع الرابع من عام 2024م، وبلغت نسبة رضا المستخدمين عن خدمات المركز 80%.

• طورنا نظاماً متكاملًا لإدارة علاقات العملاء، بهدف تسهيل استقبال الشكاوى والاستفسارات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية بما يضمن سرعة الاستجابة وتحسين جودة الخدمة.

• أنشأنا حسابات رسمية على وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز تفاعلنا مع المستخدمين، وتمكيننا من الإجابة على استفساراتهم بفاعلية، بما يساهم في تحسين قنوات التواصل ودعم بناء مجتمعات أكثر ترابطاً وتفاعلاً.

• أصدرنا "دليل تقديم خدمات المياه والصرف الصحي"، كمرجع أساسي لمقدمي وطالبي الخدمات والمستخدمين. يوضح حقوقهم وواجباتهم، ويشمل القواعد والضوابط المتعلقة بتوصيل الخدمات، وتعليقها، وفصلها، إضافة إلى تطبيق تعرفه الاستهلاك، وآليات حساب الاستهلاك والفوترة.

• نقوم بإجراء استطلاعات دورية بعد حل الشكاوى لجمع آراء المستخدمين حول تجربتهم، بما يتيح التقييم المستمر وتحسين جودة الخدمة بشكل فعال.

• أطلقنا منصة إلكترونية متكاملة تتيح للمستخدمين تقديم الشكاوى وتصعيدها، وتشمل مجموعة من الخدمات مثل الاستعلام عن الشكاوى، وتقديم البلاغات والاستعلام عنها، وحاسبة فاتورة المياه بما يتوافق مع سياساتنا في الهيئة، بالإضافة إلى خدمة تصعيد الشكاوى في حال تجاوز مقدم الخدمة 30 يوماً للمعالجة، أو عدم رضا المستخدم عن نتيجة المعالجة.

• عززنا دورنا الإشرافي والرقابي والتنظيمي على مقدمي الخدمة مما أسهم في تقليل مدة معالجة الشكاوى من 30 يوماً إلى 10 أيام فقط.

• اعتمدنا نهج الرقمنة لتحليل بيانات العدادات وإدارة سلاسل الإمداد بفاعلية، مما يتيح لنا استباق احتياجات المستخدمين، وتحسين جودة الخدمات، وضمان استمرارية الإمدادات بكفاءة أعلى.

نحرص في الهيئة على تتبع أداء تقديم الخدمة من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تغطي الأبعاد الاقتصادية والفنية وخدمة العملاء، بما يضمن الامتثال للوائح والمعايير المعتمدة، والحفاظ على جودة وكفاءة الخدمة المقدمة. ونعمل كذلك على إجراء دراسات اقتصادية منتظمة وتقييمات دورية للأسعار، بهدف تحديد تكاليف وأسعار خدمات المياه في المملكة، بما يرسخ مبادئ الشفافية والعدالة في تقديم الخدمة. وتساهم هذه الجهود مجتمعة في تعزيز فعالية الخدمات المقدمة، وضمان تركيزها على تلبية احتياجات المستخدمين بكفاءة وجودة أعلى.

وتتماشى هذه الجهود مع التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف السادس المعني بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، من خلال تحسين كفاءة الخدمات، وتعزيز الشفافية، وضمان استدامة الموارد المائية للأجيال القادمة.



قصة نجاح

مكتب الحلول السريعة

[GRI 306]

أرسينا نموذجاً متقدماً في التعامل مع التحديات الطارئة، حيث أطلقنا مبادرة الحلول السريعة كأحد النماذج التي تجمع بين السرعة، والابتكار، والاستدامة. والتي نستطيع من خلالها تحقيق إنجازات نوعية في فترة زمنية قياسية، مما يعزز مكانة المملكة كدولة رائدة في إدارة الموارد المائية، ويؤكد التزامها الراسخ بتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

تأتي هذه الجهود في إطار سعيها إلى مواجهة التحديات المتسارعة في منظومة المياه، وتعزيز كفاءة الإمداد وضمان استدامته.

وتهدف المبادرة إلى ابتكار حلول عاجلة لمواجهة المشاكل الطارئة والاحتياجات الفورية، مع تقديم مقترحات وتوصيات تنفيذية تواكب التغيرات المتسارعة، وتعكس أعلى معايير الكفاءة والاستجابة. كما نعتد ضمن المبادرة على تحليل دقيق للاحتياجات والمتطلبات لاختلاف قطاعات المياه الجغرافية المعتمدة والمستفيدين النهائيين؛ لضمان مواءمة الحلول مع الواقع الميداني ومتطلبات التنمية الوطنية.

وتميزت آليات تنفيذ المبادرة بالتركيز على تحقيق الأثر السريع والمستدام، من خلال مجموعة من التدخلات النوعية، شملت:

- تحسين كفاءة الشبكات عبر الصيانة الفورية، وإصلاح التسربات، وتقليل الفاقد المائي.
- إعادة تأهيل المصادر الحالية بدلاً من إنشاء مشاريع جديدة، لتعزيز الاستفادة من الأصول القائمة.
- استحداث توصيلات جديدة للاستفادة من البنى التحتية المنفذة وغير المشغلة.
- رفع الطاقة الإنتاجية لمحطات التحلية وزيادة تدفق أنظمة النقل إلى السعة التصميمية القصوى.
- تحسين إدارة توزيع المياه لضمان وصولها إلى المناطق ذات الحاجة الماسة.
- حفر آبار جديدة وإنشاء محطات تنقية مصغرة لتعزيز جودة الإمدادات.
- تبني أحدث التقنيات لمراقبة وإدارة المياه بشكل ذكي ومستدام.
- استخدام حلول تخزينية مؤقتة لضمان استمرارية الخدمة دون انقطاع.

وأسهل هذا التكامل في تسريع تنفيذ الحلول، وتحسين الخدمة للمستفيدين الحاليين، واستحداث مرافق جديدة تخدم التجمعات النائية، بما يعزز جودة الحياة في مختلف مناطق المملكة.

وانعكست هذه الجهود على تحقيق تأثيرات ملموسة تمثلت في تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمستفيدين، وزيادة كفاءة استهلاك الموارد المائية بطرق مبتكرة ومستدامة، علاوة على دعم الاستدامة المائية وتعزيز أمن الإمدادات بما يواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030.



أبرز منجزات الحلول
السريعة خلال الفترة
المشمولة في التقرير:

إجمالي عدد المستفيدين 3,400,000 مستفيد	إجمالي التكلفة 21,700,000 مستفيد	عدد المبادرات المنفذة 56 مبادرة
عدد المستفيدين في القطاع الشمالي الغربي 25,500 مستفيد	عدد المستفيدين في القطاع الشمالي 1,500 مستفيد	
عدد المستفيدين في القطاع الجنوبي 178,000 مستفيد	عدد المستفيدين في القطاع الغربي 30,000 مستفيد	
عدد المستفيدين في القطاع الأوسط 142,000 مستفيد		
عدد المستفيدين في القطاع الشرقي 521,000 مستفيد		





قصة نجاح

تحديات اليوم.. سياسات الغد

[GRI 306]

المرصد السعودي للمياه:

أطلقنا مبادرة المرصد السعودي للمياه الذي يُعد منصة تحليلية مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، قادرة على تحليل البيانات الضخمة بشكل فوري ودقيق، بما يُمكننا من فهم التحديات التي يعبر عنها المستفيدون حول خدمات المياه عبر المنصات الرقمية ووسائل الإعلام المختلفة، وتحويلها إلى رؤى تنفيذية قابلة للتطبيق، تسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الخدمات.

ويهدف المرصد إلى حصر المعلومات والبيانات الإعلامية المتعلقة بقطاع المياه، وإصدار تقارير تحليلية دقيقة تُمكننا من مراقبة تحديات المستفيدين، وتحديد التحديات الكبرى التي تواجه القطاع، مما يُسهم في دعمنا لاتخاذ القرارات ذات العلاقة، وتعزيز فعالية استجابتنا للتحديات والفرص على حد سواء.

ولا يقتصر دور المرصد على متابعة الوضع الراهن، بل يعمل أيضاً على تحليل الاتجاهات المستقبلية واحتياجات المستفيدين المحتملة، من خلال توسيع نطاق الرصد ليشمل شريحة أوسع عبر قنوات التواصل الاجتماعي، بما يضمن إيصال صوت المستفيد بشفافية ودقة، ويسهم في بناء قرارات استراتيجية قائمة على بيانات واقعية تلي تطلعات مجتمعاتنا.

وضمن متابعتنا المستمرة للتحديات التشغيلية والتنظيمية في تقديم خدمات المياه، رصدنا وجود عوائق تواجه فئات من المستفيدين في الوصول العادل إلى الخدمة، نتيجة ارتباط الاشتراكات بملاك العقارات فقط، وغياب آلية تُمكن السكان الفعلي من الاستفادة الكاملة من الخدمات.

واستجابةً لهذه الفجوة التنظيمية، وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، خصية ربط عدادات المياه والكهرباء باسم ساكن العقار عبر برنامج "توكلنا"، ما أتاح للمستأجرين أو من لا يحملون صكوكاً بأسمائهم، من إدارة حساباتهم وربط الخدمات الأساسية مباشرة بأسمائهم.

وقد شكّل هذا التحديث نقلة تنظيمية مهمة، مكّن فئات متعددة في مجتمعاتنا من الحصول على الخدمة دون عوائق ملكية، كما أسهم في تحسين دقة البيانات، وتسهيل عمليات الفوترة، وتسريع الاستجابة للحالات الطارئة.

يُعد هذا الإنجاز امتداداً لدورنا في تمكين الوصول العادل للخدمة، وتحقيق التحول الرقمي في تنظيم خدمات المياه، بما يتماشى مع مستهدفاتنا في رفع جودة الخدمة وتعزيز استدامتها، ضمن رؤية مؤسسية تُنصت باهتمام وتستجيب بفعالية.

كما أسهم المرصد السعودي للمياه في معالجة عدد من التحديات النوعية من خلال تقديم توصيات مدروسة شملت:

- التوصية بزيادة كميات الضخ في الأحياء التي تعاني من ضعف الإمداد.
- التوصية باستبدال خطوط الشبكة في بعض المناطق لتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- متابعة طلبات إيصال المياه للمستفيدين الأفراد، ومعالجة الشكاوى ذات الطابع الخاص بشكل مباشر وفعال.





السلامة والصحة المهنية

بيئة آمنة لأداء مستدام



في ظل التزامنا بتوفير بيئة عمل آمنة ومستدامة، نولي في الهيئة السعودية للمياه أهمية قصوى للسلامة والصحة المهنية باعتبارها حجر الأساس في حماية مواردنا البشرية، وضمان استمرارية وكفاءة الأداء المؤسسي. ورغم إدراكنا للتحديات المرتبطة بهذا المجال، مثل الحاجة إلى استثمارات أولية في المعدات والتدريب، أو ما قد تفرضه بعض الإجراءات من أعباء تشغيلية، إلا أننا نراها استثمارات استراتيجية لا غنى عنها.

نعمل على تحقيق توازن فعال بين تطبيق معايير السلامة الصارمة، ومراعاة الجوانب الإنسانية والعملية لعاملينا في مواقع العمل. ويستمر التزامنا بتطوير السياسات، ورفع الوعي، وتحسين بيئة العمل، بما يعزز الرفاه المهني، ويعكس رؤيتنا في أن السلامة ليست مسؤولية فقط، بل ثقافة مؤسسية راسخة تُسهم في استدامة الموارد، وتحقيق النمو الآمن والمتوازن.

كما نحرص على حماية حقوقهم المكفولة بموجب أنظمة العمل السعودية، وكافة الأنظمة ذات الصلة بمعايير السلامة والصحة المهنية، مثل اليثاق العالمي للأمم المتحدة "United Nations Global Charter" و توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية UNGC Organization for Economic Co-operation and Development OECD و اليثاق العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights UDHR و متطلبات منظمة العمل الدولية "International Labor Organization ILO"

نُعد رفاهية كوادرن وأصحاب المصلحة ركيزة أساسية لفعالية عملياتنا واستدامة خدماتنا. وانطلاقاً من هذا الالتزام، نحرص على تعزيز بيئة عمل آمنة وصحية، مدعومةً بمجموعة متكاملة من السياسات والممارسات التي تتماشى مع أفضل المعايير العالمية.

وندرك تماماً أن تبنى تدابير وقائية فعّالة لا يحمي عاملينا فحسب، بل يُعزز أيضاً استدامة اقتصادنا، ويحافظ على بيئتنا، ويدعم ازدهار مجتمعتنا. إذ تُسهم ممارسات السلامة الصارمة في زيادة إنتاجيتنا، وتقليل النفقات الطبية، وتعزيز سمعتنا المؤسسية، مما يُعزز ولاء عاملينا، وريادتنا كنموذج يُحتذى به في تقديم خدمات المياه.

وتماشياً مع التزامنا بالامتثال لأعلى المعايير الدولية والمحلية، نخطط لإصدار دليل استرشادي للسلامة والصحة المهنية في قطاع المياه، لتوجيه الجهات ذات العلاقة نحو تعزيز الامتثال للسلامة والصحة المهنية، والتقيّد بالتشريعات المرتبطة بها، وتحقيق تحسين ملموس في رفع كفاءة ممارسات السلامة في خدمات المياه.

ونعتمد في عام 2025م إطلاق الدليل، وسيستند على التعليمات التنظيمية للأمن الصناعي، والتعليمات الفنية الأمنية، والتعليمات الهندسية للسلامة والحماية من الحريق، وللجس الوطني للسلامة والصحة المهنية. كما نستهدف أن يغطي النقاط التالية:

- التعليمات ذات الصلة بالسلامة والأمن الصناعي في قطاع المياه.
- التزام القيادة ومشاركة العاملين.
- إدارة المخاطر، والتحكم بها والسيطرة عليها.
- التدريب والتأهيل.
- سلامة موقع العمل.
- إدارة القاولين.
- التقييم والرقمنة.
- دور الهيئة في متابعة تطبيق الامتثال للسلامة والصحة المهنية في قطاع المياه.



تدريب العاملين على معايير السلامة وتعزيز وعيهم:

نحرص على توفير برامج تدريبية شاملة لجميع عاملينا، تغطي بروتوكولات السلامة والإجراءات الاحترازية، وذلك قبل مباشرتهم للعمل الميداني أو المكتبي. ويتم متابعة هذا التدريب بشكل دوري بالتعاون مع أكاديمية المياه، بهدف تعزيز الوعي المؤسسي بالسلامة، وتقليل المخاطر المحتملة بشكل مستمر، بما يدعم بناء بيئة عمل آمنة ومستدامة.

في ظل تطبيق نظام إدارة السلامة والصحة المهنية، تتلقى كوادرنات دورات تدريبية متخصصة في مجالات متنوعة، تشمل الإسعافات الأولية والتواصل الفعال مع العيادات الطبية للتواجد في مواقع العمل لحالات الطوارئ. كما يتم تبليغ جميع عاملينا بمخاطر العمل عبر نظام تصريح العمل الإلزامي، إلى جانب تزويدهم بمعدات الحماية الشخصية اللازمة لكل موقع، بما يساهم في الحفاظ على بيئة عمل آمنة وصحية، ويعزز الامتثال لمتطلبات السلامة.

وتجسيدا لالتزامنا العميق بتسيخ ثقافة السلامة والصحة المهنية، وإدراكا لأهمية رفع وعي كوادرنات وتمكينهم من فهم المخاطر المحيطة والتعامل معها بكفاءة واحترافية، نُنفذ مجموعة من الخطوات والإجراءات النوعية التي تهدف إلى تعزيز معارف ومهارات فرقنا الميدانية والإدارية، إذ تمثل السلامة ركيزة أساسية لاستدامة الأعمال وجودة الأداء المؤسسي، وسنعرض فيما يلي أبرز الجهود والممارسات التي تبنيها في هذا المجال:

- عقدنا دورات متخصصة حول التدقيق الداخلي في مجال السلامة والصحة المهنية.
- اعتمدنا الدليل الإجرائي والسياسة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية.
- درنا عدد 900 رجل أمن لتعزيز القدرات البشرية.
- أطلقنا حملة توعوية شاملة لعاملينا تزامناً مع "أسبوع التوعية بالمخاطر".
- قمنا بتدريب القاولين العاملين في خدمات المياه ومنحهم شهادات تأهيل في مجال السلامة، وذلك تعزيزاً للامتثال لأعلى معايير السلامة المهنية في القطاع.





الإمداد العادل للمياه النظيفة والصرف الصحي

الإمداد المستدام والتوزيع العادل



معاً نحو مستقبل مائي مستدام لمحة عن كفاءة منظومة المياه

نفخر بأن المملكة العربية السعودية تُعد نموذجاً عالمياً متميزاً في تطوير منظومة المياه، رغم ما نواجهه من تحديات بيئية وجغرافية استثنائية ناتجة عن مناخنا الجاف ومساحتنا الشاسعة وتضاريسنا المتنوعة. وانطلاقاً من التزامنا بضمان الإمداد العادل للمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، نبذل جهوداً حثيثة من أجل إيصال المياه إلى جميع السكان، بما يرسخ حق الجميع بلا استثناء في الحصول على المياه الآمنة.

تتوافق خططنا التنظيمية مع أفضل الممارسات المحلية والعالية المعمول بها، وبما يحقق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للمياه الصادرة عن وزارة البيئة والمياه والزراعة، ويتماشى مع مبادئ منظمة الصحة العالمية المتعلقة بجودة مياه الشرب والصرف الصحي الآمن.

ونعمل في الهيئة على تنسيق وتوحيد الجهود مع شركائنا الاستراتيجيين في مختلف الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، بما يدعم خدمات المياه لتحقيق الإمداد العادل والمستدام للمياه في كافة أرجاء المملكة. وتسهم جهودنا المشتركة هذه في تعزيز جودة الحياة، ودعم الأمن المائي، وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في المملكة.



قصة نجاح

تنظيم خدمات المياه في موسم الحج

[GRI 203]

نحن نستقبل موسم الحج بوضع تأمين الإمدادات المائية لضيوف الرحمن في صدارة أولوياتنا ضمن منظومة شاملة من التخطيط الاستراتيجي والإدارة التنظيمية الدقيقة.

وبجهود تكاملية واستعدادات استثنائية، تمكنا في الهيئة من ضمان توفير مياه آمنة وعالية الجودة لمنطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال موسم حج 2024م، حيث بلغت القدرة الإنتاجية اليومية 5,000,000 متر مكعب من المياه المحلاة، مما يعكس جاهزية البنية التحتية وكفاءة الأنظمة التشغيلية.

وخلال فترة الموسم، تم ضخ 5,000,000,000 لتر من المياه المحلاة لخدمة الحجاج والزوار، عبر شبكات نقل وتوزيع ذكية تدار بأعلى معايير الجودة والسلامة، مما أسهم في تلبية الاحتياجات المتزايدة في ظل الكثافة البشرية العالية، وضمان استمرارية الإمدادات دون انقطاع أو تأثير على مستويات الخدمة.

وشملت جهودنا تحسين قدرات الخزن الاستراتيجي، وتطبيق أحدث تقنيات المراقبة والتحكم، وتفعيل خطط الطوارئ والتدخل السريع، مما عزز من مرونة المنظومة وقدرتها على الاستجابة الفورية لأي طارئ محتمل.

ولم تتوقف جهودنا عند هذا الحد، بل امتدت إلى ضمان نقاء المياه وجودتها عبر توسعنا في الفحوصات المخبرية والرقابة الصحية المستمرة، بما يدعم توفير مياه صحية وآمنة تلي احتياجات ضيوف الرحمن بجودة استثنائية.

كميات التوزيع: 5,000,000,000+ لتر (متوسط كمية المياه التي تم ضخها إلى مكة والمدينة المنورة يومياً)	قدرات الإنتاج: 3,600,000 متر مكعب يومياً (من المياه العذبة وتحلية المياه والخزن الاستراتيجي)
أطوال شبكات التوزيع: 5,000+ كم (في مكة والمدينة المنورة)	قدرات النقل: 1,300,000 متر مكعب يومياً (خلال موسم الحج)
أطوال خطوط النقل: 700+ كم (في مكة والمدينة المنورة)	قدرات الخزن الاستراتيجي والتشغيلي: 8,400,000 متر مكعب يومياً (للمياه المحلاة خلال الحج)
الجولات الميدانية: 250 جولة/اليوم (لتابعة سير الأعمال الميدانية والتأكد من كفاءة الشبكات والخزانات)	الفحوصات المخبرية: 5 عينات/دقيقة (لضمان جودة المياه في الحج)





الإنتاج

تعمل خدمات إنتاج المياه وفق خطط استراتيجية تضمن تلبية الاحتياج اليومي من المياه النظيفة لمجتمعاتنا، عبر محطات تحلية مياه البحر المنتشرة على السواحل الشرقية والغربية للمملكة. وإلى جانب التحلية، تُدير مواردنا الطبيعية من المياه الجوفية والسطحية بكفاءة، مع تطبيق آليات فعالة للحد من الإفراط في السحب وضمان استدامتها.



التوزيع والتجميع والمعالجة

تتولى خدمات التوزيع مهمة ضخ المياه إلى المنازل وللنشآت والمرافق العامة عبر أنظمة ذكية تضمن الكفاءة والعدالة في الإمداد، تعتمد على أنظمة متقدمة للمراقبة والتحكم، وعدادات قياس ذكية، مما يساهم في رفع كفاءة الشبكة، والحد من التسريبات، وتعزيز عدالة توزيع الموارد المائية في جميع المناطق.

وتمتلك خدمات المياه إدارة فعالة ومتكاملة لمياه الصرف الصحي، حيث توسعت المنظومة في إنشاء وتطوير محطات معالجة المياه لضمان تنقيتها وفق أعلى المعايير البيئية قبل إعادة استخدامها أو تصريفها بأمان.



النقل والخزن

تضمن منظومة النقل والخزن الاستراتيجي إيصال المياه المحلاة والنقاة بأعلى مستويات الكفاءة والموثوقية من مصادر الإنتاج إلى مناطق الطلب، بواسطة سبعة أنظمة رئيسية لنقل المياه قادرة على تجاوز تحديات تضاريس المملكة والمسافات الطويلة، حيث تتألف من خطوط أنابيب عالية السعة، ومحطات ضخ متقدمة تصل حق المناطق النائية.

وترتبط منظومة النقل بمشاريع الخزن الاستراتيجي التي تهدف إلى تأمين احتياطات مائية مستدامة، تضمن تلبية الطلب المتزايد، والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، ودعم الاستقرار المائي لمجتمعاتنا.



إعادة الاستخدام

تُدار الموارد المائية الزراعية بأعلى مستويات الكفاءة، حيث يتم العمل على تحسين استخدام المياه للمعالجة في الري، وتعزيز كفاءة الاستهلاك لدعم الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وقد قادت المؤسسة العامة للري جهوداً حثيثة في هذا المجال، ومن أبرز نماذجها محطة تندحة بمنطقة عسير، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 16,800 متر مكعب يومياً لدعم ممارسات الري المستدام، مما يعزز الأمن المائي، ويخفف الضغط على المصادر الطبيعية للمياه، ويتماشى مع مستهدفات الاستدامة الوطنية.





التوعية وبناء القدرات

(الاستثمار في الإنسان) لبناء مجتمعات مزدهرة



نؤمن بأن التوعية وبناء القدرات يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق استدامة قطاع المياه وتعزيز جاهزية الكفاءات الوطنية لمواجهة متطلبات التنمية. لذلك، نعتمد نهجاً استباقياً يركز على تطوير معارف ومهارات عاملينا وأصحاب المصلحة لدينا، وتمكينهم من تبني أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في كافة أنشطة منظومة المياه.

وقد صُممت برامجنا التدريبية والتوعوية بما يتماشى مع أفضل المعايير المحلية والعالمية في تنمية رأس المال البشري، كالإطار الوطني للتعليم والتدريب الفني والمهني الصادر عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والمعياري الدولي لنظام إدارة التعليم والتدريب ISO 21001، والممارسات الرائدة لمنظمة العمل الدولية (ILO) في تطوير المهارات وتعزيز بيئة العمل.

كما نعمل بالتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء مجتمع معرفي واقتصاد قائم على الكفاءات الوطنية كأحد مرتكزات تنمية المجتمعات المستدامة.

وفي هذا الإطار، نركز على تنفيذ حملات توعية شاملة وبرامج تدريبية نوعية بهدف ترسيخ ثقافة الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز ممارسات السلامة والصحة المهنية، وبناء جيل مؤهل قادر على قيادة مستقبل خدمات المياه بكفاءة عالية، واستدامتها لمجتمعاتنا وأجيالنا القادمة. خلال عام 2024م، ركزنا على تنمية قدرات مواردنا البشرية، انطلاقاً من إيماننا العميق بأهمية تطوير المهارات، وتعزيز المعارف، لتحقيق أعلى مستويات الفاعلية والكفاءة في الأداء المؤسسي. وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق إنجازات ملموسة، شملت توفير حزمة متنوعة من البرامج التطويرية المصممة وفق أفضل الممارسات العالمية، بما انعكس إيجاباً على تعزيز جاهزية كوادرنا ودعم تحقيق أهدافنا الاستراتيجية بما فيها زمن الاستجابة لمتطلبات المستفيدين.

وحرصاً منا على الاستثمار المستمر في بناء القدرات، وفرنا خلال فترة التقرير فرصاً تدريبية متنوعة لعاملينا، شملت برامج تخصصية وإدارية وتقنية، مصممة وفق أفضل الممارسات العالمية. وتوضح البيانات التالية توزيع متوسط ساعات التدريب المقدمة لعاملينا، مصنفة حسب الجنس والفئة الوظيفية، بما يعكس التزامنا بتطبيق أعلى معايير التطوير المؤسسي وتنمية رأس المال البشري المستدام.



نفذنا البرامج التدريبية وفقاً لتوجيهنا الاستراتيجي والاحتياجات التدريبية لتطوير الجدارات.

حققنا نسبة 100% في تنفيذ التدريب المخطط لعام 2024م.

متوسط ساعات التدريب حسب الجنس:



09
إناث



14
ذكور

متوسط ساعات التدريب لكل فرد:

14
العاملون

14
الإدارة الوسطى

03
الإدارة العليا

* تم احتساب هذه الساعات التدريبية استناداً إلى عدد المشاركين، وبمتوسط 4 ساعات تدريب يومياً لكل فرد.



قصة نجاح مسارات أكاديمية المياه [GRI 303]

تعد أكاديمية المياه الذراع الأكاديمي التابع لنا في الهيئة، وتعتبر الأكاديمية من المؤسسات الرائدة التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز استدامة وكفاءة تطوير خدمات المياه محلياً وعالمياً.

فمنذ تأسيسها في عام 1982م، لعبت الأكاديمية دوراً محورياً في تدريب وتأهيل الكوادر البشرية في القطاع. وتسعى الأكاديمية إلى تعزيز القدرات البشرية من خلال برامج تدريبية متطورة تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وقد نجحت في تقديم برامج تدريبية متخصصة تلي احتياجات سلسلة إمداد خدمات المياه، حيث شملت هذه البرامج مجالات حيوية مثل إنتاج المياه، والنقل، والخزن الاستراتيجي، والتوزيع، وجمع المياه، ومعالجتها، وإعادة استخدامها في أنشطة الري.

وتعمل الأكاديمية إلى تحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية من خلال:

عقد شراكات استراتيجية:

مع الجهات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص لتحسين جودة التدريب وتعزيز التعاون في تطوير البرامج.

تقديم مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية:

تشمل البرامج قصيرة الأمد، والشهادات المهنية المعتمدة، ودورات تأهيلية للعاملين الجدد، ودورات الدبلوم المكثفة، وورش العمل الفنية والتطبيقية، وبرامج المحاكاة باستخدام التقنيات المتقدمة، بالإضافة إلى الشهادات المتخصصة في مجالات رئيسية مثل تحلية المياه.

تصميم "هرم برامج التدريب":

حيث تم تصميم البرامج لتلبية احتياجات المستهدفين بشكل دقيق وفعال.

تخصيص مختبر تقني متقدم:

لتصميم أنظمة الطاقة الشمسية، مزود بأحدث البرمجيات المعتمدة في الصناعة وأدوات النمذجة ثلاثية الأبعاد.

ملتقى اللجنة الفنية لبناء القدرات:

بحضور مختلف الجهات في خدمات المياه، وتضمن الملتقى ورشة عمل لتحليل احتياجات التدريب وتحديد الشهادات المهنية المطلوبة.

تأهيل 48+ فاحص مستقل من خلال إطلاق برنامج "كشف" لتأهيل مدققي المياه، وتمكينهم من تحديد واكتشاف مشكلات التسرب، بما يتماشى مع أهدافنا في تحسين كفاءة الشبكات وتعزيز استدامة الموارد المائية، بالتعاون مع المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه لتفعيل أدوارهم في كشف التسريبات داخل المنازل.

تعزيز التحول للطاقة النظيفة:

من خلال وسائل تدريبية متطورة، بما في ذلك معمل الطاقة الشمسية ووحدة توليد طاقة الرياح.

توسيع نطاق خدمات التدريب:

- ليشمل مختلف القطاعات، حيث قدمت 990+ برنامجاً تدريبياً، ودرست 16,380 متخصصاً، ووفرت 21,570+ ساعة تدريبية.
- رفع القدرة التدريبية لأكاديمية المياه بنسبة 300%، من خلال تدريب 16,000+ مستفيد في خدمات المياه.
- دعم البحوث والدراسات لإبراز التقنيات الواعدة لمنظومة المياه.

تنفيذ 8 برامج قيادية:

بالتعاون مع معاهد وجامعات عالمية، بحضور 200+ مشارك.





خلال عام 2024م حققت "أكاديمية المياه":

عقود تدريبية بقيمة
15,000,000 ر.س

تحقيق
16
اعتماد وطني ودولي

+4,600 عاملاً مستفيداً
من البرامج التدريبية.

تقديم أكثر من
21,570 ساعة تدريبية.

تنفيذ **+1,020**
برنامج تدريبي.

بالإضافة إلى تدريب
7,000 مشارك، وتحقيق
معدل رضا بنسبة **90%**.

زيادة الطاقة الاستيعابية لمركز
الاختبار بنسبة **500%** بواقع
80 وحدة اختبار معتمدة.

كما تهدف الأكاديمية خلال عام **2025م**
إلى توسيع نطاق التدريب، وتشيد مرافق
جديدة، ودمج التقنيات المتقدمة.

برنامج تطوير القيادات النسائية

في إطار التزامنا في الهيئة السعودية للمياه بتمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في قطاع المياه، قمنا بتنفيذ برنامج تطوير القيادات النسائية بالتعاون مع كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال. وقد جاء هذا البرنامج في سياق سعيها إلى تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية، وتمكينها من تحقيق نمو وظيفي مستدام، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

شهد البرنامج مشاركة 20 قائدة، وتم تنفيذه في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية. واعتمدنا في تصميمه على منهج متكامل يركز على تطوير المهارات القيادية، وتعزيز التفكير الاستراتيجي، وتبني ثقافة الابتكار. كما تخلل البرنامج جلسات تدريبية وورش عمل متخصصة تهدف إلى تعزيز الوعي الذاتي واكتشاف نقاط القوة لدى المشاركات.

ويمثل هذا البرنامج أحد ثمار مذكرات التفاهم الاستراتيجية التي أبرمناها مع كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال، والتي تهدف إلى تطوير القيادات المحلية، ودعم جهود التحول الرقمي، وتمكين المرأة في قطاع المياه.

وتجسد هذه المبادرة التزامنا بتطوير الكفاءات النسائية، ودورنا في تمكينها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تعكس إيماننا العميق بأهمية الشراكات الاستراتيجية في بناء قدرات قيادية تسهم في دفع عجلة التقدم والابتكار في خدمات المياه بالملكة.

برنامج تطوير القيادات خارجياً في الجامعات والمعاهد العالمية

نفذنا البرنامج بناءً على نتائج اختبار القيادات التنفيذية ومواءمة السارات التدريبية مع التوجهات الاستراتيجية، بالتعاون مع 9 جامعات ومعاهد دولية لتعزيز تبادل الخبرات العالمية.

شارك في البرنامج
19
قائد وقائدة





جهودنا في بناء القدرات وتعزيز المهارات المهنية

برامج تطوير المهارات والمهن

نفذت أكاديمية المياه برامج متعددة لتعزيز المهارات والمؤهلات المهنية للمحترفين في مختلف القطاعات، بمشاركة أكثر من 210 مستفيدين، وشملت البرامج:

-  تصميم إطار متكامل لتقييم قدرات المقاولين والصنعين في قطاع المياه، استناداً إلى 12 معياراً للأداء.
-  تنفيذ 3 برامج نقل معرفة وورش عمل متخصصة لبناء القدرات ورفع الكفاءة التشغيلية.
-  تعزيز جهود البحث المشترك لاكتشاف التقنيات الواعدة القابلة للتطبيق عبر سلاسل إمداد المياه.
-  تبني مبادرات لدعم رواد الأعمال، وإطلاق منصة الابتكار، وتنفيذ النسخة الأولى من هاكاوثون برنامج "مبتكرون" بمشاركة 700+ مبتكر.
-  عقد ورش عمل لمقدمي خدمات المياه اللاشبكة، والمقاولين، وشركات الحلول التقنية للخدمات اللوجستية.
-  تفعيل إطار عمل لتقييم وتطوير قدرات المصنعين والمقاولين المحليين.

جهودنا في إدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال

برامج بناء القدرات وإدارة الأزمات

عملنا على بناء القدرات في مجالات إدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال من خلال:

-  تنفيذ 8 تمارين فرضية داخلية والمشاركة في 6 تمارين مع جهات خارجية.
-  تنظيم 50+ برنامجاً متنوعاً لتعزيز الوعي ورفع مستوى التكامل بإدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال.
-  عقد ورش عمل ونشر رسائل توعوية وإقامة فعاليات متخصصة لتعزيز الجاهزية المؤسسية.
-  تأهيل 60+ عاملاً عبر برامج تدريبية تخصصية.

برنامج تطوير قياداتنا الواعدة HiPo

نفذنا هذا البرنامج وفق معايير محددة لمختلف إدارتنا، بالتعاون مع كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال؛ بهدف تمكين مواهبنا الواعدة وقدراتنا البشرية من خلال برنامج تدريبي امتد لسبعة أشهر. شارك فيه 70 من عاملينا، وتناول محاور متعددة شملت الاتصال التسويقي، والمالية لغير الماليين، والتفاوض والتواصل، والقيادة، وتطوير الشخصية والسلوك، والابتكار والإبداع، وإدارة العمليات، وإدارة التغيير.

برنامج تطويرنا الداخلي لقيادات الهيئة وخدمات المياه

نفذنا برامج تدريبية لتطوير الجدارات القيادية لـ 90 من قياداتنا في الهيئة وخدمات المياه، وفق أحدث الممارسات العالمية، بهدف تعزيز قدراتهم على التعامل مع التحديات المتجددة والمشاركة. وقدّمنا البرنامج بالتعاون مع بيت الخبرة العالي (INSEAD Business School)، مع إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات مع نخبة من القادة والخبراء الدوليين.

برامجنا للأمن السيبراني

بالتعاون مع أكاديمية الأمن السيبراني التابعة للهيئة الوطنية للأمن السيبراني، قدمنا لعاملينا برامج تدريبية متخصصة في أساسيات الأمن السيبراني، والاستجابة للحوادث، وإدارة المخاطر السيبرانية. كما نظمنا فعالية تفاعلية امتدت ليومين، استهدفت أكثر من 500 عامل، تم خلالها استعراض أبرز التهديدات السيبرانية وأساليب التصدي لها.

برنامج تأهيل قياداتنا الوسطى

استهدفنا عبر هذا البرنامج مديري العموم، ومديري الإدارات، وقادة الفرق، وقمنا بتنفيذه داخل المملكة كنقطة انطلاق لتطوير الجدارات القيادية، مع التركيز على مهارات التفاوض، وصنع القرار، والتخطيط المالي. وقد شارك في البرنامج 200 من قياداتنا عبر 6 دورات تدريبية متخصصة.





برامجنا التدريبية العالمية

كلية لندن للأعمال

نفذنا برنامج "التميز التشغيلي"، بمشاركة نخبة من قادة خدمات المياه، لتعزيز المهارات وتصميم استراتيجيات مهنية للعمليات الإدارية بكفاءة عالية.

معهد الإدارة المعتمد

نفذنا برنامج "إدارة المياه العالمية" بمشاركة ثلاثين مرشحاً من قياداتنا، بهدف تعزيز قدراتنا في مجال الاستدامة وكفاءة إمدادات المياه.

كما قدمنا النسخة الثانية من برنامج "إدارة المياه"، بهدف تعزيز المهارات القيادية وتطوير الكفاءات وفقاً لأعلى الممارسات العالمية.

ديفيد هـ. بول

تناولنا في النسخة الأولى من البرنامج "تحديات وحلول التناضح العكسي"، مستهدفين المهندسين والفنيين العاملين في المنشآت الصناعية، فيما ركزنا في النسختين الثانية والثالثة على تقنيات إنتاج المياه باستخدام الطاقة المتجددة عبر أنظمة التناضح العكسي.

جامعة أكسفورد

شاركنا في برنامج "ممارس التفكير التصميمي" كجزء من مؤتمر الابتكار في استدامة المياه، حيث تناول البرنامج أساسيات التفكير التصميمي المهني وممارسات الابتكار، بما يعزز تحقيق أهدافنا في الاستدامة والابتكار.

برامجنا المتخصصة لرفع قدرات القطاع

تنفيذ برامج الشهادات المهنية

نفذنا عبر ذراعنا الأكاديمي "أكاديمية المياه" عدداً من البرامج التدريبية لمنح شهادات مهنية، بحضور 210+ مشاركاً. وشملت البرامج:



تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في "تصميم الخلايا الشمسية" و"تركيب الخلايا الشمسية"، استجابةً للطلب المتزايد على حلول الطاقة المتجددة.



منح شهادات اعتماد للقوى العاملة للمقاولين والصنعيين في القطاع.



اختبار شهادة "مهندس متخصص في التناضح العكسي (RO)" لرفع كفاءة القوى العاملة في قطاع المياه.



تنظيم برامج تدريبية مهنية مثل شهادة "المحترف في إدارة المشاريع (PMP)"



منح شهادة "المحترف المعتمد في إدارة المخاطر (CRMP)" لتطوير الكفاءات المتخصصة في إدارة المخاطر.



تقديم شهادة "المحترف في الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRCP)" لتعزيز خبرات الامتثال والحوكمة.



دربنا وأهلنا 15 مختص معتمد من المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI.



إقامة جلسة تدريبية تخصصية حول "تفكيك وتركيب الأغشية" لتعزيز المهارات الفنية المتخصصة.





برامجنا التأهيلية لتنمية الكفاءات

تُعد برامجنا التأهيلية المتخصصة ركيزة أساسية لإعداد القوى العاملة لمواجهة متطلبات سوق العمل الحديث، حيث تساهم هذه البرامج في دفع الابتكار وتعزيز البحث والتطور الاقتصادي عبر تمكين الأفراد من اكتساب مهارات متقدمة. وتضمنت برامجنا التأهيلية ما يلي:

تدريب الفنيين في منظومات تحلية المياه الجوفية والسطحية

عملنا على تدريب أربع مجموعات من الفنيين العاملين في منظومات تحلية المياه الجوفية والسطحية، حيث تم تأهيل 115 مشغلاً عبر برامج متخصصة في عمليات التحلية، مما ساهم في تعزيز مهاراتهم وقدراتهم، ودعم تطوير الموارد البشرية في قطاع المياه.

تأهيل المهندسين الميدانيين

قمنا بتدريب دفعة مكونة من 38 مهندساً، وتم تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للعمل الميداني، مما مكّنهم من الإسهام الفعال كأعضاء ذوي قيمة مضافة في منظومة المياه.

تدريب عاملين شركة "سيبكو"

أشرفنا على تدريب 38 عاملاً من شركة "سيبكو" في برامج متخصصة بعمليات وصيانة صناعة التحلية، شملت تدريب المهندسين والمشغلين لرفع كفاءتهم الفنية وتعزيز جاهزيتهم التشغيلية.

دوراتنا التدريبية التأهيلية

قدمنا عبر "أكاديمية المياه" دورات تأهيلية متخصصة تهدف إلى مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في خدمات المياه، عبر برامج ودورات تدريبية وورش عمل مصممة بعناية لتطوير القدرات الفنية والقيادية كما يلي:

ورشة العمل حول "آلية إعداد وثائق شروط المشروع"

نفذنا ورشة عمل بالتعاون مع منظومة أعمال تحلية مياه الجبيل، ركزت على صياغة نطاق العمل ومواصفات كراسة المشروع، بما يعزز جودة تنفيذ المشاريع وتحسين مخرجاتها.

دورة "الاستجابة الطارئة لإنقاذ الأماكن المحصورة"

قدمنا دورة تدريبية متخصصة تضمنت تدريباً عملياً على تقنيات الإنقاذ في مبنى السلامة ومكافحة الحرائق، بهدف رفع جاهزية الفرق للتعامل مع حالات الطوارئ بكفاءة عالية.

برنامج "قيادة الشباب" من SWA

أطلقنا برنامجاً بالشراكة مع جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، يستهدف تطوير مهارات القيادة لدى طلاب المدارس الثانوية في مجال المياه، دعماً لإعداد جيل قيادي واعد في القطاع.



المساهمة الاجتماعية وتمكين القوى العاملة



إسهاماتنا في مجتمعاتنا

في إطار متكامل نمثل في الهيئة السعودية للمياه متطلبات نظام العمل ضمن المنظومة الاجتماعية، ونتكامل بدورنا مع جميع القطاعات الأخرى الهادفة إلى تحقيق العيش الكريم انطلاقاً من رؤية السعودية 2030، وأهداف برنامج التحول الوطني، وتوافقاً مع الأهداف الاستراتيجية للهيئة كما نعمل بالتوافق مع معيار ISO 26000، تعزيزاً لجهودنا لضمان الأمن المائي، وتقديم العون لمجتمعاتنا حتى نحظى بالاستدامة الاجتماعية. ومن منطلق ترسيخ السلوك الأخلاقي، تم بناء منهجية المسؤولية الاجتماعية في الهيئة وفق أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتتمثل بالبرامج والمبادرات والإسهامات التي تُعنى بالتنمية المجتمعية، ورفع جودة الحياة، ومن أبرزها:



أكاديمية أجيال للأطفال

نهدف في الهيئة إلى إحداث الأثر الطيب في مجتمعاتنا، ونقدّر بعناية مواردنا المائية، ونعي التحديات الخاصة بندرة المياه العذبة في بلادنا، ونحرص على توعية مجتمعاتنا بأن الماء هو جوهر الحياة، إيماناً منا بأن العمل التكاملي هو ما يبني المجتمعات المستدامة. وانتهاجاً لهذا المبدأ قمنا بتأسيس أكاديمية أجيال لرفع وعي الأجيال الصاعدة بممارسات ترشيد استهلاك المياه، وبناء جيل مبتكر في قطاع المياه.

رفع جودة الحياة

في إطار سعينا إلى الارتقاء بالشهد الحضري، نعمل على زيادة مساحات الغطاء النباتي في محافظات المملكة، والرافق العامة، إضافة إلى جهودنا في رفع مستوى الوعي لتبني نمط الحياة الصحية، ودعم أهداف تنمية المجتمعات. حيث قمنا على سبيل المثال لا الحصر بافتتاح حديقة عامة في المجمع السكني ببنبع، وأنشأنا ملاعب "بادل" في المجمع السكني بالجبل، وافتتحنا ممشى في مدينة الخبر. كما ننظم العديد من المبادرات الإنسانية؛ إيماناً منا بمسؤوليتنا تجاه مجتمعاتنا.

تبني المبتكرين

يعكس احتضاننا للمبتكرين في الهيئة عزمنا على دعم المبادرات ذات الأثر العالي في مجال تقنيات المياه، مما يساهم في استدامة الأمن المائي، ودعم الاقتصاد الوطني، والاحتوى المحلي، وتحويل الفكرة إلى واقع. وفي هذا الصدد أقمنا برنامج هاكاثون مبتكرون SWA Thon والذي يشمل خمس مسارات تخصصية، حيث تُتاح الفرصة للمشاركين فيه بالعمل مع فرق من خلفيات مهنية مختلفة؛ لابتكار حلول للتحديات المعقدة باستخدام أساليب التفكير خارج الصندوق.

العمل التطوعي المسؤول

نبتق في الهيئة السعودية للمياه العمل التطوعي كثقافة يتعزز بناؤها في المجتمعات بإشراكهم في السعي لتحقيق مستهدفاتها، ورفع مستوى الوعي حول مسؤولية كل فرد بواجباته التطوعية نحو مجتمعه.



مجتمعنا التطوعي



إسهاماتنا

- تقديم خدمات الصحة المنزلية لكبار السن في المجمعات السكنية التي لازلنا نشرف على تشغيلها.
- تنظيم برنامج صيفي لتنمية المهارات الأساسية لدى الأطفال وتمكينهم من بناء مستقبل مشرق.
- توفير الكسوة للأسر المتعففة.
- تشجيع العمل التطوعي.
- دعم الأسر المنتجة.
- استضافة حفل تخرج دفعة 2024م من ثانوية اليقظة.
- تفعيل أنشطة لتعليم الأطفال خلال أسبوع البيئة.
- إطلاق مبادرة "تواصل إشارياً" بهدف بناء القدرات وتحقيق تكافؤ الفرص دون تمييز لفئة الصم، وضعاف السمع.



حصد الجائزة الوطنية للعمل التطوعي 2024م بشأن تفعيل العمل التطوعي وفق المعيار الوطني السعودي للتطوع.

رأس المال البشري

ندرك أن عاملينا هم الثروة الحقيقية والركيزة الأساسية لاستدامة أعمالنا وتحقيق طموحاتنا التنموية. لذلك، ننتهج رؤية متكاملة لتمكين عاملينا تتضمن رعاية الكفاءات، وصقل المواهب، وتوفير بيئة عمل عادلة، وشاملة، ومحفزة، تعزز الولاء، والابتكار، والمسؤولية المشتركة نحو بناء مستقبل أكثر ازدهاراً لتنظيم خدمات المياه في المملكة.

ونعتبر كل استثمار في رفاهية عاملينا وتطويرهم امتداداً لاستراتيجية الاستدامة لدينا، حيث تُسهم معاً في بناء منظومة أكثر مرونة، وقدرة، واستدامة لمواجهة تحديات الغد.



التنوع وتكافؤ الفرص



نؤمن بأن التنوع يُعد عملية تنظيمية وإدارية شاملة تُسهم في تطوير بيئة العمل، وتعزيز ثقافة الأداء والإبداع داخل الهيئة. ويشمل التنوع لدينا مجموعة واسعة من الأبعاد، مثل: العمر، والجنس، والقدرات، والخلفية التعليمية، والموقع الجغرافي، والدخل، والحالة الاجتماعية، والخبرات، والمعتقدات الدينية، والانتماء العرقي بما يضمن وجود مجتمع مؤسسي متنوع وحيوي يخدم القطاع بمختلف أطيافه.

ونعمل على ترسيخ مبدأ التنوع وتكافؤ الفرص لكافة عاملينا؛ لتمكينهم من مواجهة التحديات الوظيفية والارتقاء بأدائهم المهني دون النظر إلى أي اعتبارات جانبية. ونحرص على تحقيق التكامل بين مفهومي التنوع والعدالة، من خلال إيجاد بيئة عمل متناغمة تُسهم في تعزيز الإبداع ورفع إنتاجية عاملينا، بغض النظر عن الجنس أو أي عامل آخر من عوامل التمييز.

ويُسهم تنوع القوى العاملة في:

- تعزيز أداء الأعمال.
- دعم الإبداع والابتكار المؤسسي.
- تحسين صحة العاملين ورفاهيتهم.
- تقليل مخاطر التمييز في بيئة العمل.
- بناء قوة عمل متنوعة وفعّالة.
- زيادة الإنتاجية وتعزيز الانتماء الوظيفي.



خلال الفترة المشمولة في التقرير



139

عاملاً تحت سن الثلاثين.

10

رأس الخير

09

الجيل

08

جدة

170

الرياض

إجمالي القوى العاملة حسب الجنس

من الجدير بالذكر أنه خلال فترة تحولنا المحلي لا تزال وكالة رأس المال البشري لدينا تدير شؤون عاملي “تحلية المياه – الذراع التشغيلي المحلي للهيئة السعودية للمياه” بما لا يتعارض مع ما ورد في قرار التحول والترتيبات التنظيمية للهيئة، كما نعمل على فصل الهياكل بحسب الخطة المعتمدة للتحول.

8,471 الذكور	250 الإناث	8,721 إجمالي عدد العاملين

إجمالي القوى العاملة حسب الفئة الوظيفية		
	إناث	ذكور
الإدارة العليا	%0.01	%0.53
الإدارة الوسطى	%0.14	%2.14
العاملون	%2.42	%94.76

إجمالي التوطين: %98.74		
التوطين بحسب الفئة الوظيفية	سعودي	غير سعودي
الإدارة العليا	%0.54	%0
الإدارة الوسطى	%2.28	%0
العاملون	%95.92	%1.26

نمو القوى العاملة واستقطاب المواهب
التعيينات الجديدة خلال عام 2024م

226 الإجمالي	64 الإناث	162 الذكور



استدامة كفاءاتنا

يشغل تخطيط التعاقب الوظيفي جزءاً أساسياً من ممارساتنا لتعزيز الاستدامة المؤسسية، وضمان استمرارية الكفاءات الحيوية في الوظائف على اختلاف مستوياتها التنظيمية، وضمن هذا الإطار أنشأنا إدارة التعاقب الوظيفي، التي تتولى مسؤولية تطوير خطط تعاقب واضحة، وتحديد المواهب المستقبلية، وتأهيلها لشغل المناصب الحرجة؛ لضمان جاهزيتنا لمواجهة تحديات النمو والتطور المحتملة.

حقوق الإنسان

نحن ملتزمون باتباع نهج مؤسسي يحترم حقوق الإنسان ويعززها في جميع عملياتنا اليومية، ويشمل ذلك شركاتنا في سلسلة الإمداد، والمجتمعات التي نخدمها، والتطبيقات التشغيلية المرتبطة بخدمات المياه.

نُسخر مواردنا عبر مختلف إداراتنا لدعم هذا التوجه، ونوفر بيئة عمل تُبنى على مبادئ الشفافية، والعدالة، وعدم التمييز، بما يضمن التعامل مع عاملينا وشركائنا بمسؤولية وكرامة.

نحرص على صون الحقوق الأساسية في بيئة العمل، والتي تشمل: الحق في الصحة والسلامة، والحق في التعليم والتدريب، والحق في التوظيف العادل، والمساواة في الفرص، وتمكين المرأة، وضمان الحماية من أي شكل من أشكال التمييز القائم على الجنس، أو الجنسية، أو الخلفية الثقافية.

كما نوفر قنوات رسمية لتلقي الشكاوى والتظلمات تحت إشراف وكالة رأس المال البشري، ونلتزم بمعالجتها وفق آليات تضمن الشفافية والنزاهة.

وتُجسد هذه الجهود التزامنا بالأنظمة الوطنية ذات العلاقة، بما في ذلك نظام العمل السعودي، والخطة الوطنية لبيئة حقوق الإنسان، ونظام حماية الطفل، إلى جانب توافقنا مع مبادئ العمل اللائق الصادرة عن منظمة العمل الدولية، واليثاق العالمي للأمم المتحدة.

منع توظيف الأطفال

لضمان حماية حقوق الطفل وتعزيز بيئة عمل آمنة ومسؤولة، نلتزم خلال تنفيذ أعمالنا بالتقيد التام بأحكام نظام العمل ونظام حماية الطفل المعتمدتين من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وبما ورد في الخطة الوطنية لمنع عمل الأطفال.

وحرصاً منا على الامتثال للضوابط الوطنية، اتخذنا جملة من الإجراءات الدقيقة للتوظيف التي تضمن عدم تعيين أي عامل دون سن (18) عاماً، وتحرص وكالة رأس المال البشري في الهيئة على مراجعة واعتماد جميع عمليات التوظيف بما يتوافق مع الحد الأدنى للسن القانوني.

كما نُجرى مراجعات دورية لإجراءاتنا في الموارد البشرية للتأكد من التزامها الكامل بالأنظمة واللوائح المعتمدة، وضمان خلو سجلات الهيئة من أي تعيين مخالف، بما في ذلك تشغيل الأطفال حتى في حال وجود إشراف عائلي، حيث يُعد ذلك من المخالفات الجسيمة أياً كان الغرض من التشغيل، بما يضمن المحافظة على حقوق جمع الفئات، وتوفير بيئة عمل تحترم كرامتهم.



إجازات عاملينا

نُولي في الهيئة أهمية بالغة لحصول جميع عاملينا على الإجازات المقررة بمختلف أنواعها، كونها تمثل أحد الحقوق الوظيفية الجوهرية، ووسيلة أساسية لاستعادة التوازن النفسي والجسدي، والعودة إلى أداء المهام الوظيفية بنشاط وشغف، بما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء والمساهمة في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

ونُدرِك أن الإجازات تُعد عاملاً للتخلص من أعباء وضغوط العمل، كما تُسهم في تعزيز الرفاهية العامة، وتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية، وهو ما ينعكس بدوره على رفع مستويات الرضا والانتماء للهيئة. لذلك؛ نحرص على تمكين عاملينا من الاستفادة من إجازاتهم وفقاً لما نص عليه نظام العمل الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، حيث يتم تصنيف الإجازات المعتمدة في الهيئة بما يتماشى مع الأنظمة والتشريعات الوطنية، ويشمل ذلك الإجازات الرسمية للدولة مثل:

- إجازة عيد الفطر.
- إجازة عيد الأضحى.
- إجازة اليوم الوطني.
- إجازة يوم التأسيس.

- إجازة الأمومة.
- إجازة الأبوة.
- إجازة الوفاة.
- إجازة العدة.
- إجازة الزواج.
- الإجازة الدراسية.
- إجازة الحج.
- الإجازة الاضطرارية.
- الإجازة الرياضية والثقافية.
- إجازة غسيل الكلى.
- إجازة مرضى السرطان.
- إجازة إصابة العمل.

إضافة إلى ذلك، تُتيح مجموعة من الإجازات المعتمدة لدينا لتلبية مختلف الظروف الحياتية والصحية والاجتماعية للعاملين، وتشمل:

قصة نجاح

الهيئة ضمن أفضل بيئات العمل لعام 2024م

[GRI 401]

ويجسد هذا التقدير ثمرة استثماراتنا المتواصلة في رفاه عاملينا وصحتهم النفسية والبدنية، تأكيداً على التزامنا برعاية البُعد الإنساني في بيئة أعمالنا. كما أطلقنا حملة تطعيم شاملة ضد الإنفلونزا الموسمية، انطلاقاً من حرصنا على حماية كوادرننا، وتعزيز مفهوم الوقاية خلال ممارستنا لأعمالنا.

وامتداداً لهذا التوجه، أولينا جانب الاستعداد للطوارئ أولوية قصوى، حيث قمنا بتوفير خمس (5) سيارات إسعاف مجهزة بأحدث التجهيزات الطبية، بما يضمن جاهزيتنا للاستجابة السريعة والفعّالة للحالات الطارئة، وبعكس جهوداً متكاملة تُراعي سلامة عاملينا في كل الأوقات.

حصدنا شهادة "أفضل بيئة عمل" لعام 2024م، من منظمة Great Place Work مما يعكس التزامنا العميق بترسيخ ثقافة مؤسسية تركز على الرفاه، والشمولية، والعدالة، والتحفيز، حيث كان من أهم اشتراطات الحصول عليها هو مشاركة 65% من العاملين في الاستبيان، وتحقيق 65% منهم على الأقل تقييم (جيد جداً) أو أعلى.

كما نهتم بمستوى فاعلية برامج إعادة الاندماج الوظيفي لدينا، ومدى استقرار بيئة العمل داخل الهيئة، ونقيسها بشكل دوري.

الذكور	الإناث	
867	10	إجمالي عدد عاملينا الذين استفادوا من إجازة رعاية الطفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
98%	100%	نسبة عاملينا الذين عادوا إلى العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعد انتهاء إجازة رعاية الطفل.
851	10	إجمالي عدد عاملينا الذين عادوا إلى العمل بعد انتهاء إجازة رعاية الطفل، واستمروا في وظائفهم لمدة 12 شهراً بعد العودة.



رعاية عاملينا

نحرص على توفير بيئة عمل عادلة ومحفزة تضمن لجميع عاملينا استحقاقاتهم الوظيفية الكاملة دون تمييز، بما يشمل الأجور والعلاوات، وضمان صرفها في الوقت المحدد وبطريقة مباشرة ومنتظمة.

ونلتزم بالامتثال التام للوائح التنظيمية الصادرة عن نظام العمل في المملكة، بما يغطي جميع حقوق العاملين والزياب المالية المعتمدة. كما نوفر مجموعة شاملة من الزيايا تشمل خدمات التأمين الصحي، وتغطية الإعاقة والعجز، وإجازات الأمومة والأبوة، بالإضافة إلى برامج التقاعد التي تضمن الاستقرار المستقبلي للعاملين.

كما نحرص على دعم الاستبقاء والترقي من خلال سياسات مرنة تتماشى مع متطلبات التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، مثل توفير ساعات العمل المرنة، وأيام العمل عن بعد - بمعدل 3 أيام في الشهر بما لا يتجاوز 15 يوم عمل خلال العام-، وتسهيل الوصول للفرص التطويرية، كما أننا وفرنا حضانة لأطفال عاملينا مجهزة بأعلى معايير السلامة، والرعاية، والتعليم، والترفيه الآمن لهم.

ونؤكد التزامنا الدائم بتعزيز مبادئ العدالة والمساواة داخل بيئة العمل، من خلال أنظمة تضمن حقوق جميع عاملينا دون تمييز، وتدعم بيئة تحتضن الكفاءات الوطنية وتسهم في استقطاب أفضل الكوادر، بما يعزز مكانتنا كجهة حكومية تعتبر خياراً مهنياً مرموقاً للباحثين عن بيئة عمل عادلة ومحفزة.

عدالتنا في بيئة العمل

يُعد ضمان شعور عاملينا بالاحترام والأمان ضمن بيئة عمل عادلة وأخلاقية على رأس قائمة أولوياتنا، ونسعى إلى ترسيخ ثقافة الانفتاح والمسؤولية والنزاهة في جميع المستويات التنظيمية.

ونؤمن بأن الاستماع لصوت عاملينا يمثل أحد ركائز التمكين؛ لذلك نشجعهم على التعبير بحرية عن ملاحظاتهم وطرح مخاوفهم، والإبلاغ عن أي سلوكيات أو ممارسات قد تتعارض مع الأنظمة أو السياسات أو "مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة" المعتمدة. كما نلتزم بتطبيق سياسة صارمة لمكافحة التحرش بجميع أشكاله تماشياً مع نظام مكافحة التحرش المعتمد في المملكة، ومعايير العمل اللائق المعمول بها.

وقد وقّرن العديد من القنوات الرسمية لاستقبال هذه البلاغات والاستفسارات تضمن السرية، والعدالة، وسرعة الاستجابة، تشمل إمكانية التصعيد إلى الإدارة المعنية، أو التواصل مع وكالة رأس المال البشري، أو عبر قنوات الامتثال والتدقيق، مع توفيرنا لخيار الإبلاغ بسرية تامة لضمان الحماية الكاملة لعاملينا، حيث نؤمن بحق موظفينا في التعبير بحرية عن آرائهم وملاحظاتهم دون خوف من التعرض لأي إجراء تأديبي أو تأثير سلبي على مسارهم المهني.

ومن أبرز هذه القنوات منصة العناية بالعاملين، التي تتيح لعاملينا رفع الشكاوى والملاحظات مباشرة عبر البوابة الإلكترونية، أو من خلال الاتصال على الرقم (11111)، أو عبر البريد الإلكتروني ecu@swa.gov.sa.

وتغطي المنصة مجموعة متنوعة من الطلبات، من بينها: الشكاوى، والاقتراحات، والاستفسارات، وطلبات البنوك، والمستحقات المالية، وطلبات النقل، وتحديث البيانات، وخدمات التأمين الطبي، إضافة إلى معالجة التجمد الوظيفي.

ويتم التعامل مع جميع الطلبات من قبل الجهات المختصة بكفاءة عالية، وفق آليات مدروسة تضمن مراجعة جميع التظلمات المقدمة من العاملين ومعالجتها بموضوعية وعدالة، وشفافية، وحيادية تامة، بما يُسهم في تعزيز رفاه العامل، وتحقيق الأداء المؤسسي المتميز. ويُعزز هذا التوجه التزامنا بمبادئ الشفافية والنزاهة، ودورنا في بناء بيئة عمل تحترم الإنسان وتحمي حقوقه وتعزز الثقة داخل الهيئة.

عدد الملاحظات والاستفسارات والشكاوى
على المنصة خلال عام 2024م

+3,700





نظام التقاعد

وفقاً لنظام العمل السعودي، يخضع جميع عاملينا لنظام التقاعد المدني، والذي يُحدّد سن الإحالة إلى التقاعد عند بلوغ العامل أو العاملة سن الستين (60) عاماً. وتُوفّر خطة التقاعد المعتمدة مرونة كافية لضمان حصول المتقاعدين على استحقاقاتهم النظامية بما يكفل لهم العيش الكريم وتحسين جودة حياتهم بعد انتهاء الخدمة. وتُمنح هذه الاستحقاقات عند تحقق أي من الحالات التالية:

- بلوغ السن النظامي للتقاعد.
- الاستقالة وفق الضوابط المعتمدة.
- التقاعد المبكر بعد استيفاء شروط الحد الأدنى للمدة النظامية.

وبأتي ذلك في إطار التزامنا بتطبيق ما نص عليه نظام التقاعد المدني، بما يعزز من العدالة والاستقرار الوظيفي ويؤمن مستقبل عاملينا بعد انتهاء خدمتهم.

المرأة في الهيئة

نعمل على تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية ودعم حضورها في الأدوار الاستراتيجية المؤثرة ضمن منظومة اتخاذ القرار، في إطار سعيينا إلى المساهمة في مستهدفات رؤية السعودية 2030 بشأن رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتطوير الكفاءات الوطنية. ونعمل على توفير مجموعة من البرامج والمبادرات التي تدعم تطور عاملاتنا المهني، من خلال مسارات تدريب وتأهيل متخصصة، تشمل برامج القيادة، والتدريب على رأس العمل، والمشاركة في مبادرات تمكين الكوادر النسائية في قطاعات حيوية كاللياه والطاقة، والعلوم، والهندسة، والتقنية. وقد أثمرت هذه الجهود عن زيادة ملموسة في تمثيل المرأة داخل بيئة أعمالنا، ليس فقط في الوظائف التشغيلية والمساندة، بل أيضاً في المواقع القيادية ومجالات العمل الميداني، ولا تقتصر على الذكور.

كما نولي اهتماماً خاصاً بتوفير بيئة عمل شاملة تحترم التنوع، وتكفل تكافؤ الفرص للجميع، دون تمييز، وهو ما يتجلى في التزامنا بممارسات التوظيف العادل، والترقيات المستندة إلى الكفاءة، وتخصيص مقاعد مستهدفة للكوادر النسائية في برامج القيادة والمسارات التقييمية، بالتعاون مع بيوت خبرة وطنية ودولية مرموقة.

مشاركة العاملين

نحرص في الهيئة السعودية للمياه على تطوير بيئة عمل محفزة تقوم على تعزيز قنوات التواصل الداخلي مع عاملينا، بما يرسخ قيم الانفتاح، والمشاركة، والتقدير.

وفي هذا الإطار، توفر مجموعة متنوعة من القنوات التفاعلية، تتضمن اللقاءات المفتوحة، واستبيانات مشاركة العاملين، وفعاليات التكريم، والشبكة الداخلية للهيئة، ومراجعات الأداء الدورية، والاحتفال بالمناسبات الوطنية والدينية، والأحداث والأيام المحلية والعالمية المعتمدة لدينا، بالإضافة إلى النشرات الأسبوعية التي تسلط الضوء على أهم منجزات العاملين خلال الأسبوع، احتفاءً بجهودهم وإسهاماتهم.

وإيماناً منا بأهمية دعم التوازن بين العمل والحياة، قمنا بتشكيل فريق متخصص لإعداد جداول أسبوعية مقترحة تتضمن توصيات ترفيهية وثقافية متنوعة مثل: البرامج السمعية الأسبوعية، والكتب المميزة، والفعاليات الاجتماعية والثقافية، والمباريات الرياضية، بهدف توفير خيارات تعزز رفاهية عاملينا خلال عطلات نهاية الأسبوع. كما نُعد ورش العمل وجلسات العصف الذهني من الأدوات الرئيسة التي نعتمدها لتعزيز التواصل المباشر بين الكفاءات الشابة والإدارة العليا.



تمثل الإناث نحو 2.6% من المناصب الإدارية خلال الفترة المشمولة في التقرير.



مكافآت الأداء

نركّز بشكل كبير على إجراءات التقييم الوظيفي، بهدف تحديد نقاط القوة التي يتمتع بها عاملينا، إلى جانب التعرف على مواطن الضعف والفجوات المحتملة. وتسهم عملية التقييم المستندة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية للوحدة في قياس كفاءة الأداء، مما يتيح لنا إعداد برامج تطوير مخصصة لعاملينا ممن تقل مستوياتهم عن المطلوب. ويُجرى التقييم دائماً بروح من النزاهة والعدالة؛ لضمان تكافؤ الفرص بين جميع العاملين، وتعزيز الشفافية المؤسسية.

ونؤمن بأن التقييم الوظيفي لا يُعد إجراءً عقابياً، بل وسيلة أساسية لتحسين الأداء العام. ولهذا تحرص الإدارة العليا على متابعة تقارير التقييم باهتمام لضمان تطبيق مبدأ العدالة والمساواة للجميع.

ويُعد التطوير الوظيفي أحد الركائز التي نحرص على دعمها، حيث نقوم بإجراءات التقييم كعملية مستمرة تهدف إلى موازنة أداء عاملينا مع الأهداف الاستراتيجية، والتي تُحدّد بداية فترة التقييم وتُحدث بانتظام خلال مسار العمل.

كما تُحدّد بوضوح مسؤوليات المدير المباشر والعامل في كل مرحلة من مراحل عملية التقييم، والتي تتكوّن من أربع مراحل رئيسية: تخطيط الأداء، مراجعة الأداء، تقييم الأداء، وإعلان النتائج.

ونظراً لامثالنا التام لأنظمة التوظيف، فإننا نُقر بحق كل عامل في الاعتراض على تقارير التقييم النهائية، من خلال تقديم التظلم خلال مدة أقصاها (15) يوماً، على أن يُرفع إلى الرئيس الأعلى الذي يُحيله بدوره إلى لجنة مختصة من الموارد البشرية، للنظر فيه وفق الصلاحيات القانونية المحددة، وضمن مدد زمنية واضحة، مع الالتزام الكامل بالسرية في جميع مداورات اللجنة.

نعي أن الرواتب والأجور تُعد من أبرز الاستحقاقات الوظيفية التي يستحقها عاملينا نظير جهودهم، علاوةً على دورها كحق مكتسب يُسهم في تحقيق الرضا الوظيفي، ويعزز من الإشباع المادي والنفسي لعاملينا خلال فترة عملهم.

ونؤمن بأن العدالة في الأجور تنعكس إيجاباً على سلوك عاملينا، وتسهم في تعزيز استقرارهم المهني، وتحفيز أدائهم، وترسيخ انتمائهم الوظيفي.

وتستند سياساتنا في هذا الجانب إلى ما هو معمول به في القطاعات الحكومية، وفقاً لأحكام نظام العمل الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، حيث يُمنح العامل أو العاملة راتباً شهرياً يتناسب مع المرتبة الوظيفية المقررة، بما يضمن المساواة في الأعمال المتماثلة، دون تمييز بين الجنسين.

سياساتنا العادلة للأجور

قصة نجاح برنامج "تمكين"

[GRI 404]



اللقاء الختامي لبرنامج متدري، تمكين النسخة الثالثة

انطلاقاً من التزامنا بتطوير الكفاءات الوطنية ودعم التنمية البشرية المستدامة، أطلقنا برنامج "تمكين" كإحدى المبادرات الاستراتيجية لتأهيل الكوادر الوطنية وإعدادها لسوق العمل المستقبلي.

ونجح برنامجنا في نسخته الثالثة، في تأهيل 150 شاباً وشابة من خريجي مرحلي البكالوريوس والماجستير، عبر 22 تخصصاً إدارياً وهندسياً وعلمياً موزعة على 12 قطاعاً حيوياً ضمن منظومة المياه، وذلك خلال فترة تدريبية مكثفة امتدت لأكثر من ستة أشهر.

وتركزت مجالات التدريب على قطاعات استراتيجية مثل تحلية وتنقية المياه، والاستدامة، والاستراتيجية والتخطيط، والأبحاث والابتكار، وغيرها من القطاعات الحيوية التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن المائي في المملكة.

وفي نسخته الرابعة، وسّعنا نطاق البرنامج ليشمل مجالات أكثر تقدماً مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وسلاسل الإمداد، بما يضمن مواكبة التحولات العالمية، ويزوّد السوق الوطنية بكفاءات قادرة على قيادة التنمية البيئية والاجتماعية، والاقتصادية. ويُعد برنامج "تمكين" اليوم قصة نجاح حقيقية تعكس استثمار الهيئة للاستدام في رأس المال البشري المحلي، وإسهامها المباشر في بناء جيل جديد من القيادات المستقبلية لقطاع المياه في المملكة.



إشراك أصحاب المصلحة تمكين الشراكات لخلق قيمة مستدامة



حملاتنا التوعوية

نحرص على إطلاق حملات توعوية عامة تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى أصحاب المصلحة بأهمية الاستخدام المستدام للمياه، وتعزيز ثقافة الحفاظة على الموارد المائية. ومن بين هذه الحملات

حملة التحول والتعريف بالهيئة:

بهدف توضيح أدوارنا ومهامنا الجديدة بعد عملية التحول، وتسليط الضوء على هويتنا البصرية الجديدة، وتعزيز التعرف على رسالتنا المؤسسية الجديدة، وترسيخ حضورنا في القطاعين المحلي والدولي.

حملة إصدار التراخيص:

تستهدف قطاع الأعمال وأصحاب المشاريع المتعلقة بخدمات المياه، لتعريفهم بجهودنا لتسهيل عملية إصدار التراخيص، والتأكيد على ضرورة الالتزام بإصدار التراخيص لكافة الأنشطة في خدمات المياه بالملكة.

حملة المخالفات:

لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور حول أهمية الالتزام بالأنظمة المتعلقة بخدمات المياه.

حملة توثيق العدادات:

لتعريف المستفيدين بأهمية توثيق العدادات وتشجيعهم على المشاركة في تحسين كفاءة خدمات المياه.

نؤمن في الهيئة السعودية للمياه بأن إشراك أصحاب المصلحة يمثل ركيزة أساسية لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية وتعزيز استخدام خدمات المياه. وفي ظل التغيرات المتسارعة وتزايد توقعات المستفيدين والجهات المعنية، أصبح من الضروري بناء علاقات قوية وطويلة الأمد مع أصحاب المصلحة تقوم على أسس الثقة والشفافية، مما يعزز من قدرتنا على تحقيق نتائج مستدامة وفعالة تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية. إلى جانب تطوير قنوات تواصل فعالة وشاملة تضمن مشاركة الجميع بفاعلية.

يمثل إشراك أصحاب المصلحة أحد الجوانب الأساسية في استراتيجيتنا، حيث قمنا بتحديد فئات أصحاب المصلحة كخطوة أولى لفهم احتياجاتهم بشكل دقيق وتحديد قنوات الاتصال معهم، بما يساهم في بناء علاقات قوية ومستدامة تعزز من تحقيق أهدافنا المشتركة. كما وسعنا قنوات التواصل لتشمل الاجتماعات المباشرة، والندوات، وورش العمل، والمنصات الرقمية، واستطلاعات الرأي الدورية، إضافة إلى التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما نشارك بفعالية في المؤتمرات والندوات الإعلامية محلياً ودولياً لتعزيز الشفافية ونشر الوعي حول خدمات المياه.

ونؤمن بأن هذا النهج التكاملي في التواصل يعزز فعالية جهودنا ويضمن تحقيق توقعات أصحاب المصلحة لدينا، مما يساهم في بناء بيئة مستدامة ومتكاملة تساهم في تطوير القطاع بشكل مستمر.



الشراكات الدولية

حرصنا في الهيئة السعودية للمياه على تعزيز شراكاتنا الاستراتيجية وتوسيع نطاق تعاوننا الدولي لدعم أهدافنا التنموية في منظومة المياه. وقد أبرمنا من 30+ اتفاقية ومذكرة تفاهم محلية ودولية، ركزت مجالات التعاون فيها على محاور حيوية تتماشى مع أولوياتنا الاستراتيجية، شملت ما يلي:

- تحسين اقتصاديات صناعة خدمات المياه عبر رفع كفاءة استهلاك الطاقة.
- تعزيز مفاهيم الاقتصاد الدائري بين القطاعات المختلفة (المياه - الزراعة - الطاقة).
- التوسع في استخدامات الطاقة المتجددة في عمليات الإنتاج (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).
- بناء سياسات فعالة لإدارة الموارد المائية وإدارة خدماتها بكفاءة واستدامة.

تعكس هذه الشراكات التزامنا بتبني أفضل الممارسات العالمية ودعم التحول نحو قطاع مياه أكثر كفاءة وابتكاراً واستدامة.

قصة نجاح

استضافة المملكة للمؤتمر العالمي لتحلية المياه وإعادة استخدامها (IDRA 2026)

[GRI 203]

ضمن جهودنا لترسيخ ريادة المملكة في خدمات المياه، نجحنا في الفوز باستضافة المؤتمر الدولي لتحلية المياه وإعادة استخدامها (IDRA 2026)، والذي يُعد أحد أبرز الفعاليات العالمية المتخصصة في تقنيات المياه والاستدامة.

تمثل استضافة هذا المؤتمر أثراً لجهودنا الرامية إلى تطوير منظومة المياه في المملكة وفق أعلى المعايير الدولية، من خلال تعزيز الابتكار التقني، وتحفيز الاستثمار المستدام، وترسيخ ممارسات إدارة الموارد المائية وتحلية المياه وإعادة استخدامها بكفاءة وفعالية. ويهدف مؤتمر IDRA 2026 إلى:

- تعزيز دور المملكة في قيادة جهود إدارة الموارد المائية عالمياً.
- استقطاب الاستثمارات الدولية في خدمات المياه.
- توفير منصة عالمية لتبادل المعرفة والخبرات بين الجهات الحكومية، والباحثين، والقطاع الخاص.
- دعم الابتكار عبر تشجيع الأبحاث والتقنيات الناشئة في خدمات المياه.
- إطلاق مبادرات جديدة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد المائية.

وقد تم الإعلان الرسمي عن استضافة المملكة لهذا المؤتمر خلال قمة أبو ظبي الخاصة بمؤتمر IDRA، التي عُقدت في ديسمبر 2024م، مما يعكس مكانة المملكة العالية التنموية في مجال المياه والاستدامة.





ظهورنا المؤسسي وتعزيز الشراكات

مشاركة قطاع المياه في مؤتمر الأطراف السادس عشر (COP16)

+25

ورشة عمل

+10

جلسات حوارية

توقيع مذكرة تفاهم مع IHD Delft Institute for Water Education في سبيل دعم وتعزيز التعاون الاستراتيجي المشترك في مجال تنفيذ وتطوير البرامج التدريبية وتبادل الخبرات.



ضمن مساعينا لتعزيز حضور خدمات المياه دولياً ودعم شراكاتنا الاستراتيجية، قمنا بتنظيم مشاركة فاعلة في مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP16). ويهدف المؤتمر إلى رفع الطموح العالمي، وتسريع الأعمال بشأن الحفاظ على الأرض، والقدرة على مقاومة التصحر تحت شعار "أرضنا .. مستقبلنا".

استعرضنا من خلال هذه المشاركة أبرز الابتكارات والمشاريع الوطنية الرائدة في خدمات المياه، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ويعزز مكانة المملكة كداعم رئيسي للجهود الدولية لحماية البيئة ومكافحة التصحر.

تناولت مشاركتنا أيضاً دور قطاع المياه في مكافحة التصحر وتعزيز الأمن المائي، مع استعراض الحلول المستدامة التي تطبقها الجهات في منظومة المياه لضمان الحفاظ المتوازن على الموارد البيئية والمائية.

كما عززنا حضورنا الدولي عبر توقيع اتفاقيات تعاون جديدة، وتوسيع دائرة الشراكات مع المنظومات العالمية المختصة بالاستدامة البيئية، وإدارة المياه، ومكافحة التصحر، بما يدعم جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



زياراتنا ومشاركاتنا الدولية

تعزيز الشراكات: زيارة مملكة هولندا

تأكيداً على توجهنا نحو تبني الحلول المستقبلية لخدمات المياه، تضمنت زيارتنا إلى مملكة هولندا لقاءات استراتيجية لاستكشاف مجالات التحول الرقمي والطاقة النظيفة في إدارة المياه.

استهدفت زيارتنا بناء شراكات بحثية وعلمية متقدمة، وتعزيز التكامل مع المؤسسات العالية الرائدة في مجال إدارة المياه المستدامة.

ركزنا خلال الاجتماعات والزيارات على تبادل الخبرات في إدارة الموارد المائية، واستكشاف فرص الاستفادة من حلول الهيدروجين الأخضر، وتقنيات النانو، والذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة واستدامة منظومة المياه في المملكة.

يمثل التعاون البحثي والعرفي مع المراكز الرائدة جزءاً محورياً من استراتيجيتنا لدفع عجلة الابتكار وتعزيز استدامة منظومة المياه الوطنية.



تعزيز الحلول المستدامة: لندن

في إطار التزامنا بتطوير تقنيات المياه وتعزيز الحلول المستدامة، شاركنا في جلسة حوارية متخصصة ضمن فعاليات لندن، حول التحديات المعاصرة لصناعة تحلية المياه.

واستعرضنا خلال الجلسة تجربتنا في تطبيق الحلول الابتكارية لخفض تكلفة إنتاج المياه المحلاة، إلى جانب جهودنا في تطوير تقنيات تعدين مياه الرجيع الملحي، وتوظيف المعادن المستخرجة لدعم القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما سلطنا الضوء على إنجازات معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة الذراع البحثي التابع لنا، والذي يعمل على تطوير حلول مبتكرة في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة، وابتكار العمليات الصناعية، والاستدامة، وتطوير المواد المتقدمة.



450	180	164
استشارة علمية	تطبيق عملي	منشور علمي

كما استعرضنا المبادرات الداعمة لجذب الاستثمارات، عبر تقديم فرص نوعية للاستثمار في سوق مياه محلي ودولي متنام، مدعوم ببنية تحتية متطورة وسياسات مالية تشجع على النمو والتمويل المستدام.

زيارتنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية

ضمن التزامنا بتوسيع نطاق التعاون الدولي وتطوير الحلول المبتكرة لخدمات المياه، قمنا بتنفيذ زيارة استراتيجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف تعزيز قدراتنا التقنية، وبناء شراكات بحثية مع أبرز بيوت الخبرة والمبتكرين. ركزنا خلال زيارتنا على:

- بحث فرص تطوير الحلول الرقمية لخدمات المياه بالتعاون مع شركة جاكوب العالمية، دعماً لتحولنا الرقمي.
- دعم جهود الابتكار والبحث الهندسي من خلال تبادل الخبرات مع شركة يكتيل العالمية.
- استكشاف حلول استخلاص المعادن من مياه الرجيع الملحي بالتعاون مع شركة أوكسي، بما يدعم استراتيجيتنا لخفض الانبعاثات وتعظيم الاستفادة من الموارد.
- الاطلاع على أحدث تقنيات الطاقة النظيفة بالتعاون مع شركة يلوم إنرجي، دعماً لتوجهنا نحو تحول الطاقة.
- مناقشة فرص استخدام تقنيات تحلية متقدمة مع شركة تريفي سيستم وشركة إنرجي ريكوفي لرفع كفاءة عملياتنا وتقليل الاستهلاك.

وفي إطار التزامنا ببناء منظومة علمية مستدامة، أبرمنا اتفاقية بحثية مع جامعة تكساس لتطوير حلول استخراج المعادن من الرجيع الملحي، وإطلاق برنامج أكاديمي متخصص في تحلية المياه بالتعلم عن بعد، بما يعزز من مساراتنا الأكاديمية والتطبيقية في القطاع.

تعزيز التعاون الدولي مع سنغافورة

ضمن جهودنا لتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة في مجالات إدارة واستدامة الموارد المائية، نفذنا زيارة استراتيجية إلى جمهورية سنغافورة استمرت يومين، بمشاركة عدد من قيادات المنظومة، بهدف استكشاف أفضل الممارسات العالمية وتوسيع آفاق الشراكات التقنية. ركزنا خلال الزيارة على:

- بحث فرص التعاون في كفاءة إدارة المياه، وتبني حلول رقمية متقدمة بالتعاون مع نخبة من الجهات السنغافورية الرائدة.
- الاطلاع على أحدث الابتكارات التقنية في معالجة المياه والتحول الرقمي، من خلال جولات ميدانية إلى شركات متخصصة.
- قيادة المؤتمر السعودي-السنغافوري للمياه، بمشاركة نخبة من الخبراء وصناع القرار، والذي استعرض الفرص الاستثمارية والحوافز في القطاع، وسلط الضوء على الابتكارات التي تسهم في تعزيز الاستدامة.

وفي إطار التزامنا بتطوير الكفاءات الوطنية، تم توقيع أربع مذكرات تفاهم مع جهات بحثية وأكاديمية سنغافورية، شملت أكاديمية المياه ومعهد ابتكار تقنيات المياه، وذلك لتطوير برامج تدريبية مشتركة، ودعم مشاريع البحث والابتكار في استدامة المياه.





شراكاتنا الاستراتيجية محلياً

دعماً للابتكار والبحث العلمي، نظمنا بالتعاون مع جامعة تبوك النسخة الثالثة من مبادرة "مجتمع أبحاث المياه" بمشاركة أكثر من 300 باحث وخبير.

ناقش المشاركون مستقبل تحلية ومعالجة المياه، الطاقة النظيفة، وتطوير المواد الغشائية، وقدموا أكثر من 50 مقترحاً بحثياً لتعزيز الأمن المائي ورفع كفاءة الطاقة.

كما أبرمنا اتفاقيات بحثية مع جامعات وطنية لدعم منظومة الابتكار، شملت:

- جامعة الطائف لدراسة سلوك السبائك الهندسية.

- جامعة تبوك لتطوير تقنيات الكشف البكر عن قناديل البحر.

- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لتطوير أغشية تناضح عكسي مبتكرة.



الملاحق

تطلعاتنا المستقبلية	242
فهرس محتويات المبادرة العالمية للتقارير	244
جدول التعاريف	252



تطلعاتنا المستقبلية

ننطلق في توجهاًنا المستقبلية من رؤية طموحة تهدف إلى تطوير شامل لأدائنا في مختلف أعمالنا، بما يعزز موثوقية قطاع المياه واستدامته، ويواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030.

حيث نسعى إلى تطوير الأطر والسياسات التنظيمية، وتفعيل نماذج رقابية ذكية قائمة على البيانات والتحليل الاستباقي، ونركز أيضاً على تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال أدوات تخطيطية طويلة المدى، مع الحفاظ على استدامة الموارد وتنوع مصادر المياه.

ونواصل العمل على رفع مستوى الشفافية حيث نعتزم تطوير الدليل الإرشادي للإفصاح عن ممارسات الاستدامة (ESG) في قطاع المياه، وسنضع مصالح المستفيدين من أولوياتنا حيث نعمل تحت إشراف وزارة البيئة والمياه والزراعة، وبالشراكة مع المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه، على إطلاق حملة وطنية شاملة للتوعية بقيمة البنية التحتية المائية. ونسعى من خلال هذه الحملة إلى رفع وعي المجتمع بحجم الاستثمارات الرأسمالية والتشغيلية المبذولة لضمان استدامة خدمات المياه، وتعزيز فهم المستفيدين لقيمة المياه كمورد وطني ثمين وعالي التكلفة. ونؤمن بأن نجاح هذه الحملة يتطلب تضافر جهودنا مع مختلف الجهات الحكومية وتكامل برامج التوعية والتواصل، بما يعزز ثقافة الترشيد، وبعث شعور الأفراد بالمسؤولية تجاه الحفاظ على الموارد المائية للأجيال القادمة.

كما نحرص على تطوير منظومتنا الرقابية لضمان التوافق مع الأنظمة والتشريعات، وتعزيز ثقافة الالتزام المؤسسي على كافة المستويات.

نحن نعي تماماً أهمية بناء القدرات في منظومة المياه، لذلك؛ نستثمر في تطوير الكفاءات الوطنية، ورفع الجاهزية المؤسسية، وتعزيز برامج التدريب والتأهيل في جميع المجالات ذات العلاقة. علاوةً على قيامنا بتحفيز البيئة الاستثمارية، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز الشراكات التنموية بما يساهم في خلق قيمة مضافة مستدامة.

ونعمل على تسريع وتيرة التحول الرقمي، وتبني التقنيات الذكية، واستكشاف حلول مبتكرة ترفع من كفاءة الأداء وتُعزز جاهزيتنا لمواجهة تحديات المستقبل.





فهرس محتويات المبادرة العالمية للتقارير

بيان الاستخدام	إننا في الهيئة السعودية للمياه نُفصح طوعاً عن المعلومات المذكورة في مؤشر مبادرة إعداد التقارير العالمية الذي بين أيديكم للفترة من 1 يناير 2024م إلى 31 ديسمبر 2024م، مع إشارتنا لمعايير مبادرة إعداد التقارير العالمية.
المبادرة العالمية للتقارير المستخدمة	معايير المبادرة العالمية للتقارير 1: الأساسيات لعام 2021م
معايير (معايير) قطاع المبادرة العالمية للتقارير المعمول بها	لا ينطبق

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم الصفحة والإجابات المباشرة وأسباب عدم الإفصاح - إن وُجدت -
GRI 2: الإفصاحات العامة 2021م	2-1 التفاصيل المؤسسية	08, 18, 22, 23, (52 - 55), 130, 218, بالإضافة إلى صفحة الغلاف الخلفي.
	2-2 الكيانات المدرجة في تقرير الاستدامة المجمعة	120, 134, 202
	2-3 الفترة المشمولة بالتقرير، والدورة، ونقطة الاتصال	09
	2-4 إعادة صياغة المعلومات	هذا تقرير الاستدامة الأول للهيئة السعودية للمياه.
	2-5 التحقق الخارجي	لم يتم إجراء عمليات التحقق الخارجي.
	2-6 الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات العمل الأخرى	(20 - 25), (54 - 55), 130, (164 - 172)
	2-7 الموظفين	216, 218, 219
	2-8 العمال غير الموظفين	32 موظفاً يعملون في وظائف إدارية وفنية
	2-9 هيكل الحوكمة وتكوينه	(48 - 53)
	2-10 ترشيح واختيار أعلى هيئة الإدارة	50
	2-11 رئيس أعلى هيئة إدارة	50
	2-12 دور أعلى هيئة إدارة في الإشراف على إدارة الآثار	(48 - 53), 58, 60, (62 - 64)
	2-13 تفويض مسؤولية إدارة الآثار	40, 42, (48 - 53), (58 - 64)
	2-14 دور أعلى هيئة إدارة في إعداد تقرير الاستدامة	50
	2-15 تضارب المصالح	58

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم الصفحة والإجابات المباشرة وأسباب عدم الإفصاح - إن وُجدت -
GRI 2: الإفصاحات العامة 2021م	2-16 التواصل حول المخاوف الحرجة	09, 220, 225
	2-17 المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة	50
	2-18 تقييم أداء أعلى هيئة إدارة	تُعد هذه المعلومات سرية وفقاً لأحكام سياسة تصنيف وحوكمة البيانات المعتمدة في الهيئة.
	2-19 سياسات الأجور	تُعد هذه المعلومات سرية وفقاً لأحكام سياسة تصنيف وحوكمة البيانات المعتمدة في الهيئة.
	2-20 عملية تحديد الأجور	تتم إدارته حالياً من قبل هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، كما تُعد هذه المعلومات سرية وفقاً لأحكام سياسة تصنيف وحوكمة البيانات المعتمدة في الهيئة.
	2-21 نسبة إجمالي الأجور السنوية	تُعد هذه المعلومات سرية وفقاً لأحكام سياسة تصنيف وحوكمة البيانات المعتمدة في الهيئة.
	2-22 بيان استراتيجية التنمية المستدامة	40, 42
	2-23 الالتزامات الخاصة بالسياسة	(32 - 39)
	2-24 تضمين الالتزامات الخاصة بسياسة العمل المسؤول	48, 58, 62, 64, 65, 70, 74, 90, 101, 107, 115, 150, 169, 188, 189, 190, 225, 228
	2-25 عمليات معالجة الآثار السلبية	(66 - 69)
	2-26 آليات طلب النصيحة والإعراب عن المخاوف	توفر الهيئة قنوات مفتوحة وآمنة للعاملين لطلب المشورة بشأن ممارسات الأعمال المسؤولة والإبلاغ عن المخاوف، مع ضمان الحفاظ على السرية التامة وحماية مقدمي البلاغات.
	2-27 الامتثال للقوانين واللوائح	لقد التزمت الهيئة بجميع اللوائح ذات الصلة المحددة من قبل المملكة خلال فترة التقرير، ولم تتلقى أية شكاوى أو غرامات لانتهاكها أياً من اللوائح.
	2-28 عضوية الجمعيات أو الاتحادات المهنية	تمتلك الهيئة "أكاديمية المياه" و "معهد الابتكار وتطوير أبحاث تقنيات المياه" كذراعين يتمتعان بهويتين مستقلتين.
	2-29 منهج إشراك أصحاب المصلحة	26, 27
	2-30 اتفاقات المفاوضة الجماعية	جميع العاملين لدى الهيئة يرتبطون بعقود عمل فردية رسمية، وتخضع شروط التوظيف لأحكام أنظمة العمل المحلية في المملكة العربية السعودية. ولا توجد اتفاقيات تفاوض جماعي، وذلك بما يتماشى مع الإطار النظامي المعمول به في المملكة.



معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم الصفحة والإجابات المباشرة وأسباب عدم الإفصاح - إن وُجدت -	معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم الصفحة والإجابات المباشرة وأسباب عدم الإفصاح - إن وُجدت -
GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-1 عملية تحديد المواضيع الجوهرية	28	305-3 انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (نطاق 3)	305-3 انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (نطاق 3)	تتولى الهيئة الدور التنظيمي والتطويري لقطاع المياه، وبناءً على ذلك، يجري حالياً حصر البيانات ذات الصلة ضمن خطة عمل معتمدة، تمهيداً للإفصاح عنها فور اكتمال عملية الإعداد والمراجعة.
	3-2 قائمة الموضوعات الجوهرية	31, 29			
	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	110			
GRI 201: الأداء الاقتصادي لعام 2016م	201-2 الآثار المالية والمخاطر والفرص الأخرى الناجمة عن تغير المناخ	(84 - 88)	GRI 305: الانبعاثات 2016م	305-4 كثافة انبعاثات غازات الدفيئة	تتولى الهيئة الدور التنظيمي والتطويري لقطاع المياه، وبناءً على ذلك، يجري حالياً حصر البيانات ذات الصلة ضمن خطة عمل معتمدة، تمهيداً للإفصاح عنها فور اكتمال عملية الإعداد والمراجعة.
GRI 303: المياه والنفايات السائلة 2018م	303-3 سحب المياه	110	305-5 الحد من انبعاثات غازات الدفيئة	305-5 الحد من انبعاثات غازات الدفيئة	(86 - 87)
	303-5 استهلاك المياه	110			
GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	118	GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	94
GRI 303: المياه والنفايات السائلة 2018م	303-2 إدارة الآثار المتعلقة بتصريف المياه	(105 - 107)	GRI 304: التنوع البيولوجي 2016م	304-2 التأثيرات المهمة للأنشطة، والمنتجات، والخدمات على التنوع البيولوجي	لم يتم تسجيل أي تأثيرات بيئية مباشرة على مناطق حساسة بيئياً أو مواطن كائنات مهددة بالانقراض وتلتزم الهيئة بعدم تنفيذ أي مشاريع في المناطق المحميات الطبيعية، وتعمل ضمن السياسات البيئية المعمول بها.
GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	122		304-3 اللوائح المحمية أو المعاد تأهيلها	95, 94
GRI 303: المياه والنفايات السائلة 2018م	303-4 تصريف المياه	122	GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	104
GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	96	GRI 301: المواد 2016م	301-1 المواد المستخدمة بالوزن أو الحجم	109
GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	84		301-2 المواد الدخلة المعاد تدويرها المستخدمة	109
GRI 302: الطاقة 2016م	302-1 استهلاك الطاقة داخل المنظمة	يتم حالياً جمع البيانات ذات الصلة ضمن إطار خطة عمل معتمدة، على أن يتم الإفصاح عنها حال اكتمال معالجتها ومراجعتها.	GRI 306: النفايات 2020م	306-1 توليد النفايات والأتار المهمة المتعلقة بالنفايات	(124 - 126)
	302-3 كثافة الطاقة	يتم حالياً جمع البيانات ذات الصلة ضمن إطار خطة عمل معتمدة، على أن يتم الإفصاح عنها حال اكتمال معالجتها ومراجعتها.		306-2 إدارة الأثار المهمة المتعلقة بالنفايات	122, (124 - 126)
	302-4 خفض استهلاك الطاقة	90		306-3 النفايات المتولدة	(124 - 126)
	302-5 خفض متطلبات الطاقة للمنتجات والخدمات	90		306-4 النفايات المحولة من التخلص	101, (105 - 109)
GRI 305: الانبعاثات 2016م	305-1 انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة (نطاق 1)	(85 - 87)	GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	230
	305-2 انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة للطاقة (نطاق 2)	(85 - 87)		3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	212



معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم الصفحة والإجابات المباشرة وأسباب عدم الإفصاح - إن وُجدت -	معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم الصفحة والإجابات المباشرة وأسباب عدم الإفصاح - إن وُجدت -
GRI 405: التنوع وتكافؤ الفرص 2016م	405-1 تنوع هيئة الإدارة والوظفين	219, 218, 52, 50	GRI 403: الصحة والسلامة المهنية 2018م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م
	405-2 نسبة الراتب الأساسي والأجور بين النساء والرجال	تلتزم الهيئة بعدم التمييز في جميع ممارساتها الوظيفية، وذلك وفقاً لسياساتها المعتمدة المبنية على قرار وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.		403-1 نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	190
	406-1 حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة	خلال فترة التقرير هذا، لم يتم الإبلاغ عن أي حالات تمييز. وفي حال حدوثها، سنقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للقوانين المحلية للعمل، مع ضمان إجراء مراجعة شاملة وتنفيذ خطط التعويض بشكل فعال وسري يحفظ حقوق العاملين.		403-2 تحديد الأخطار وتقييم المخاطر والتحقيق في الحوادث	192, 68
	401-1 تعيين الموظفين الجدد، ومعدل ترك الموظفين للعمل	219, 218		403-3 خدمات الصحة المهنية	223, 192
	401-2 الحوافز المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا تقدم للموظفين المؤقتين أو الموظفين بدوام جزئي	201, (204 - 209), 216, (220 - 228)		403-4 مشاركة العمال والتشاور والتواصل معهم بشأن الصحة والسلامة المهنية	(190 - 192), 225
	401-3 إجازة رعاية الطفل	222		403-5 تدريب العمال على الصحة والسلامة المهنية	192
	402-1 الحد الأدنى لفترات الإشعار فيما يتعلق بالتغييرات التشغيلية	تلتزم الهيئة بإشعار العاملين بفترة زمنية مناسبة قبل تنفيذ أي تغييرات تشغيلية كبيرة، وذلك وفقاً لما تنص عليه أنظمة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. ولا توجد اتفاقيات تفاوض جماعي تُحدد فترات إشعار مختلفة.		403-6 تعزيز صحة العمال	223, 192
	409-1 العمليات والموردين المعرضين لمخاطر كبيرة تتعلق بحوادث العمل الجبري أو القسري	لم يتم تحديد أي عمليات أو موردين معرضين لمخاطر كبيرة تتعلق بالعمل الجبري أو القسري ضمن نطاق عمليات الهيئة ضمن الفترة المشمولة بالتقرير. وتؤكد الهيئة التزامها التام بالقوانين المحلية للعمل، وتنفيذ ممارسات تحظر جميع أشكال العمل الجبري. كما تلتزم الهيئة بالأدلة والإرشادات الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.		403-7 منع وتخفيف آثار الصحة والسلامة المهنية المرتبطة مباشرة بعلاقات العمل	223
	413-1 العمليات التي تنطوي على مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية	(181 - 189)		403-8 العمال المشمولون بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	192, 190
	413-2 العمليات ذات الآثار السلبية الهامة الفعلية أو المحتملة على المجتمعات المحلية	لم يتم تحديد أي عمليات تُشكل آثاراً سلبية هامة فعلية أو محتملة على المجتمعات المحلية. وتواصل الهيئة تطبيق مبدأ 'عدم الإضرار' من خلال الالتزام بالأنظمة البيئية والاجتماعية الوطنية، وتفعيل التواصل المجتمعي عند تنفيذ المشاريع.		403-9 الإصابات المرتبطة بالعمل	45
GRI 409: العمل الجبري أو القسري 2016م	409-1 العمليات والموردين المعرضين لمخاطر كبيرة تتعلق بحوادث العمل الجبري أو القسري	لم يتم تحديد أي عمليات أو موردين معرضين لمخاطر كبيرة تتعلق بالعمل الجبري أو القسري ضمن نطاق عمليات الهيئة ضمن الفترة المشمولة بالتقرير. وتؤكد الهيئة التزامها التام بالقوانين المحلية للعمل، وتنفيذ ممارسات تحظر جميع أشكال العمل الجبري. كما تلتزم الهيئة بالأدلة والإرشادات الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.	GRI 404: التدريب والتعليم 2016م	403-10 اعتلال الصحة المرتبط بالعمل	تم إجراء تقييمات أداء سنوية لجميع العاملين في نهاية العام، استناداً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة لكل فئة وظيفية. وبذلك بلغت نسبة العاملين الذين خضعوا لمراجعات دورية للأداء والتطوير الوظيفي 100%.
GRI 410: الممارسات الأمنية 2016م	410-1 أفراد الأمن المدربون على سياسات أو إجراءات حقوق الإنسان	62		3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م
	413-1 العمليات التي تنطوي على مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية	(181 - 189)		404-1 متوسط ساعات التدريب في السنة لكل موظف	201
	413-2 العمليات ذات الآثار السلبية الهامة الفعلية أو المحتملة على المجتمعات المحلية	لم يتم تحديد أي عمليات تُشكل آثاراً سلبية هامة فعلية أو محتملة على المجتمعات المحلية. وتواصل الهيئة تطبيق مبدأ 'عدم الإضرار' من خلال الالتزام بالأنظمة البيئية والاجتماعية الوطنية، وتفعيل التواصل المجتمعي عند تنفيذ المشاريع.		404-2 برامج تحسين الموظفين وبرامج المساعدة على الانتقال	(200 - 209)



معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم الصفحة والإجابات المباشرة وأسباب عدم الإفصاح - إن وُجدت -	معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	رقم الصفحة والإجابات المباشرة وأسباب عدم الإفصاح - إن وُجدت -
GRI 404: التدريب والتعليم 2016م	404-3 النسبة المئوية للتوعية للموظفين الذين يخضعون لمراجعات دورية للأداء والتطوير الوظيفي	تم إجراء تقييمات أداء سنوية لجميع العاملين في نهاية العام، استناداً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة لكل فئة وظيفية. وبذلك بلغت نسبة العاملين الذين خضعوا لمراجعات دورية للأداء والتطوير الوظيفي 100%.	GRI 205: مكافحة الفساد 2016م	205-1 العمليات التي تم تقييمها من ناحية المخاطر المتعلقة بالفساد	62, 60
GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	194	GRI 206: السلوك الناهض للمنافسة 2016م	205-2 التواصل والتدريب بشأن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد	225, 64, 62
GRI 303: المياه والنفايات السائلة 2018م	303-1 التعامل مع المياه كمورد مشترك	(110 - 116)	GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	205-3 وقائع الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة	لم يتم الإبلاغ عن أي حالات فساد خلال الفترة المشمولة في التقرير.
GRI 416: صحة وسلامة العملاء 2016م	416-2 حوادث عدم الامتثال المتعلقة بآثار المنتجات والخدمات على الصحة والسلامة	خلال فترة التقرير لم تُسجل أي حالات عدم امتثال تتعلق بآثار منتجات أو خدمات الهيئة على الصحة والسلامة من قبل الجهات التنظيمية أو الرقابية. وتستمر الهيئة في الالتزام بأعلى معايير الجودة والصحة المهنية لضمان سلامة خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة للمستفيدين.	GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	206-1 الإجراءات القانونية حيال السلوك الناهض للمنافسة، ومكافحة الاحتكار وممارسات الاحتكار	64
GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	70	GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	201-1 القيمة الاقتصادية المباشرة المنتجة والموزعة	130
GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	74	GRI 201: الأداء الاقتصادي 2016م	201-3 الالتزامات المحددة لخطة الاستحقاقات وخطط التقاعد الأخرى	226
GRI 416: صحة وسلامة العملاء 2016م	416-1 تقييم تأثيرات فئات المنتجات والخدمات على الصحة والسلامة	(67 - 69)	GRI 203: التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة 2016م	201-4 المساعدات المالية المتلقاة من الحكومة	كجهة حكومية، نعمل ضمن ميزانية محددة يتم صرفها من وزارة المالية.
GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	58	GRI 204: ممارسات الشراء 2016م	203-1 استثمارات البنية التحتية والخدمات الدعومة	213, 92, 93, 137, 169, (184 - 187), 213
GRI 418: خصوصية العميل 2016م	418-1 الشكاوى الموثقة المتعلقة بانتهاك خصوصية العميل وفقدان بيانات العميل	لم يتم تسجيل أي شكاوى موثقة خلال عام 2024م تتعلق بانتهاك خصوصية العملاء أو فقدان بياناتهم، وتواصل الهيئة تطبيق سياسات صارمة لحماية البيانات وفق أعلى معايير الأمن السيبراني.	GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	164
			GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	1-204 نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	168
			GRI 3: مواضيع الأهمية النسبية لعام 2021م	3-3 إدارة المواضيع الجوهرية	132



جدول التعريفات	
المصطلح	التعريف
المياه السطحية	المياه المجمعة، أو الجارية على الأرض، ومياه البحار.
المياه الجوفية	المياه المتواجدة أسفل سطح الأرض في مساحات مسام الصخور، والتربة، وفي كسور التكوينات الصخرية التي تسمى بمستودعات المياه الجوفية التي يتم استخدام عدد منها كمصادر أساسية لمياه الشرب.
المياه المعالجة	مياه مصدرها الصرف الصحي، أو الصناعي، أو الزراعي تم معالجتها بطرق حيوية، وفيزيائية، وصناعية، أو طبيعية؛ لإزالة ملوثاتها، وتحويلها إلى مياه قابلة للتصريف بيئياً؛ أو لإعادة الاستخدام في الأغراض الحضرية، أو الصناعية، أو الزراعية وفقاً لدرجة معالجتها.
مياه الصرف الصحي	هي المياه التي تم استخدامها، وتلويثها نتيجة الأنشطة البشرية المختلفة مثل الاستخدام المنزلي، والصناعي، والزراعي، والتجاري.
النفايات السائلة	أي مادة سائلة، أو زبينية تسبب تلوثاً للأوساط البيئية.
الانبعاثات	انطلاق ملوثات الهواء إلى الهواء المحيط من مصدر محدد.
خط الأساس	نقطة البداية المستخدمة في المقارنات.
مصادر الطاقة المتجددة	مصدر الطاقة الذي يمكن تجديده على المدى القصير من خلال الدورات الإيكولوجية أو العمليات الزراعية.
معالجة مياه الصرف الصحي	تحويل مياه الصرف الصحي، أو المياه الرمادية، أو الزراعية، أو الصناعية إلى مياه آمنة صحياً وبيئياً.
المشتري الرئيس	الجهة الأساسية التي تشتري المياه أو خدماتها من المنتجين، وتتضمن نشاطاتها تنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في خدمات المياه.
المسطحات المائية	تراكم للماء على سطح الأرض، أو في جوفها، وتشمل: المحيطات، والبحار، والبحيرات، والبرك، والأراضي الرطبة، والمكونات الجغرافية الأخرى التي تنتقل فيها المياه من مكان إلى آخر.
مياه البحر	المياه الموجودة في بحار، ومحيطات العالم. أو هي نوع من أنواع المياه السطحية التي يمكن من خلال محطات التحلية تحويلها إلى مياه نقية صالحة للاستخدامات الحضرية، والصناعية، والزراعية.
مياه الصرف الصحي المعالجة	المياه التي خضعت لعمليات معالجة لإزالة الملوثات لجعلها آمنة للتصريف، أو إعادة الاستخدام في الأغراض الحضرية، أو الصناعية، أو الزراعية.
النفايات البلدية الصلبة	تشمل كلاً من النفايات السكنية، والنفايات التجارية، والإدارية، والنفايات التي تنتج عن أعمال العناية بالمتنزهات، والحدائق العامة، وعن خدمات تنظيف الشوارع، وكنسها، ومحتويات الحاويات البلدية العامة.
جودة الهواء	الخصائص التي تتميز بها حالة الهواء، والتي تُقوّم استناداً إلى المعايير، والمقاييس التي تضعها الجهة المختصة لحماية البيئة، وصحة الإنسان.

جدول التعريفات	
المصطلح	التعريف
الهيئة	الهيئة السعودية للمياه (Saudi Water Authority - SWA).
منظومة المياه	تتكون سلسلة القيمة في منظومة المياه من سلسلة إمداد تشمل الإنتاج والنقل، والخزن، والتوزيع، والتجميع، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة الاستخدام بما يشمل الحضري، والصناعي، والزراعي كالتالي: الإنتاج. المشتري الرئيس. النقل والخزن. التوزيع، والتجميع، ومعالجة مياه الصرف الصحي. إعادة استخدام المياه.
أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة	تحلية المياه (Water Desalination - WD) الشركة السعودية لشراكات المياه (Saudi Water Partnership Company - SWPC) شركة نقل المياه (Water Transmission Company - WTCO) شركة المياه الوطنية (National Water Company - NWC) المؤسسة العامة للري (Saudi Irrigation Organization - SIO)
ممارسات الاستدامة	الممارسات البيئية، والاجتماعية، والحوكمة (ESG).
الإنتاج	يشمل الإنتاج تحلية مياه البحر، وتنقية المياه الجوفية، ومياه الآبار والسدود لضمان توفير مياه نقية وصالحة للاستخدام.
النقل والخزن	نقل المياه من مصادر الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك من خلال شبكات الأنابيب المخصصة ليتم تخزينها، واستخدامها عند الحاجة.
التوزيع	إيصال المياه للنتيجة إلى المستهلكين عبر شبكة التوزيع.
التجميع	عملية جمع مياه الصرف الصحي من المنازل والمنشآت المختلفة من خلال شبكات الصرف الصحي.
إعادة استخدام المياه	عملية تهدف إلى تعزيز استدامة الموارد المائية من خلال استخدام المياه المعالجة في مجالات مثل الزراعة، الري، العمليات الصناعية، وغيرها من الاستخدامات.
تحلية المياه	إنتاج المياه المحلاة من خلال إزالة ملوثاتها، وإزالة كل أو -جزء من ملوحتها- عبر سلسلة من العمليات الصناعية من خلال محطات التحلية لتحويلها إلى مياه نقية صالحة للاستخدامات الحضرية، والصناعية، والزراعية.
الموارد المائية	المياه السطحية، والجوفية المتجددة، وغير المتجددة، وتشمل مياه الآبار، والعيون والينابيع، والسدود، ومياه الأمطار.
المياه المحلاة	مياه مصدرها البحر يتم تحويلها إلى مياه صالحة للشرب من خلال محطات تحلية المياه.
المياه النقاة	مياه مصدرها المياه الجوفية، أو السدود تمت إزالة ملوثاتها، وقللت ملوحتها عبر سلسلة من العمليات الصناعية، والكيميائية من خلال محطات التنقية لتحويلها إلى مياه نقية صالحة للاستخدامات الحضرية، والصناعية، والزراعية.



جدول التعريفات	
المصطلح	التعريف
الورد	هو أحد الكيانات السابقة للمنظمة (أي في سلسلة التوريد الخاصة بالمنظمة) التي توفر منتجاً أو خدمة تستعمل في تطوير منتجات أو خدمات المنظمة نفسها.
النفائيات	أي شيء يتخلص منه المالك أو ينوي التخلص منه أو يتطلب التخلص منه.
خصوصية العميل	حق العميل في الخصوصية والملجأ الشخصي.
المياه العذبة	مياه يكون تركيز إجمالي المواد الصلبة الذائبة بها أقل من أو يساوي 1000 مللي جرام/لتر.
سلسلة التوريد	مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الكيانات السابقة للمنظمة، وتوفر للنتجات أو الخدمات المستخدمة في تطوير منتجات أو خدمات المنظمة نفسها.
الفئة الوظيفية	تصنيف الموظفين حسب المستوى (مثل الإدارة العليا والإدارة الوسطى) والوظيفة (مثل في وإداري وإنتاجي).
التمييز	معاملة الأشخاص على نحو غير متساوٍ من خلال فرض أعباء غير متساوية أو حرمانهم من الحوافز، بدلاً من معاملة كل شخص على نحوٍ عادلٍ على أساس الجدارة الفردية.
البنية التحتية	المرافق التي بنيت أساساً لتوفير خدمة عامة أو للصالح العام وليس لغرض تجاري، والتي لا تسعى منظمة للحصول على منافع اقتصادية مباشرة منها.
تضارب المصالح	الحالة التي يواجه فيها الفرد اختياراً بين متطلبات وظيفته في المنظمة ومصالحه أو مسؤولياته الشخصية أو المهنية الأخرى.
الممارسات المخالفة لأحكام المنافسة	إجراء تقوم به المنظمة أو الموظفون يمكن أن يؤدي إلى التواطؤ مع المنافسين المحتملين، بهدف الحد من آثار المنافسة في السوق.

جدول التعريفات	
المصطلح	التعريف
الغازات الدفيئة	هي الغازات التي تطلق في الهواء نتيجة الأنشطة البشرية، أو الطبيعية، وتساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. ومن أبرزها ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، والأوزون.
المنشآت	المنشآت العاملة في خدمات المياه.
حماية البيئة	الحفاظة على البيئة، وتشمل منع التلوث، والتخفيف من حدته، والحد من تدهور البيئة، وضمان تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال الامتثال بالمقاييس، والمعايير، والإجراءات الوقائية، أو العلاجية المتعلقة بالبيئة، وفقاً لأحكام نظام البيئة، ولوائحه.
تدهور البيئة	إضرار شديد بالأوساط البيئية بسبب استنزاف الموارد الطبيعية، أو تدمير للوائل البيئية، أو انقراض الحياة الفطرية، أو تلوث الأوساط البيئية، وتدني مستوى جودة الهواء، والمياه، والتربة.
البيئة البحرية والساحلية	الناطق البحرية، والناطق الساحلية، والجزر، أو أي مكون من مكوناتها الطبيعية سواء كانت أشجار، أو شجيرات، أو نباتات، أو أعشاب، أو طحالب، أو شعاب مرجانية، أو أحياء بحرية، أو مجهرية، ونحوها.
الغطاء النباتي	النباتات الطبيعية سواء أكانت أعشاباً، أم شجيرات، أم أشجاراً.
أصحاب المصلحة	أفراد أو مجموعات لها مصالح تؤثر عليها أو يمكن أن تؤثر عليها أنشطة المنظمة.
المجتمع المحلي	أفراد أو مجموعات من الأفراد يعيشون أو يعملون في مناطق تؤثر عليها أو يمكن أن تؤثر عليها أنشطة المنظمة.
سلسلة القيمة	نطاق النشاطات التي تقوم بها المنظمة، والكيانات السابقة واللاحقة للمنظمة، لإخراج منتجات المنظمة أو خدماتها من بداية التصور إلى الاستخدام النهائي.
الفساد	"إساءة استخدام السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة"، والتي يمكن أن يحرض عليها أفراد أو منظمات.



الهيئة السعودية للمياه
Saudi Water Authority

ص.ب: 5968 الرياض 11432 العليا - طريق الأمير
محمد بن عبدالعزيز - المملكة العربية السعودية